جامعة مولود معمري -تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية نحو جوارها الإقليمي دراسة حالة سوريا 2011-2025

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إقليمية

إعداد الطالبة: **إشراف**

دليلة بن عبو **د.** عشورقشي

لجنة المناقشة:

د. مهدي فتاك	رئيسا
د. عشور قشي	مشرفا ومقررا
د. جلال حدادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 -2025

سم الله الرحمن الرحيم

{رَبِّ أَوْزِعْني أَن أشكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ}

(سورة الأحقاف:الاية 15)

شكـر وعرفــان

بعد الحمد والشكر لله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل وإتمامه، اتوجه بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ د. عشور قشي المشرف على إنجاز هذه المذكرة وإعدادها.

وكل الحب والامتنان لكل من ساهم في إعداد هذا العمل، سواء من قريب أو بعيد، بالرأي والمشورة والنصيحة، ونستذكر في هذا المقام أساتذتنا الكرام خلال فترة الدراسة.

ا لإ هـد ا ء

أهدي هذا العمل لكل من كان سندا لي في طريقي إلى التخرج. إلى والدي العزيزين أطال الله في عمريهما؛ أمي الحبيبة التي منحتني القوة والحنان والدعاء الذي أضاء طريقي؛ وأبي العزيز الذي كان قدوتي، إلى أخوي الغاليين: علي ومصطفي، وإلى أخو اتي سوهيلة وفتيحة والكتكوتين ماسيل وميليا، وإلى أستاذي ومشرفي.

الملخـــص

ملخص

تتناول هذه المذكرة البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية نحو جوارها الإقليمي دراسة حالة سوريا في الفترة الممتدة بين عامي 2011 و 2025، والتحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية نحو سوريا في ضوء التحديات الأمنية التي نشأت من الأزمة السورية منذ عام 2011، تهدف هذه الدراسة إلى فهم تأثير النزاع السوري على الأمن القومي التركي وتحليل استراتيجيات تركيا في مواجهة التهديدات الأمنية.

بدأت الدراسة بمراجعة العلاقات السورية التركية قبل الأزمة ثم تطرقت إلى تحليل التهديدات الأمنية التي ظهرت بعد بداية النزاع في سوريا مع تسليط الضوء على التدخل العسكري التركي في سوريا كما تناولت الدراسة محاولة تركيا الموازنة بين الاستراتيجيات العسكرية والدبلوماسية مع التركيز على علاقاتها مع الدول الكبرى منها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا وإيران.

وفي النهاية تشير الدراسة إلى أن السياسة التركية تجاه سوريا ظلت محكومة بالأبعاد الأمنية منذ عام 2011 حيث سعت إلى تأمين حدودها وحماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، الأمن القومي، الأمن الإقليمي، سوريا.

Abstract

This master’s thesis examines the security dimension in Turkish foreign policy toward its regional neighborhood, with a particular focus on the case of Syria during the period spanning 2011 to 2025. It analyzes the transformations that Turkish foreign policy has undergone vis-à-vis Syria in light of the security challenges that emerged from the Syrian crisis since 2011. The study seeks to understand the impact of the Syrian conflict on Turkish national security and to analyze Turkey’s strategies in addressing the resulting security threats.

The research begins with a review of Syrian–Turkish relations prior to the outbreak of the crisis, before turning to an analysis of the security threats that materialized following the onset of the conflict. Special attention is given to Turkey’s military interventions in Syria, as well as its attempts to strike a balance between military and diplomatic strategies, particularly in the context of its relations with major powers such as the United States, Russia, and Iran.

In conclusion, the study indicates that Turkish policy toward Syria remained shaped primarily by security imperatives up until 2025, as Ankara consistently sought to secure its borders and safeguard its strategic interests in the region.

Key Words: Turkish foreign policy, National Security, Regional Security, Syria.

خطــة الــبحــث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والسياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: مفهوم الأمن والأمن الإقليمي في السياسة الدولية

المطلب الأول: تعريف الأمن وتطوره
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي ونظرياته

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية ونظرياتها

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية ونظرياتها
المطلب الثاني: البعد الأمني في السياسة الخارجية

المبحث الثالث: البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني: الصراع في سوريا وإفرازاته الأمنية السلبية على الأمن التركي

المبحث الأول: العلاقات التركية-السورية قبل2011

المطلب الأول: العلاقات التركية-السورية على المستوى السياسي والأمني
المطلب الثاني: العلاقات التركية-السورية على المستوى الاقتصادي والتجاري

المبحث الثاني: الصراع في سوريا من التوطين إلى التدويل وسقوط النظام

المطلب الأول: بداية الاحتجاجات: الأسباب الداخلية والحركيات المبكرة
المطلب الثاني: تحوّل الأزمة إلى صراع مسلح متعدد الأطراف
المطلب الثالث: التدخلات العسكرية الأجنبية
المطلب الرابع: نجاح المعارضة المدعومة تركيا في إسقاط النظام السوري

المبحث الثالث: تداعيات الصراع في سوريا على الأمن التركي

المطلب الأول: تطورات الموقف التركي من الصراع السوري حتى سقوط النظام

المطلب الثاني: تداعيات الصراع في سوريا على الأمن التركي

الفصل الثالث: تحليل البعد الأمني في السياسة التركية تجاه الصراع في سوريا وتقييمه.

المبحث الأول: البعد الأمني في السياسة التركية تجاه الصراع في سوريا

المطلب الأول: العمليات العسكرية التركية المباشرة
المطلب الثاني: العلاقة مع الفاعلين الإقليميين والدوليين
المطلب الثالث: توظيف القوة الناعمة التركية

المبحث الثاني: تقييم السياسة الأمنية التركية في سوريا وانعكاساتها على الأمن التركي

خاتمة

مقدمـــة

تصاعد دور تركيا خلال العقدين الأخيرين بشكل ملحوظ في جوارها الإقليمي. يعود ذلك إلى الاهتمام البالغ الذي أولته لبيئتها الإقليمية انطلاقا مما أسمته بالعمق الاستراتيجي للدولة التركية، مستندة إلى إرث الدولة العثمانية لبسط نفوذها على الأقاليم الحيوية المجاورة دون الحاجة إلى ربط مصيرها بانتظار موافقة الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه ، لذلك تبنى حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية جديدة صاغها وزير الخارجية التركية السابق داوود أوغلو، لكن مع ظهور موجة الربيع العربي تعارضت مبادئ تركيا مع آليات المواجهة للحفاظ على الأمن القومي لها والحفاظ على مناطق نفوذها الحالية والمستقبلية. و عمدت إلى انتهاج استراتيجية لمواجهة مختلف التهديدات والتأثيرات التي تفرزها الأزمات والصراعات على حدودها المباشرة والمتاخمة، وكانت تركيا في مواجهة طويلة مع إفرازات الأزمة السورية التي تحولت إلى حرب متعددة الأطراف.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في التعرف على المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية ونظرياتها، والأمن الإقليمي ونظرياته، ومن ثم التعرف على السياسة الخارجية التركية من حيث القدرة التي تبديها في توظيف جميع المقومات المتاحة للحفاظ على أمنها القومي والحفاظ على أمن مناطق نفوذها الإقليمي، ولقياس ذلك يتم التعرف على سلوكياتها تجاه التعامل مع الأزمات الجوارية، من خلال ذلك تم اتخاذ الأزمة السورية كحالة لدراسة البعد الامني في السياسة الخارجية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إلقاء الضوء على السياسة الخارجية التركية التي استمدت مبادئها وأهدافها مما أسماه مهندسو سياستها بالعمق الاستراتيجي، وكيف استطاعت أن توظف إرثها التاريخي لبناء سياستها الحاضرة.
- إلقاء الضوء على تركيا الدولة الحالية التي لها حضور في جميع الأحداث الإقليمية.
- التعرف على سلوك تركيا تجاه الأزمة السورية كمثال على كيفية تعاملها مع تداعيات الأزمات وكيفية الحفاظ على أمنها القومي والإقليمي.
- تحليل الأزمة السورية وإفرازاتها على تركيا وأمنها بحكم الجوار الإقليمي.
- تحليل البعد الأمني للسياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية.

مبررات اختيار الموضوع:

- **المبررات الذاتية:** لا شك ان السياسة الخارجية التركية قد شهدت انتعاشا و نشاط في الاونة الاخيرة خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة مما اثار فضولي و دفعني الى دراسة **و** معرفة القوة أو السياسة الخارجية التي تنتهجها تركيا بحيث تقع في منطقة استراتيجية تشهد تفاعلات تتراوح بين التنافس و التكامل لتبدو لاعبا إقليميا ودوليا في الآونة الأخيرة مع بداية موجة الربيع العربي إلى غاية اليوم.

- **المبررات الموضوعية:** الى جانب القيمة العلمية التى يمثلها الموضوع هناك اعتبارات عديدة للاهتمام بالموضوع بحيث اقتصرت الدراسات السابقة على السياسة الخارجية التركية في دراسة حالات معينة دون التطرق الى دراسة دولتين متجاورتين تمثلت أهمية الدراسة في السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة وأهمية الأزمة السورية في تحديد مصالح الأطراف التي تدخلت في الحرب.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثنا:

- دراسة بحثية متخصصة تحت عنوان **" السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية خلال الفترة الممتدة بين 2011-2021 م** تم إعدادها من طرف مجموعة من الباحثين بالمركز الديمقراطي العربي، حيث تناولت تاريخ العلاقات التركية السورية، والتحول الكبير في السياسة الخارجية التركية بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا الذي ينظر إلى تركيا على أنها دولة مركزية وليست طرفية قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار لها ولجوارها الإقليمي، وهذا من خلال الاعتماد على مبادئ تتوافق والأهداف المسطرة في المنطقة أين تعتبر سوريا منفذا للمرور لبسط النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، لكن موجة الربيع العربي سنة 2011 التي طالت الأراضي السورية جعلت تركيا تتخلى عن بعض مبادئها من اجل التحكم في تداعيات الأزمة السورية والحفاظ على أمنها القومي والإقليمي من خلال خسارة بعض جيرانها وتشكيلها لأحلاف أخرى من اجل إدارة الأزمة. لذلك نجدها تحالفت مع قوى المعارضة السورية ضد النظام السوري في سبيل لعب الدور المركزي في المنطقة بمشقة كبيرة.

هذه الدراسة خلصت إلى أن تركيا تحاول لعب دور مركزي في المنطقة، لتكون الدولة الإقليمية الرئيسية ولكن تحقيق هذا الطموح ليس بالسهل وعلى تركيا كسر الكثير من العواقب أو التعثر بها.

- مذكرة ماستر بعنوان **"البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية"** تم إعدادها من طرف الطلبة فنور نعيمة، طير محمد لزهر، دعاس عميور صالح، عام 2014 عن كلية العلوم السياسية جامعة قسنطينة 3 وهي تتلخص في التعرف على السياسة الخارجية التركية الجديدة التي انتهجها حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة عام 2002، والتي اعتمدت على مبادئ ركزت كثيرا على الجانب الأمني في دائرة الشرق الأوسط التي لطالما شكلت خطرا وتهديدا لتركيا. وللحفاظ على أمنها وجدت تركيا نفسها ملزمة على مواجهة الأزمة السورية باتخاذ آليات كان من شأنها تغيير مسار الأزمة والحد من التداعيات على الأمن القومي التركي وحماية مصالحها في المنطقة.

إشكالية الدراسة:

كيف تحول البعد الأمني إلى عامل محوري في صياغة السياسة الخارجية التركية تجاه جوارها الإقليمي، وفي سياق حالة الصراع في سوريا للفترة من 2011 إلى 2025؟

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي المفاهيم والنظريات المتعلقة بالأمن الإقليمي والسياسة الخارجية.
2- ماهي محددات وأهداف السياسة الخارجية التركية.
3- كيف كانت العلاقات السورية التركية قبل الأزمة السورية.
4- ماهي إفرازات الأزمة السورية على الأمن التركي.
5 – كيف تعاملت تركيا أمنيا مع حالة الصراع في سوريا.

حدود الدراسة:

- **النطاق الزمني للدراسة**: يتحدد النطاق الزمني لموضوع البحث من بدء الصراع داخل الأراضي السورية عام 2011 إلى غاية سقوط النظام السوري تحت قيادة بشار الأسد في أواخر عام 2024.

- **النطاق المكاني للدراسة:** نطاق الدراسة الجغرافي هو تركيا مع التركيز على سوريا كحالة دراسة تدور فيها الأحداث التي تفرز تداعيات على الأمن القومي التركي.

فرضيات الدراسة:

تحوّلت السياسة التركية تجاه سوريا 2011-2025 من رد فعل أمني إلى إستراتيجية استباقية لإعادة تشكيل المحيط الإقليمي بما يخدم الرؤية الاستراتيجية لأنقرة.

مناهج الدراسة:

ان البحوث في العلوم الاجتماعية نشات و تطورت بفضل استخدام المناهج العلمية التي تهدف الي اعطاء العلوم الاجتماعية طابعا علميا و تجريدها من الذاتية و العمومية و من اجل معالجة المتغيرات و تمييز المستقل و الثابت كما تمكن الباحث من تفسير الواقع تفسيرا منطقيا و علميا تم الاعتماد في البحث على بناء منهجي متعدد بحيث تفرض طبيعة الموضوع اتباع مناهج متعددة و قد استندت دراستنا على المناهج التالية:

* **المنهج التاريخي**: الذي يتم بواسطته استقراء الاحداث و الظروف التي و يبرز هذا المنهج في بحثنا من خلال تتبع الاطار النظري لتطور للامن في العلاقات الدولية و الاشكاليات الامنية التي تفرصها تطورات الاحداث في الجوار العربي و نستعرض مسار العلاقات السورية التركية قبل 2011 وأثناء الثورة السورية إلى غاية سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر 2024.فالمنهج التاريخي يشكل الخلفية التي نعتمد عليها لتحليل مشكلات الحاصر و الماضي.

* **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يتم من الازمة السورية وتحليلها بالعودة إلى أهداف ومصالح جميع الأطراف التي تدخلت في الحرب ومنها من تؤيد المعارضة والاخرى النظام السوري كل حسب ما يخدم مصالحها وعلى وجه التحديد تركيا التي هي موضوع الدراسة من خلال تحليل كيفية الحفاظ على أمنها ودورها الإقليمي في جوارها الإقليمي.

***منهج دراسة الحالة:** يساعدنا منهج دراسة الحالة علي دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع محل الدراسة حيث استند البحث علي دراسة حالة الازمة السورية و تكمن اهمية منهج دراسة الحالة في دراستنا باعتباره يمهد لنا الطريق لمعرفة التفاصيل و الجزئيات المهمة عند دراسة مكانة البعد الامني في السياسة الخارجية التركية

تقسيم الدراسة:

اقتضت الإشكالية المطروحة تقسيم البحث منهجيا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والسياسة الخارجية، الذي نسعى من خلاله الى طرح المرتكزات المفاهيمية والنظرية للأمن والسياسة الخارجية التي يستند عليها البحث وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث في المبحث الاول سنتناول مفهوم الامن والامن الاقليمي في السياسة الدولية و سنتطرق الى تعريف الأمن وتطوره. و مفهوم الأمن الإقليمي ونظرياته وفي المبحث الثاني سنتعرف على مفهوم السياسة الخارجية ونظرياتها وما مدى تأثير الامن في رسم معالم السياسة الخارجية في البيئتين الداخلية والخارجية. اما المبحث الثالث سنخصصه للسياسة الخارجية التركية من حيث مبادئها، أهدافها ومحدداتها ودور الأمن في السياسة الخارجية التركية.

أما في الفصل الثاني :تحت عنوان الصراع في سوريا وإفرازاته الأمنية السلبية على الأمن التركي. وينقسم الى ثلاثة مباحث في المبحث الأول نستعرض الى مسار العلاقات التركية–السورية قبل 2011 على المستوى السياسي والأمني وأيضا على المستوى الاقتصادي والتجاري.أما المبحث الثاني سنتطرق الى طبيعة الصراع في سوريا من التوطين إلى التدويل وسقوط النظام السوري، ونحاول فهم خلفيات الحرب السورية والبحث فيها، مند بداية الاحتجاجات والأسباب الداخلية والحركيات المبكرة التي أدت إلى اندلاع الازمة وتحوّلها إلى صراع مسلح متعدد الأطراف، من خلال التدخلات الأجنبية في الازمة منها التي من تدعم المعارضة لإسقاط النظام السوري. والاخرى التي تسعى الى بقاء نطام الأسد.

وفي المبحث الثالث سندرس تداعيات الصراع في سوريا على الأمن التركي وتطور الموقف التركي من الصراع في سوريا حتى سقوط النظام. مما ادى الى تفكك الجيش السوري وظهور الجماعات المسلحة وتأثير تهديدات تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني على الأمن القومي إضافة إلى التدخلات العسكرية الأجنبية ومشكلة اللاجئون السوريون.

وأخيرا في الفصل الثالث نقوم بتحليل البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية تجاه الصراع في سوريا وتقييمه والذي ينقسم الى مبحثين في المبحث الاول نستعرض كيفية توظيف تركيا للقوة الصلبة من خلال تنفيذها للعمليات العسكرية المباشرة في الاراضي السورية ومن أهمها عملية درع الفرات 2016.عملية غصن الزيتون 2018.عملية نبع السلام 2019. كما نستعرض طبيعة العلاقة بين تركيا و الفاعلين الإقليميين والدوليين في الازمة السورية و ذلك من خلال علاقاتها مع روسيا وإيران في إطار عملية أستانا كذلك توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة حول دعمها لوحدات حماية الشعب. وآليات توظيفها القوة الناعمة التركية من خلال تفعيل دور الدبلوماسية التركية في دعم المعارضة السورية. والمساعدات الإنسانية وإيواء اللاجئين السوريين وفي المبحث الثاني سنحاول تقييم السياسة الأمنية التركية في سوريا وانعكاساتها على الأمن التركي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و النظري للأمن والسياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: مفهوم الأمن والأمن الإقليمي في السياسة الدولية

خصوصية العلاقات الدولية الموسومة بالتغير المستمر جعلت مفهوم الأمن لا يستقر على تعريف محدد إنما يتغير مع مرور الوقت، لذلك يمكن القول أن الأمن تطور مفهومه تدريجيا وفقا للمقاربات النظرية التي تناولته بالدراسة والبحث، وأفرزت مع تطورها مصطلح الأمن الإقليمي الذي أصبح ذو أهمية في العقود الأخيرة.

المطلب الأول: تعريف الأمن وتطوره

الأمن في العلاقات الدولية هو المسعى الرئيسي لكل الشعوب والحكومات، يبقى الاختلاف مطروحا في كيفية وطريقة تحقيقه وإرسائه على الساحة الوطنية والقومية، الإقليمية والدولية.

ومادام تحقيق الأمن على جميع مستوياته يطرح تساؤلات عدة تتعلق بنوع و طبيعة التهديدات أو التحديات التي تستدعي اتخاذ الاحتياطات أو السلوكيات التي تنتهج من قبل مختلف الفواعل (الفرد، الدولة الجماعات...الخ) سواء عن طريق التعاون أو الصراع على حسب الاتجاه الذي تسلكه هذه الفواعل والاستراتيجية التي سطرتها للحفاظ على أمنها وتحقيق السلم على مختلف الأصعدة.

وعليه سنحاول وفقا لكتابات و ابحاث المفكرين في هذا الموضوع إعطاء تعريف واضح وشامل للأمن من جانبه النظري وكيف تطور مفهومه مع التغيرات التي تحصل على مستوى البيئة الدولية على مر السنين والعقود.

الفرع الأول: تعريف الأمن في السياسة الدولية.

أولا: تعريف الأمن:

ا- **لغويا:** الأمن هو التحرر من أو مقاومة ضد أي خطر محتمل (أو أي تغيير قسري غير مرغوب فيه) من قوى خارجية. قد يكون المستفيد من الأمن هم الأشخاص والمجموعات الاجتماعية، والأشياء والمؤسسات، والنظم البيئية، وأي كيان آخر أو ظاهرة أخرى قد تكون عرضة لأي تغيير يطرأ في أي بيئة [1]

ب- **اصطلاحا**: مفهوم الأمن في السياسة الدولية اصطلاحا ارتبط بأفكار وأراء مفكري ومنظري العلاقات الدولية، وعليه يمكن سرد مجموعة من التعاريف الاصطلاحية التالية:

- دائرة المعارف البريطانية عرفت الأمن على أنه: "حماية الأمة من خطر القهر على يد أجنبية".

* أرنولد وولفرز « Arnold Wolfers » عرف الأمن على أنه: "غياب التهديدات على القيم المركزية الموجودة من الجانب الموضوعي ، والخوف من أن تتعرض هذه القيم المركزية للهجوم من الجانب الذاتي".

* كوفمان « Kaufmane » يقول أن الأمن يدل على الخوف.

* جوزيف ناي « joseph Samuel Nye » يقول: "الأمن هو الشعور بغياب التهديد أو الخطر"

* باري بوزان «Barry Buzan» يعرف الأمن أنه العمل على التحرر من التهديد. [2]

هذه التعاريف تباينت حسب النظريات أو المقاربات التي ينتمي إليها هؤلاء المفكرين، لذلك نجدها قدمت مفهوما للأمن وفق مرجعيات كل منها، ويمكن أن نقدم مفهوما للأمن من خلال ما قدمته النظريات التالية:

- **الأمن عند الواقعيون الجدد:** وهم ينقسمون إلى تيار هجومي يقول بتوفير الأمن عن طريق استعمال القوة ورواده هم ميرشايمر و روبرت جيبلين، وحسبهم تنفيذ السياسات الأمنية يكون بإنقاص قوة العدو وزيادة قوة الدولة، وتيار دفاعي بقيادة كينيث والتز وجوزيف غريكو يقول بأن الأمن يحقق في ظل الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي في تفادي الصراع لأن استخدام القوة العسكرية في ظل الاعتماد المتبادل والعولمة لا يحقق المكاسب المسطرة.

---

[1] - ويكيبيديا، **الموسوعة الحرة، أمن**، في الرابط : https://ar.wikipedia.org

[2] - رضا شوادرة، "الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 15، العدد 28، 2018، ص.158.

- **الأمن عند الليبراليين:** يقر الليبراليون بأن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية إنما هناك مجموعات أخرى تتعارض مصالحها، لذلك مفهوم الأمن وفقا لهذه النظرية يتجاوز الجانب العسكري ليشمل جوانب أخرى ذات أهمية، لذلك ارتكز المنظور الليبرالي على مبدأ السلام الديمقراطي الذي يمكنه تحقيق الأمن الدولي انطلاقا من الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع باستعمال وسائل سلمية تمس الممارسات الاقتصادية والسياسية.

- **الأمن عند النظرية النقدية:** تنطلق هذه النظرية في تعريفها للأمن من الفرد كون الدولة يمكنها أن تكون مصدر تهديد للشعوب، وبالتالي ركزت هذه المقاربة على أمن الفرد المرتبط بموضوعات الفقر والتصحر والغذاء والصحة والمرض والتعليم والمعرفة وغيرها.[1]

ثانيا- أبعاد الأمن: من خلال إعطاء تعريفات مختلفة للأمن يمكن استنتاج عدة أبعاد لمفهوم الأمن، منها السياسية التي تهدف إلى الحفاظ على الدولة واستقرارها، ومنها الاقتصادية التي تهدف إلى توفير جو مناسب لتحقيق المكاسب الاقتصادية، ومنها الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق استقرار وأمن المجتمعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء، ومنها البعد البيئي للتصدي لأسباب التلوث ورفع النفايات، وقد يكون للأمن بعد إيديولوجي للحفاظ على الفكر العقائدي والعادات والتقاليد من الثقافات الدخيلة.

ثالثا- مستويات الأمن: في الدراسات الأمنية هناك ثلاث مستويات للتحليل هي: الفرد، الدولة والنظام الدولي، وحسب المنظور النقدي لمدرسة كوبنهاغن تم إضافة الأمن الإقليمي أو الامن الشامل كمستوى للتحليل وفقا للمفكر « BARRY Buzan ».[2]

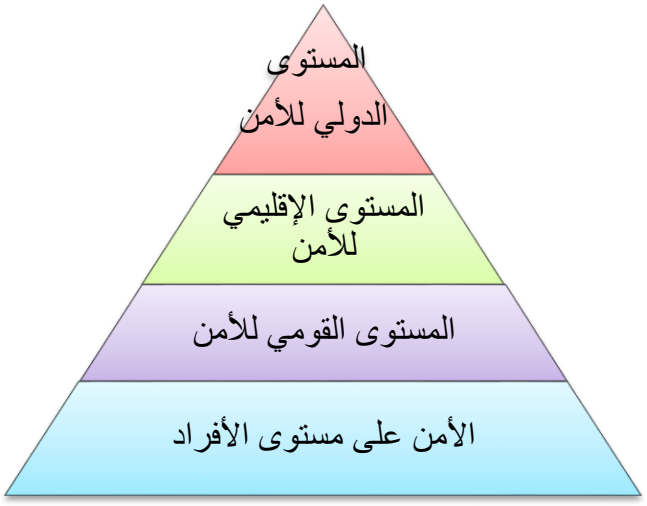

مخطط هرمي لمستويات الأمن في السياسة الدولية

الفرع الثاني: تطور مفهوم الأمن في السياسة الدولية:

تطور مفهوم الأمن في السياسة الدولية مرتبط بتطور نظريات العلاقات الدولية ، التي تأخذ في كل مرة المتغيرات التي تطرأ على الظواهر السياسية، لذلك لم يعد مفهومه منحصرا في تطوير الترسانة العسكرية وخوض الحروب للدفاع عن الدولة والحفاظ على أمنها، وقد مر الامن حسب المهتمين بالدراسات الأمنية بثلاث محطات هي:

[1] - أيوب منصار، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث**، العدد 03، (مارس 2023)، ص ص.148 - 152.

[2] - نعيمة خطير، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية...إشكالية التعريف والتوظيف، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، المجلد 01، رقم 02، (2018)، ص ص . 245 – 246.

ا- **الأمن القومي:** هو ضمان الوجود القومي وحماية المصالح الحيوية، وهو قيام الدولة بالدفاع والوقاية ضد الأخطار الخارجية مثل سيطرة دولة أخرى عليها، أو اقتطاع جزء من أراضيها أو حدودها أو التدخل في شؤونها الداخلية.[1]

وبالتالي فإن الدراسات التي اهتمت بالأمن القومي اهتمت بتقوية نموذج مركزية الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، وكذا الاهتمام بالتهديدات ذات الطابع العسكري التي تهدد الدولة الحيوية، لكن بمرور الوقت حلت آليات جديدة لتوفير الأمن على غرار الدولة تتجاوز المستوى القومي وتم المرور إلى الأمن الجماعي.[2]

ب- **الأمن الجماعي**: يعتمد على إيديولوجية رفض الحرب كوسيلة لفرض وجود الدول على الساحة الدولية، وتحقيق الأمن يكون باحترام القانون الدولي، وكانت فكرة الأمن الجماعي بعد الجرب العالمية الأولى أين تم تأسيس عصبة الأمم وفيما بعد هيئة الأمم المتحدة التي تتكفل بإرساء الأمن والسلم الدوليين، ويأتى ذلك بالوسائل الدبلوماسية، وسائل الإعلام، حظر استعمال الأسلحة، وبالتالي الأمن الجماعي يهدف إلى ترجيح القوة ضد الدول المعتدية ولصالح الدول المعتدى عليها، وهذا الطرح هو أقرب إلى المثالية منه إلى الواقع الدولي.[3]

ج- **الأمن الإنساني:** يركز على الفرد بدلا من الدولة، وقد ظهر هذا المفهوم في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين مع تراجع دور الدولة وزيادة عدد الفواعل الدولية وتحول مصادر التهديد وأشكالها التي تخيف الفرد وتمس بحريته أكثر من التهديدات العسكرية، وهي تهديدات قد لا يمكن للدولة معرفتها والتحكم فيها مثل: التلوث، الفقر، الأوبئة والأمراض، الجريمة المنظمة، الإرهاب، النزاعات المسلحة، الأزمات المالية والاقتصادية، لذلك لم يعد الامن مرتبطا بالجماعات إنما بالإنسانية جمعاء.[4]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي ونظرياته.

لتحديد مفهوم الأمن الإقليمي لابد أولا من تحديد مفهوم الإقليم، ومن ثم التعرف على أهم النظريات التي تدافع وتأسس للأمن الإقليمي.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الإقليمي:

اولا- مفهوم الإقليم: لا يوجد تعريف متفق عليه للإقليم، لكن هناك دراسات علمية حددت خصائص الإقليم التي يمكن من خلالها الاتفاق على مفهوم الإقليم وهي: الروابط المشتركة، الشعور بالهوية والتفاعلات الدولية، ليعرفه دارس آخر على أنه " يشمل عددا من الدول المتجاورة جغرافيا والمتجانسة اجتماعيا وثقافيا ولها مواقف سياسية مشتركة واعتماد اقتصادي متبادل متعدد الأبعاد" وقد أثير الكثير من الجدل حول تحديد مفهوم دقيق وشامل للاقليم، ولكن ما تم الاتفاق عليه هو أن الإقليم يتحدد بالجوار الجغرافي ووجود عامل واحد على الأقل يكون مشتركا لتمييز إقليم معين عن غيره من الأقاليم.[5]

ثانيا- مفهوم الأمن الإقليمي:

بدأ البحث عن إرساء الأمن الإقليمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتوجهت إليه الجماعات والدول بعد الحرب الباردة نتيجة تنامي الصراعات بينها ولم يكن تحقيق الآمن سوى بتشكيل جماعات أو تكتلات إقليمية من شأنها تفادي النزاع وتحقيق الأمن لوجود مصلحة مشتركة بينها.

---

[1] - عمر سعد الله، **معجم في القانون الدولي المعاصر**، (ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2005)، ص.72.

[2] - أيوب منصار، مرجع سابق، ص ص. 153 – 154.

[3] - عبد الرفيق كشوط، **جغرافية مفهوم الأمن ضمن مقاربة ترتيبات الأمن الإقليمية**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 01 (2023).

[4] - رضا شوادرة، مرجع سابق، ص.164.

[5] - عشور قشي، الأمن الإقليمي: إطار نظري، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، العدد 02 (جويلية 2022)، ص ص.41 – 43.

لذلك نجد أن مفهوم الأمن لاقليمي يعني "حماية نظام العلاقات المتبادلة بين دول الإقليم ضد تهديدات عدم الاستقرار والأزمات والنزاعات المسلحة والحروب الإقليمية".[1]

ويعرف "باري بوزان" الأمن الإقليمي الذي يعتبر أول من طرح هذا المفهوم على أنه "مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعا بمعزل عن بعضها البعض."

ويعرف الدكتور "حامد ربيع" الأمن الإقليمي " بأنه مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلاله إلى وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث، والصعوبة هنا أن منظومة الهيمنة العالمية أو نظام الحداثة العالمية لا تسمح بنشوء أطر تعاون أمني بين الدول أو شعبي أو مجتمعي خارج إرادتهم أو يمكن أن يهدد في المستقبل مصالحهم".[2]

الفرع الثاني: نظريات الأمن الإقليمي:

- **النظرية الواقعية:**

بالنسبة للواقعيين إن التعاون الإقليمي هو استراتيجية تتبعها الدول من أجل تحقيق مصالح وطنية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، جيوستراتيجية)، وهي تركز على المصالح الوطنية للدولة وما يخدمها ككيان يسعى للبقاء في ظل نظام دولي تسوده الفوضى وتحكمه الصراعات وفكرة البقاء للأقوى، وبالتالي تصبح التجمعات الإقليمية بالنسبة للمدرسة الواقعية هي استجابة لمصالح الدولة.

فالمدرسة الواقعية اعتبرت الأقاليم على شكل تحالفات أو كأدوات لتعزيز مصالح وطنية ووسيلة لزيادة قوتها، وهي شكل من أشكال الأقلمة ناتجة عن حاجة الدول لوسيلة تسمح لها بمواجهة الضغوطات الخارجية السياسية والاقتصادية، وهي وسيلة للتمكن من التغلب على النزاعات الدولية، وعليه المجموعة الإقليمية عند الواقعيين تتشكل كرد فعل على تهديد أمني خارجي، وهي ليست تحالف دائم، والاعتماد المتبادل بالنسبة لهذه المدرسة يؤدي إلى النزاع وليس إلى الخروج منه.[3]

- **النظرية الليبرالية:**

تقوم النظرية الليبرالية على مبدأ أساسي لتحقيق الأمن وهو التعاون الدولي، ويؤكد رواد هذه النظرية وهم "جوزيف ناي" و "روبرت كوهين" على أن المؤسسات الدولية والإقليمية لها الدور الأساسي في تحقيق الأمن، وهي تقوم على أساس أن انتشار وتزايد عدد المنظمات وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل يؤدي إلى سلوك تعاوني بين الدول والوحدات.[4]

- **نظرية الأمن الجماعي:**

هي نظرية تقوم على بذل جهود مشتركة لضمان وحفظ السلم والأمن الدوليين وزيادة التعاون الدولي في كل المجالات، وظهرت فكرة التنظيم الدولي في أوائل القرن العشرين التي تقوم على أساس تحقيق الأمن الجماعي لأعضاء المجتمع الدولي بكل الوسائل عن طريق إنشاء منظمات وأجهزة دولية ذات سلطات وتخصصات واسعة مهمتها حماية السلم والأمن الدوليين مع منع استخدام القوة، وعليه يمثل نظام الأمن الجماعي الركيزة الأساسية للتنظيم القانوني المعاصر للمجتمع الدولي، ويقوم نظام الأمن الجماعي على مبادئ هي:

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 44.

[2] - أحمد شيخو، الأمن الإقليمي بين احتياجات الشعوب ومصالح الدول ومراكز الهيمنة العالمية "دراسة "، **مركز العرب للأبحاث والدراسات**، في الرابط: https://alarab2030.com

[3] - فارس قرة، نظريات الدراسات الإقليمية، **الموسوعة السياسية**، في الرابط، https://political-encyclopedia.org

[4] - أحمد شيخو، مرجع سابق.

- الأمن هدف ومطلب دولي وعالمي.
- تحجيم الأزمات الدولية ومنع تفاقمها.
- ارتباط الأمن الجماعي بأجهزة دولية قانونية قادرة على تحقيقه ولها سلطة فرض الإجراءات الضرورية للمحافظة عليه.
- التخلص من مصادر الخطر الدائم في المجتمع الدولي.
- إجراء تغيير جذري في العلاقات تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة.[1]
- **نظرية مركب الأمن الإقليمي:**

مصطلح مركب الأمن الإقليمي أو المجمع الأمني هو مصطلح استعمله "باري بوزان" لتحليل الوضع الأمني على المستوى الإقليمي، وقد وضع قواعد لنظريته هي:

- أغلبية التهديدات تنتقل عبر المسافات القصيرة وليس الطويلة.
- قدرات ونوايا الدول الأمنية ترتبط تاريخيا بجيرانها، حيث تكون درجة الاعتماد الأمني المتبادل أكثر حدة بين الدول الفاعلة داخل المركب الأمني.
- يمكن للمركب الأمني أن يخترق من قبل القوى الخارجية خاصة إذا كان واسع النطاق
- يتشكل مركب الأمن الإقليمي من التفاعل بين البيئة الفوضوية ونتائج ميزان القوة في النظام الدولي، ونتيجة الضغوط التي يولدها التقارب الجغرافي.

وتحدد نظرية مركب الأمن الإقليمي أربع مستويات للتحليل هي:

1- المستوى الداخلي: ظروف الدول المكونة لمركب الأمن الإقليمي مع التركيز على نقاط الضعف.
2- مستوى العلاقات دولة دولة: علاقة دول الإقليم مع بعضها البعض
3- تفاعل الإقليم مع الأقاليم الأخرى.
4- دور القوى العالمية في الإقليم.

وترتكز بنية مركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات هي:

1- الحدود
2- البنية الفوضوية.
3- الاستقطاب.
4- البناء الاجتماعي.[2]

تعتبر هذه النظرية أهم نظرية في العلاقات الدولية قام روادها بتوسيع مفهوم الأمن إلى الأمن الإقليمي الذي يقوم على متغيرات أساسية هي: العداوة والصداقة، الاعتماد المتبادل ومبدأ القوة.[3]

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية ونظرياتها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية ونظرياتها

إن موضوع السياسة الخارجية يحظى باهتمام كبير و متزايد من قبل الباحثين و المفكرين والمهتمين بشؤون السياسة الدولية، و ذلك لما له من علاقة و تماس شديد بأحداث و محتويات السياسة الدولية و البيئة الخارجية و التي هي نتيجة لأفعال وحدات المحيط الدولي ، فبعد الحرب العالمية تطور موضوع السياسة الخارجية تطورا ملحوظا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة إلى متعددة الأبعاد ، و مع تعدد القضايا العالمية و تزايد عدد

[1] - محمد حمدي السعيد، مفهوم الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية، **مركز الإعلام الأمني**، في الرابط: https://policemc.gov.bh

[2] - صباح بالة، مركب الأمن الإقليمي، **الموسوعة السياسية**، في الرابط: https://political-encyclopedia.org

[3] - فارس قرة، مرجع سابق.

القواعد و الوحدات في النظام العالمي ، أصبح موضوع السياسة الخارجية معقدا كما زادت أهميتها و أصبحت السياسة الخارجية جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

يعاني مفهوم السياسة الخارجية كغيره من بعض المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية ، من عدم وجود تعريف محدد و متفق عليه من قبل الباحثين و المفكرين في علم السياسة بشكل عام ، و في حقل العلاقات الدولية بشكل خاص ، و عليه فقد تعددت التعاريف من طرف الباحثين، و لذا نجد بعض الدراسات خلطت ما بين السياسة الخارجية و العلاقات الدولية ، بأنها المجموع الإجمالي للسياسة الخارجية لكل الدول ، و يعرفها "جيمس دورتي روبرت" بأن العلاقات الدولية ليست هي مجرد السياسات الخارجية للدول ، إذ أن مفهوم السياسة الخارجية تشير إلى تنفيذ و تشكيل و تقويم الإختيارات السياسية و الخارجية في دولة واحدة ،على أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة ، فإن السياسة الخارجية للدولة تصنع داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في مكان معين بين دولتين أو أكثر ، فيمكن القول أن السياسة الخارجية موضوع يصنعه صناع القرار ، أما العلاقات الدولية تتضمن حصيلة قوى متعددة و شبكة من النتائج المترتبة عن سلسلة من عمليات التفاعل للسياسات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ، و التخطيط للسياسة الخارجية أمر ضروري باعتبارها عضوا في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش من دون المشاركة فيه من جهة، و كونها القوة السياسية في المجتمع من جهة أخرى.

من خلال ما ذكرناه فالسلوك السياسي يهدف لتحقيق غايات سياسية معينة للدول مع غيرها في إطار العلاقات الدولية، و على هذا الأساس اختلفت الأراء حول تفسير ظاهرة السياسية الخارجية ، مما أدى إلى محاولات كثيرة من طرف المفكرين ومن ابرز التعريفات :

ما يراه **"سبورت"** فيجد أنها خطة أو نموذج للأهداف و الوسائل المحددة أو الضمنية التي تتخذها دول إتجاه دول أخرى[1].

أما**"رينولدز"** فيرى أن السياسة الخارجية تتضمن نطاق الأفعال التي تتخذ من لدن مؤسسات حكومة واحدة دولة ما اتجاه غيرها .

أما **"أيرش"** فيؤكد أنها تشير إلى أساليب الفعل التي يحددها صناع السياسة للمحافظة على المصالح القومية و تطويرها و زيادة قوة الدول في الشؤون العالمية.

أما المفكرين و الباحثون العرب لم يتفقوا على تعريف موحد للسياسة الخارجية ، فيعرفها **" مازن اسماعيل رمضاني "** بأنها السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين ، خارج الحدود الإقليمية لدولته ، و ذلك بقصد إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو القومية أو تطويرها أو الدفاع عنها " .

كما يعرفها الدكتور **"فاضل زكي "** بأنها: الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول

و من خلال التعاريف التي تطرقنا إليها لتعريف السياسة الخارجية و ذلك لاختلاف منطلقات المفكرين و المتهمين يمكن عرض بعض تعريفاتهم في ثلاث اتجاهات :

-الاتجاه الأول : تعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج

يعتبر الدكتور محمد السيد سليم من أهم رواد هذا الاتجاه إذا عرف السياسة الخارجية على أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة من البدائل البرنماجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[2]

[1]- F.A.Reynolds :an introduction to international reation (longman grouplimited, london,1971 , 35.

[2]- **Ibid**.

يعتبر الدكتور " **أحمد النعيمي** " أن هذا التعريف دقيق ينطوي على الأبعاد التالية : الوحداوية الاختيارية و الهدفية و الخارجية و البرنماجية ، هذه الخصائص بالفعل تميز السياسة الخارجية ، إلا أن هذا التعريف حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر و محدد للأهداف ، يتم اتباعه دون مراعاة البيئة الداخلية و الخارجية للدولة ، و هذا ما يعيق الفهم الصحيح للسياسة الخارجية ، بحيث لا تعتبر مجرد برنامج أو تحديد الأهداف فقط و إنما هي مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار، في الدولة و تفاعلها مع البيئة الداخلية و الخارجية .

فقد تم انتقاد تعريف الدكتور السيد سليم لعدم تحديده لطبيعة الوحدة الدولية ،التي قصدها في تعريفه فالوحدات الدولية في النظام الدولي متعددة ، فقد يمكن أن تكون دولة أو منظمة

-الاتجاه الثاني : يعرف السياسة الخارجية على أنها سلوك صناع القرار : يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية هي تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صناع القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية و من أهم رواد هذا الاتجاه " تشارلز **هيرمان**"[1]

كما يعرفها " **مازن الرمضاني** " السياسة الخارجية بأنها السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار.

و يؤيدهما في هذا الطرح المفكر "ريتشارد سنايدر "[2] واهتما به في دراستهم السياسة الخارجية والقرار الإداري لصانع القرار، فيرى أن الدولة تتحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسمين و من ثم فإن سلوك الدولة ،هو سلوك الذين يعملون باسمها و إن السياسة الخارجية عبارة عن حصيلة القرارات من خلال أشخاص يشغلون المناصب الرسمية في الدولة.

لقد انطلقت هذه التعريفات من الدمج بين السياسة الخارجية و سلوكيات صانع القرار و ادراكه فلم يتم الفصل بين السياسة الخارجية و عملية صنع القرار على الرغم أن السياسة الخارجية أشمل من عملية صنع القرار على الرغم أن هذا الأخير يمكن أن يساهم في توجيه السياسة الخارجية ،إذ يمكن القول أن سلوك صانع القرار هو بداية العمل في السياسة الخارجية و أن النشاط و تحقيق الأهداف هما جوهر السياسة الخارجية[3] .

***-الاتجاه الثالث :* السياسة الخارجية نشاط خارجي :**

انطلاقا من حصر الاتجاه السابق السياسة الخارجية في سلوك صانع القرار هذا الاتجاه يرى أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنحصر فقط في سلوكيات صانع القرار، و إنما تتوسع إلى النشاط الخارجي و الحركة الخارجية للدول .

و من أهم المفكرين في هذا الاتجاه " **حامد ربيع**" الذي عرف السياسة الخارجية على أنها : جميع صور النشاط الخارجي حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية أي نشاط الجماعة كوجود حضري أو التغييرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تندرج و تنطوي تحت الباب الواسع الذي انطلق عليه السياسة الخارجية .

كما عرف "**موديلسكي**" السياسة الخارجية في نفس اتجاه حامد ربيع حيث قال السياسة الخارجية هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات للتعبير عن سلوكيات الدول الأخرى ، و لإقامة طبقا للبيئة الدولية و في هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة المداخلات و المخرجات.

---

[1]- Ibid.

[2]محمد السيد سليم، **السياسة الخارجية**. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية،1997، ص. 35.

[3]احمد النعيمي **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع المملكة الاردنية الهاشمية ،2011، ص19.

إن هذه التعريفات حصرت السياسة الخارجية بالأنشطة الخارجية لدولة ما ، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، كما تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم ، كما أن السياسة الخارجية للدول ليست موجهة فقط للدول ، و إنما هي موجهة لجميع فواعل النسق الدولي .

في ضوء ما تقدم فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط خارجي، فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط اتجاه تلك البيئة وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن النشاط الخارجي تقوم به الدولة من خلال التعريفات التي تطرقنا لها سابقا للسياسة الخارجية، ومن التدقيق. فيها يمكن تعريفا شاملا لها على أنها:

مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الولي وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف والتي تسعى إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن على العلاقات الدولية والمحيط الدولي، كما أن السياسة الخارجية تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية[1].

الفرع الثاني: أهداف السياسة الخارجية.

تهدف السياسة الخارجية إلى تحقيق غرض معين في المحيط الدولي ، فيجب أن تكون غاية السلوك السياسي للوحدة الدولية تحقيق عدد من الأهداف، التي تعبر عن مصالح و طموحات و تطلعات الدولة ، فالسياسة الخارجية تتضمن مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم و المصالح المحورية ، و يقصد بالهدف في السياسة الخارجية بأنه : " الغايات التي تسعى للوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية "[2] ، بمعنى الغايات التي ترغب الدولة تحقيقها في البيئة الخارجية و ذلك من خلال توفير الموارد و الوسائل اللازمة.

من الصعب تحديد أهداف أية دولة في السياسة الخارجية، بحيث يعتبر هدف للدولة معينة قد يكون وسيلة لدولة أخرى ، كما تختلف درجات و أهمية الأهداف من وحدة دولية إلى أخرى .

و أهداف السياسة الخارجية يحددها صناع القرار في الدولة كرئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع و كبار الدبلوماسيين ، و يأخذون بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية و اتجاه الدولة و فهمها لدورها في المجتمع الدولي ، و في ضوء معايير الأهمية و البعد الزمني و الطبيعة و العلاقات المتفاعلة، فإنه يصبح من الممكن تحديد ثلاث مجموعات من الأهداف: أهداف إستراتيجية عليا ، أهداف متوسطة المدى و أهداف هامشية[3].

أولا - أهداف استراتيجية عليا : و هي الأهداف التي يساوي تحقيقها و أهميتها وجود الدولة أو النظام ذاته، بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية و حماية الحدود ، و يعني البقاء المادي و المعنوي للدولة ، و ديمومة وظائفها الداخلية و الخارجية و استمرار المحافظة على أمنها القومي بكل ميادينه و الدفاع على نفسها (الأمن العسكري)، الحفاظ على ثروتها الوطنية و استمرار مسيرتها التنموية ، (الأمن الاقتصادي)، تماسك بنائها المجتمعي (الأمن الاجتماعي) ، تماسك بنائها الحضري و الإيديولوجي (الأمن الثقافي).و ترصين نظامها و الوحدة الوطنية (الأمن السياسي) و من أجل ذلك فإن الدول تحوض الحروب من أجل حماية أمنها القومي و الدفاع عن أهدافها و تطويرها.

لا يمكن لصانع القرار المساومة على الأهداف الاستراتيجية العليا أو التخلي عنها، و أن أي تقصير في تنفيذها يؤدي إلى زعزعة الدولة ، و يؤدي بها إلى الزوال و أن عدم انجازها بشكل صحيح و كامل يؤدي إلى تعثر الوظائف السياسية لدولة فضلا عن خرقها

للأمن و مسيرتها التنموية و البناء الحضاري الثقافي ،ذلك يؤدي الى عدم قدرة الدولة المحافظة على كيانها.

---

[1] - عربي لادمي محمد، **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا و القضية الفلسطينية**، المانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية،2017،ص7.

[2]-محمد السيد سليم، **السياسة الخارجية**. القاهرة مرجع سابق ،ص.36.

[3]-اندرية بوفر،**المدخل الي الاستراتيجية العسكرية**، ترجمة: اكرم ديري،(بيروت :المؤسسة العربية1977)ص27.

ثانيا -أهداف استراتيجية متوسطة المدى : هذا النوع من الاهداف تأتي في الدرجة الثانية من حيث ضرورة إنجازها و تنفيذها ،بحيث يدخل أحيانا صناع القرار في مساومات، لإيجاد بدائل و يترددون عن دخول في حروب من أجل تنفيذها كما أنها لا تتصف بالإلحاح كما أنها تتضمن تحديد مطالب محددة اتجاه وحدات دولية أخرى، و يمكن أن نلخص أهم تلك الأهداف و التي تمثل قاسما مشتركا بين العديد من الوحدات الدولية و تتمثل فيما يلي[1] :

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.
- الاتصالات مع العالم الخارجي مثلا الحصول على إعانات خارجية و فتح أسواق جديدة لتسويق السلع .
- المجالات المرتبطة ببناء النفوذ في العلاقات الخارجية و خدمة المصالح العامة للدولة .
- تكريس السمعة و الهيبة الدوليتين في النظام العالمي والإقليمي.

ثالثا - الأهداف الهامشية[2] : هي الأهداف التي لا تقوم الدولة بتسخير قدراتها لاستثمارها من أجل تحقيق هذه الأهداف ،وتعكس رؤى معينة لبنية النظام الدولي ، كالنظام الاقتصادي أو النظام الإقليمي الموحد (المنظمات الدولية) ، كأوروبا الموحدة.

لقد كانت هناك محاولات بين أساتذة السياسة الخارجية لترتيب الأهداف التي تصنف حسب المعايي التالية :

- أهداف بعيدة المدى و التي تعكس رؤية معينة لبنية النظام الدولي، كالنظام الاقتصادي الدولي أو النظام الإقليمي.
- الأهداف المتوسطة: تفرض احداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة التي يتوجب عليها الالتزام بها .
- الأهداف المحورية: مثل السيادة الوطنية و حماية الحدود و الأمن القومي الداخلي للدولة.
- أهداف ايجابية و سلبية: حيث ان معرفة طبيعة الهدف يساهم في تحديد سلوك الدولة و ردود فعلها اتجاه البيئة الخارجية.

و هناك معايير مختلفة تستخدم عند تقويم الأهداف و تحديدها و هذه المعايير هي :

معيار الرغبة في الهدف: تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي لها علاقة بالقيم و المصالح الأساسية للدول ، و هذه الأهداف تكون مرتبطة بالجهة المخولة لاتخاذ القرار و التي تتضمن رئيس الدولة و رئيس الوزراء، وزير الخارجية أو الدبلوماسيين.

الفرع الثالث: نظريات تحليل السياسة الخارجية:

[1]-احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية** ،(بغداد الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة2009) ص21

[2]-محمد السيد سليم، **السياسة الخارجية** .القاهرة مرجع سابق ص37.

هناك تداخل في النظريات المختلفة لتفسير وتحليل السياسة الخارجية من زوايا مختلفة، فقد تمت صياغة بعض النظريات لتحليل السياسة الخارجية ، إلا أن معظم النظريات مشتقة من نظريات العلاقات الدولية، وقد هيمن على أدبيات السياسة الخارجية منظورين أساسيين:

- المنظور التقليدي:

الذي حضر مواضيع السياسة الخارجية في مسائل السياسة العليا كالسيادة والأمن والوحدة الترابية، ويمكن تفسير قرارات وتوجهات الدول الخارجية في الحاضر من خلال الماضي، وقد سيطر هذا المنظور على أبحاث السياسة الخارجية إلى غاية الحرب العالمية الثانية بحيث تأثر بالاتجاه المثالي في العلاقات الدولية.

- المنظور الحديث:

حاول إخضاع السياسة الخارجية إلى الحد الأدنى من الصرامة والمنهجية والدقة العلمية، من خلال احتوائه على مجموعة من النظريات، التي تسعى إلى توسيع مواضيع وأطراف السياسة الخارجية، من أجل تحقيق المصداقية العلمية ،والقدرة على تفسير الفرضيات مما أدى إلى ظهور مجموعة من النظريات والنماذج في ميدان السياسة الخارجية، والتي تشكل مرجعا لطلاب السياسة الخارجية عند معالجتهم لقضاياها، والسعي إلى وضع الأطر النظرية لفهم وتفسير السلوك الخارجي، ومن أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية نجد المقاربة الواقعية، الليبرالية والبنائية، ومن الواضح أن كل هذه المقاربات تركز على جوانب مختلفة وتتطرق إليها فيما يلي:[1]

- النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية:

اعتمدت النظرية الواقعية على مفاهيم خاصة في فهم تعقبات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول، وأبرز هذه المفاهيم: الدولة، القوة، المصلحة، العقلانية، الفوضى، التقليل من دور المنظمات الدولية، الاعتماد على الذات، هاجس الأمن والبقاء، وتعتبر هذه المفاهيم مفاتيح اعتمدتها المقاربة الواقعية، وقد ظهرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية مع كتابات "هانز مورغانتو"، وقد قام الفكر الواقعي على عدة ركائز أهمها:

- النظام الدولي: هو نظام فوضوي وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهرالمادي، وبالتالي كل دولة تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية.

-القوة : إن الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي عن الواقعيين جعلت القوة هي الميزة التي تعتمدها الدول لتحقيق أهدافهم وأمنهم القومي، وتعتبر القوة من أهم ركائز الفكر الواقعي التقليدي و الجديد في تحليل وتفسير السياسة الخارجية.

- إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق بل بالعكس فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها على العمل السياسي.

- وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغيير تحدد سلوك الدول.

- الجماعية: على أساس أن الواقع الاجتماعي ومفاد هذه الفكرة أن البشر يتعاملون مع بعضهم البعض، ونظرا للحاجة الى تحسين مستوى المعيشة يلجؤون إلى التلاحم وهذا الانسجام والتلاحم يمكن أن يؤدي إلى الصراع مع الجماعات الأخرى والتي تتمثل في الدول والأمم.

- تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وبذلك التركيز وليس على المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات كوحدات تحليل تساعد على فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الدولي.

- يقوم تحليل السياسة الخارجية على أساس أن الدول تتصرف من منطق عقلاني في تعاملها، فإنه من المفروض أن الدول سوف تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني وبراغماتي وتتخذ القرارات التي

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد الحين كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع الكويت، 1999، ص59.

تخدم مصالحها العليا والتي تساهم في زيادة قدرة الدولة وقوتها على الرغم أنه في بعض الأحيان لا تمتلك معلومات واضحة عن الخيارات البديلة[1].

- النظر إلى الدولة على أنها وحدة واحدة على الرغم من أن متخذي القرار في السياسة الخارجية هم أشخاص متعددين فإنها تتعامل مع العالم الخارجي ككيان واحد ومتماسك.

-اعتبار الأمن عامل مهم وأساسي في السياسة الخارجية للدول فإنها تسعى إلى الحفاظ على أمنها وتعزز قوتها بمختلف الوسائل.

من خلال المبادئ التي ذكرناها سابقا فإن المدرسة الواقعية أسهمت في مجال العلاقات الدولية بشكل عام، وفي السياسة الخارجية بشكل خاص بتقديم مجموعة من أعمال التفسير والشرح ومن روادها: **"ريمون آرون"، "اوكينيث والتز"**،[2] ويعتبر هذا الأخير أب الواقعية الجديدة، خاصة فيما يخص تحليل النظم، فالتغير في بناء النسق والنظام العالمي يؤثر في السياسة الخارجية للوحدات المكونة له، وإن الدول هي الفاعل الرئيسي، واستخدام القوة والتهديد تعد أداة فعالة لتنفيذ السياسة الخارجية لدولة ما.

لقيت الواقعية انتقادات من المدرسة الليبرالية الجديدة، والتي تعتمد في أفكارها فى التركيز على الاعتماد المتبادل والتكامل، وفي نظر اللبرالية على الرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية إلا أن المؤسسات والمنظمات الدولية تستطيع التخفيف من الفوضوية من خلال تشجيع التعاون و الاعتماد المتبادل بين دول النظام، فالافتراض الأساسي لدى الليبراليين هو التجارة كونها تخلق بيئة مشجعة على التعاون أكثر من الصراع.

إن الفوضوية في النظام الدولي لدى الواقعية الجديدة (النيوية) أدى بها إلى التسليم ان كل الوحدات الدولية متشابهة، وبالتالي فكل الفواعل تخضع لطبيعة النظام الدولي الفوضوي أثناء صناعة سياستها الخارجية.

-النظرية الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية:

المدرسة الليبرالية عكس الواقعية فإن نقطة الانطلاق الرئيسية لها في العلاقات الدولية هي التعاون، وتعطي أهمية قصوى للتعاون في إطار المؤسسات والمنظمات الدولية والتي تلعب دورا في ضمان الأمن والسلم الدوليين، ومن أهم مفكريها الأوائل **"آدم سميث"، "إيمانويل كانط"** و**"جيريمي بينتام"**، حيث أعطوا أهمية للأخلاق والقانون ومن أجل هذا يسميهم البعض بالمثاليين.

ينطلق الليبراليون من مستوى الدولة لتحليل سلوكها، فالدولة لا تهتم فقط بالمنافسة والبحث عن كيفية زيادة القوة بل تحاول بناء عالم يسوده الأمن والعدالة[3].

اهتمت الليبرالية بالمتغيرات القيمية والأخلاقية، فقد أرجعت الحروب والصراعات إلى الطبيعة الاستبدادية للدول، وعليه فإن سلوك الدول تضبطها البيئة التي تصنع فيها السياسة الخارجية ، منها البيئة الداخلية للدولة والبيئة الخارجية والمؤسسات الدولية مثل دور الأمم المتحدة في رسم الساسة الخارجية للدول.

تعتبر النظرية الليبرالية من النظريات المنشأة التي لم تكتفي بتفسير واقع العلاقات الدولية فإنها تنطلق من منظور يحمل القيم الليبرالية العقلانية و الفردانية، و المبادئ الدستورية و الديمقراطية و القيود على سلطة الدولة فالنظرية الليبرالية تعتمد على المبادئ التالية :

- المساواة في الفرص و الامكانيات، العقلانية ، الحرية ، الملكية الفردية ، فإذا انتشرت هذه المبادئ داخل الدول فإنها تصبح قادرة على إنشاء وضع دولي يسوده السلام و التعاون[1].

---

[1]-ستف سميت جون بيليس ،**عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث الامارات العربية المتحدة، 2004ص72،71

[2]-جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق ص60

[3]-محمد شاعة،**" المقاربة وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة"**، دراسة استراتيجية العدد15،المجلد7،جوان 2011ص61،60

تمثلت معظم أفكار الليبراليين في الاتجاهات التالية:

- **الاتجاه الأول**: يرى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي يؤدي إلى التعاون و تحقيق الرفاهية لكلا الطرفين و تفادي استخدام القوة.

- **الاتجاه الثاني** : من رواده الرئيس الأمريكي السابق وودرو ويلسون يرى أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحا للسلام العالمي .

- **الاتجاه الثالث** : يرى أن المؤسسات الدولية يمكن أن تساعد الدول في التغلب على النزعة الأنانية عن طريق ترك المصالح الانية لصالح التعاون الدائم رغم أن بعض المفكرين الليبراليين اعتمدوا على الفكرة التي تعتبر أن الفاعلين غير القوميين كالشركات المتعددة الجنسيات استحوذوا على سلطات الدول ، فإنها ترى أن الدول هي الفاعلين المركزيين ، فالنظرية الليبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية.

فالنظرية الليبرالية تسعى لتأسيس علاقات دولية تقوم على التعاون و الاعتماد المتبادل، و تقوم على السلام و ليس الحروب ، عن طريق نشر الديمقراطية و قيم الليبرالية و التجارة الحرة بين الدول في الخارج فتعمل قيم الليبرالية على زيادة التفاهم و التواصل بين شعوب العالم مما يحقق السلام و الأمن و المنفعة العامة .

-النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية:

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانيات كانتقاد للنظريات الأخرى و كان **نيكولاس أوناف** [2] أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه: "عالم من صنعا" حيث ركز على انتقاد أفكار الواقعية.

و قد عرف البنائية بأنها نهج لدراسة العلاقات الاجتماعية على اختلاف أشكالها و هي اطار نظري يسعى إلى تقديم تفسير عام لما يفعله الناس.

أما **"ألكسندر واند"** فيعتقد أن البنائية هي نظرية هيكلية في النظام الدولي و تتمتع بالسمات التالية[3] :

- الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل .
- الهيكل المميز النظام الدولي هو التفاعل بين أكثر من عنصر .
- يتم بناء الوحدات الدولية والمصالح الدولية في سياق هيكل اجتماعي.

و على العموم فالنظرية البنائية حسب واند تطرح ثلاث اقتراحات تتمثل في :

- اهمية الافكار الى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات
- دور الهويات و تأثيرها على سلوكيات الوحدات و مصالحها .
- التداخل بين البنية و الفاعل .

كما تطرح النظرية البنائية فرضيتين و تتمثلا في :

- إن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام الدولي.

فالنظرية البنائية حسب واند من خلال الفرضيات تعتمد على بناء تصور يختلف عن المفاهيم المادية و الحتمية للتصورات الواقعية فالنظرية البنائية تركز على الأسس و البنى الاجتماعية غير المادية ،التي تحكم العلاقات بين الوحدات الدولية، وتهتم بدراسة و تحليل دور الثقافة و القيم و الأفكار في العلاقات الدولية ، كما

---

[1]-ستيف سميت، جون بيليس، مرجع سابق ص75

[2]-محمد شاعة، **مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية تأثير العولمة علي حقل السياسة الخارجية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3،2012،ص196،195.

[3]-مصطفي بوصبوعة، **تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية**، المجلة الجزائرية للسياسة العامة،العدد11، اكتوبر 2016ص34،33،23

تتناول دور و أثر المتغيرات النفسية و الثقافية و الفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح و أولويات الدول دون تجاهل دور المتغيرات المادية ، بالإضافة لهذا فعجزت كل من الواقعية و الليبرالية عن تفسير منطقي و مقبول ، مما فتح المجال للبنائية كمنظور بديل لتفسير التحولات فمن وجهة نظر البنائيون فإن متغيرات الهوية و الخصوصية الثقافية عناصر اساسية للتحليل السياسي .

فقد ساهمت النظرية البنائية في تفسير العديد من الظواهر باعتمادها على متغيرات جديدة في تحليل و تفسير السياسة الدولية ، فقد اهتمت بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لدراسة العلا قات و السياسة الدولية ، و على الرغم من أن النظرية الواقعية و الليبرالية تعتبرها عوامل متغيرة و بالتالي كلما تغيرت الفواعل المجتمعية في دولة ما فحتما ستتغير سياستها الخارجية .

مما لاشك فيه فإن النظرية البنائية تبرز الكثير من النقاط القيمة و يعتبر الكثير النظرية البنائية كمحاولة للخروج من ازمة التنظير و امكانية الوصول الى نظرية عامة.

ومن خلال عرضنا للنظريات كل من الواقعية ، الليبرالية و البنائية في تفسير و تحليل السياسة الخارجية، نستخلص ان كل منها تناولت جوانب مهمة ، قد لا يكتمل فهمنا للظاهرة السياسة إذا انحصر تفكيرنا على أحد النظريات دون الأخرى.

المطلب الثاني: البعد الأمني في السياسة الخارجية:

تثير دراسات الأمن في السياسة الخارجية عدة تساؤلات منها من أين نبدأ في دراسة الأمن هل من الخارج و النظام الدولي الذي يدفع الدول الى البحث عن أمنها و حماية حدودها، أم الداخل و محاولة الدولة تحقيق أمنها الداخلي فهل يمكن الفصل بين الداخل و الخارج عند دراسة الأمن في السياسة الخارجية ، فهناك من يرى أولوية الخارج عن الداخل في دراسة الأمن و البعض الأخر يرى العكس و ضرورة تحقيق الأمن الداخلي للدولة تم ينتشر تأثيرها إلى العالم .

أولا - أولوية الخارج على الداخل في دراسة الأمن في السياسة الخارجية :

يستمد هذا التصور من المدرسة الواقعية و من فكرة أن العالم تسوده الفوضى، و من أجل ذلك يستوجب على الدول تحصين و حماية نفسها من التهديدات الخارجية ، و عدم الثقة بين الدول بحيث كل وحدة دولية تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب الوحدات الدولية الأخرى ، مما يزيد من احتمالية قيام الحروب و استخدام القوة ، و بالتالي تسعى إلى التسلح .

فالنظرية الواقعية تعتبر من النظريات التي تدرس سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي ، فيما يعرف بمقترب النسق الدولي و مفتاح فهم سلوك الدولة ، فيرى' **والتز**' ان النظام الدولي يتسم بالفوضى ، و هو الذي يحدد سلوك الدول. و الذين يحتلون نفس المركز خلافا للأنظمة السياسة الداخلية التي تحكمها الهرمية ، فكل لديها نفس الوظيفة معناه لا يوجد تقسيم المهام نظرا لغياب الثقة فيما بينها ، لهذا فإن الشؤون الأمنية لا توكلها الدولة للأخرين فكل دولة تساهم في أمنها ، و لهذا تؤكد الواقعية أن الفوضوية تستدرج الدول إلى انتهاج سياسة الأمن الذاتي[1].

ثانيا - أولوية الداخل على الخارج في دراسة الأمن في السياسة الخارجية

[1] -غضبان مبروك، **مدخل الى العلاقات الدولية** ، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، ص335

ينتمي هذا التصور إلى المدرسة الليبيرالية التي تؤكد ضرورة الاهتمام بالشروط و المعطيات الداخلية ، و إعطاء الأولوية للداخل على حساب البيئة الخارجية، عكس النظرية الواقعية التي تقر بأن الفوضى و عدم وجود سلطة عليا في النظام الدولي التي تفرض القانون على الدول مما يدفعها إلى البحث عن أمنها القومي.

و قد انطلقت النظرية الليبرالية من المعطيات الداخلية باعتبارها المحددات الأساسية لأمن الدولة ، بحيث ترى أن انتشار قيم الديمقراطية هي عوامل مهمة في تحقيق الأمن الدولي ، كما أن حرية التجارة و الاعتماد المتبادل يلعب دورا مهما في ازالة الحواجز بين الأفراد و الدول و توحيدهم.

اقترنت الليبيرالية بكتابات كل من **'مايكل دويل' و' بروس أرنست'** من خلال تأكيدها أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى مبادئ الديمقراطية على مستوى النظام الدولي[1].

و في هذا السياق تبرز كتابات **ايمانويل كانط** كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الاتجاه من خلال كتابه "مشروع السلام " بحيث يحاول أن يبين أن السلام يقترن بتوفر شروط مثل تحول الوعي الفردي و إقامة جمهورية دستورية و معاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب و ليس تنظيمها ، و تعد نظرية السلام الديمقراطي من أهم الأطروحات التي تدعم أهمية الديمقراطية في إقامة دعائم السلام ، كون النظم الديمقراطية تحكمها ضوابط تمنعها من استخدام القوة ضد الدول التي تعتنق نفس المبادئ ، و تسعى إلى التعاون، كما تعتبر الليبيرالية التجارة و حرية السوق ، و الاعتماد المتبادل من شأنه أن يؤدي إلى ترابط المصالح الاقتصادية و التي تؤدي إلى تحقيق الأمن العالمي .

و لكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحديات داخلية و خارجية ، فقد انتشرت النزاعات الداخلية في العديد من الدول في افريقيا و أوروبا الشرقية و التي أفرزت عدة تحديات و أصبحت الحدود مخترقة في أغلب دول العالم الثالث، و انتشرت التهديدات الأمنية كظاهرة الإرهاب ، الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات .

تزامن ظهور هذه التهديدات مع تنامي وتيرة العولمة و زيادة الاعتماد الاقتصادي بين الدول ، و بناءا على هذا ظهرت مقاربة الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة ، أو ما يسمى مقاربة مركب الأمن الإقليمي .

كما أن سيادة الدول التي تعتبر أهم أركان الدولة القومية بدأت تتلاشى و عجز الدولة على تحقيق التزاماتها اتجاه مواطنيها .

فأصبحت الظواهر الأمنية في ظل هذه التطورات مترابطة و لا يمكن الفصل بين أمن الدولة بمعزل عن أمن المواطن ، امن جوارها الجغرافي الأمن الإقليمي الدولي ، و أصبح العالم متشابك و أبرز مثال على ذلك الأزمات الاقتصادية و الصحية .

بناءا على ما تقدم يمكن القول أنه من غير الممكن دراسة الأمن في السياسة الخارجية بالاعتماد على الفصل بين الداخل و الخارج ، بحيث أن الاعتماد المتبادل أصبح متعدد الأبعاد على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

المبحث الثالث: البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية: مبادئها، أهدافها ومحدداتها.

انتهجت تركيا في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات سياسة الاتجاه الواحد في سياستها الخارجية من أجل الحصول على العضوية في الإتحاد الأوروبي ، و التي تقوم على عدة أهداف و مبادئ.

الفرع الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية.

إن تحديد الهدف القومي للسياسة الخارجية لدولة ما ، فغالبا ما تكون الأهداف الحقيقية واضحة و علنية ، و بالنظر إلى رغبة الدول في إخفاء النوايا و الرغبة الحقيقية يكون تحديد الأهداف القومية للدولة مجرد

[1] Scott Bruchill And Others. **theoris of of international relations** .third edition , palgrave maclman,2005,p59

افتراضات، إلا أن هناك أهداف أساسية مرتبطة بالدولة و ضمان استمراريتها، و يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية التركية فيما يلي[1] :

أولا ـ الحفاظ على الأمن القومي للدولة التركية و سيادتها:

هناك اتفاق على هذا الهدف انه هدف استراتيجي للسياسة الخارجية و تعتبره الدول كمبرر للتدخل الدبلوماسي و العسكري ، و أداة صنع السياسة في العلاقات الدولية. و نظرا إلى الأخطار التي تواجه الدول سواء كانت سياسية أو عسكرية، ثقافية ، اجتماعية أصبح من الضروري تشكيل مجلس أمن قومي يتشكل من رئيس الدولة نائب الرئيس ، وزير الدفاع و الطاقم الوزاري، رئيس هيئة الأركان و مستشار الأمن القومي للرئيس[2].

و من أجل تحقيق الهدف أسست تركيا ' مجلس الأمن القومي التركي' أو ما يسمى ' المجلس الأمني الوطني لتركيا ' و جاء ضمن أهدافه التي حددتها الأمانة العامة سنة 1983 ،ان يحدد مجلس الأمن الوطني التدابير التي يراها ضرورية بشأن حماية كيان الدولة و استقلالها و تكامل الدولة و وحدة أراضيها ، و رخاء المجتمع و أمنه و عدم قابلية تجزئة الدولة و سلامة المجتمع و أمنه .

إن جدول أعمال مجلس الأمن القومي يضعه رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس الوزراء و رئيس هيئة الأركان، و تعتبر المؤسسة العسكرية الممثل الرئيسي لقضايا الأمن القومي في تركيا، و يتمثل مفهوم تركيا للأمن القومي في الدفاع عن وحدة الوطن و سلامة أراضيه ، و الدفاع عن العلمانية و المبادئ الديمقراطية و تتطلب سياسة الأمن القومي العمل على تحقيق مجموعة من النقاط أهمها[3] :

- التحالف مع الغرب و المشاركة في سياساته و الاستراتيجية الأمنية في المنطقة .
- التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد السياسية و الانقسامية ، و ذلك من أجل احتواء النزعة الاستقلالية لديهم.
- بناء سياسات و استراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين قوة عسكرية قادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة .

ثانيا ـ زيادة الموارد و الرفاه الاقتصادي لتركيا :

يعتبر الرفاه و الرخاء الإقتصادي من أولويات الأهداف القومية و من أجل تحقيق الرفاه الإقتصادي يجب أن تتحكم الدولة في عدد من الغايات المتميزة منها النمو الاقتصادي، اشباع حاجيات الأفراد، التوزيع العادل للمداخيل، و يعتبر الحصول على مصادر الثروة من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية[4].

و يعتبر **" داود اوغلوا "** هذا الهدف من الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسة الخارجية التركية لتحقيقه في قوله "يجب على تركيا أن تصبح دولة ذات اقتصاد يصنف من ضمن الاقتصاديات العشرة الأوائل في العالم و أن تصبح عامل استقرار في العالم ، ما يدعم من قدرة الدولة على فرض الاستقرار في الداخل و يعزز من الأمن و الحريات ، و من أجل الوصول إلى هذا الهدف و تحقيق الرفاه الاقتصادي لتركيا حتى يكون القاعدة ترتكز عليها السياسة الخارجية التركية لتحقيق أهداف مستقبلية حددت الحكومة العديد من الإجراءات التي يجب اتحاذها منها :

---

[1]-مصطفي جاسم ، حسين ، **الدور الاقليمي التركي من 2002 الي 2010**،كلية العلوم السياسية، المستنصريةص2 من الموقع http//www.iasj.net.

[2]-محمد طالب امين، السياسة الخارجية التركية واثرها علي الامن العربين العربي للنشر و التوزيع، 2017ن ص3

[3]-محمد سالم السمرائي ،**المساومة في السياسة الخارجية التركية**، المجلة العربية للعلوم السياسية:العدد13شتاء 2004نص77

[4]-احمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي**، ط3،قطر الدار العربية للعلوم ناشرون مركز الجزير للدراسات ،2011،ص610. ،

39-الاقداحي هشام محمود، **السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية**، مرجع سابق ص18.

- زيادة التقشف و خفض نفقات الدولة.
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية .
- تأمين الطاقة و ضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد .
- إصلاح التعليم المهني و حل مشكلة اليد العاملة المؤهلة .
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة و ضمان الشفافية و المراقبة و المحاسبة .
- محاربة الفساد .
- فتح المجال أمام إقامة المصانع و الشركات مما يؤدى إلى خلق اليد العاملة و تخفيض نسبة البطالة

ثالثا - تعزيز قوة تركيا و نفوذها على المستوى الإقليمي و الدولي:

هناك اتفاق للدارسين و الباحثين في العلاقات الدولية ان قوة الدولة تعتبر من العوامل التي تعطي لها اهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، نظرا الي ان هذه القوة هي التي تحدد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، و طبيعة علاقاتها الخارجية فكل دولة تسعي الي ان تكون لديها القدرة الكافية من القوة.[39] و عن تحليل عناصر القوة التركية، التي تسعي من خلالها الي زيادة نفوذ سياستها الخارجية علي المستويين الاقليمي و الدولي يقول داود اوغلو في كتابه" العمق الاستراتيجي" ان تركيا تشهد في السنوات الاخيرة جملة من النقاشات تدور حول ماهية القوة الحقيقية الكاملة لتركيا، في مجال علاقاتها الدولية و الي اي مدي تستخدمها في علاقاتها الدبلوماسية، و تتراوح هذه النقاشات بين اتجاهين:[39]

الاتجاه الاول: يحاول ان يؤسس لمشروعية فكرة بقاء تركيا رهينة السياسات المرتبطة بالمراكز المتشكلة خارج نطاقها ، و ذلك عن طريق اظهار مستوي القوة الكامنة لتركيا الي اقل من المستوي الذي يمكن ان تكون عليه.

الاتجاه الثاني: هدا الاتجاه يقدم تقديرات متفائلة اكثر من اللازم ، بالمراهنة علي استطاعة تركيا علي تفجير قوتها بشكل جدي، وذلك دون ان يقوم بتحليل جديد لعناصر القوة الثابتة و المتغيرة التي تمتلكها تركيا في ظل الوضع الدولي الجديد.

و بناء علي العناصر المذكورة سابقا فيما يخص معادلة زيادة قوة الدولة ، اصبحت تركيا مجبرة علي ان تظهر بنية دفاعية تشمل كل العناصر التي تميزها عن الدول الاخرى من المقدرات الاقتصادية ، الجغرافية و البشرية و العسكرية.

رابعا- التوسع و الانتشار الدولي من خلال القوة الناعمة لتنمية مصالحها و دعم نفوذها:

ان سعي الدول الي تحقيق أهدافها من خلال القوة الناعمة من اهم اهداف السياسة الخارجية و قد تنوعت اساليب و أدوات القوة الناعمة بحيث تتنافس القوى الفاعلة في النظام الدولي من اجل مجالات نفوذ إضافية .و قد لخص جوزيف ناي Joseph NEY القوة الناعمة و تأثيرها الكبير في تحقيق مصالح الدول الخارجية عندما قال انها : هي في جوهرها قدرة امة معينة علي التأثير في أمم اخرى و توجيه خياراتها العامة، و ذلك استنادا الي جاذبية نظامها الاجتماعي و الثقافي و منظومة قيمها و مؤسساتها، و تتكون القوة الناعمة لاية دولة من الدول الفاعلة في الساحة الدولية من ثلاثة عناصر و هي:
الثقافة العامة، القيم السياسية، السياسة الخارجية المنتهجة[1].

فان تركيا لم تهمل الدور الذي تلعبه القوة الناعمة في تحقيق اهداف السياسة الخارجية ، بحيث فضلت استخدام أدوات القوة الناعمة و الدبلوماسية لتحقيق تصوراتها، فقد انشات تركيا مراكز البحث من اجل الترويج لما اسمته بالنموذج التركي و تختلف القوة الناعمة التركية عن غيرها من الدول من حيث الشكل و المحتوى، فهي تتبع التجربة الثقافية و التاريخية التي ورثتها عن الدولة العثمانية فان القوة الناعمة تمثل لتركيا

[1] رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة و القوة الناعمة**، (البلدان، مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث) ، ط1،2015، ص9

استراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط التي تضم عدة أدوات هي: الموقع الجيوستراتيجي، الدينامية الاقتصادية ، قوة الديبلوماسية و نموذجها الديمقراطي.[1]

فنجد ان القوة الناعمة التركية الى جانب قدراتها السياسية و الثقافية و الاقتصادية تتميز بنفودها من خلال تجربة سياستها الخارجية و إنجازاتها،

و برزت بذلك تركيا كدولة راعية للسلام فقد سعت من خلال تفعيل قوتها الناعمة الى الاضطلاع بأدوار مختلفة و متعددة في منطقة الشرق الأوسط مثل الزعيم الطبيعي و التاريخي ، كما أدت دور الوسيط في ملفات عديدة ابرزها الملف النووي الإيراني و الوساطة بين إسرائيل و سوريا، و تبرز القوة الناعمة في سياستها الخارجية من خلال النقاط التالية[2]:

-الحزب الحاكم للتراث العثماني و محاولة جعله فكرة مركزية لمشروع النهضة التركية و تعبئة الناس للالتفاف حوله و الذي لقي قبولا من طرف الشعب التركي .

-قيام حكومة العدالة و التنمية بالإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الثقافية التي كانت بمثابة أداة من أدوات القوة الناعمة التركية في العالم العربي و الإسلامي.

- قيام تركيا بدور فاعل تجاه قضايا العالم الإسلامي ابرزها القضية الفلسطينية.

- العمل من خلال سياستها الخارجية علي وقف الزحف الإيراني في المنطقة رغم استمرار علاقاتها الاقتصادية و السياسية و الأمنية معها.

و من الأساليب الناعمة التي استخدمتها تركيا في سياستها الخارجية نذكر مايلي:

-قيام تركيا كل سنة منذ 2008 بتنظيم مؤتمر ثقافي كبير بينها و بين احدي الدول لتا كيد اواصل الصداقة بينهما.

-تكثيف عضويتها في اكثر من منظمة إقليمية و دولية.

-قبول بعض الدول بها كوسيط جعل لها حضورا قويا في المنطقة .

-عملها علي استخدام الاعلام بشكل احترافي باعتباره احد اهم أسلحة القوة الناعمة.

-الفرع الثاني: مبادئ السياسة الخارجية التركية:

هذه المبادئ أكسبت السياسة الخارجية التركية بعدا جديدا و خصوصا بعد تولي ' أحمد داود أوغلوا ' وزارة الخارجية ، و يمكن عرض هذه المبادئ على النحو التالي :

أولا -التوازن بين الأمن و الديمقراطية :

إن شرعية أي نظام سياسي تأتي في قدرته على التوازن بين الأمن و الديمقراطية، فتحقيق الأمن لا يأتي على حساب الحريات و حقوق الإنسان. فانعدام التوازن بينهما لن يحقق للدولة فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها الإقليمي ، و منذ سنة 2002 حاولت تركيا الترويج للحريات المدنية دون الإفراط في تحقيق الأمن .

ثانيا -مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي:

يقوم هذا المبدأ على ضرورة سعي تركيا إلى حل جميع مشكلاتها مع جيرانها و خفضها إلى نقطة الصفر ، و يعني ذلك تعظيم التعاون مع دول الجوار و احراز العلاقات معها الى أعلى المستويات من خلال التعاون الثنائي و المتعدد الأطراف في الميادين السياسية، الإقتصادية ، الثقافية والإجتماعية ، و قد حقق هذا المبدأ منذ تصنيفه في الفترة الممتدة بين2002 إلى 2011، نجاحات مهمة حيث تحسنت علاقاتها مع جميع جيرانها، و يعتقد داود أوغلوا أنه على تركيا التخلص من فكرة أن الدول المجاورة هي أعداء و من بينها (العراق ، سوريا ، إيران ، روسيا ، بلغاريا) ، ويجب تحسين علاقاتها خاصة مع سوريا ، العراق ، روسيا ،

[1] -محمد سمير الرنسيسي، مرجع سابق، ص1

[2] -وحيد نعام الكاكائي، **الموقع الجيوستراتيجي لتركيا و أهميته للإتحاد الأوروبي**، عمان(الأردن : دار أمجد لنشر و التوزيع،ط1،2017)، ص280

انتقلت علاقات تركيا مع هذه الدول من تصفير المشاكل الى تحقيق درجة عالية من الإعتماد الاقتصادي المتبادل ، و يجب أن يكون هذا التقارب على أساس التاريخ المشترك و الثقافة و الدين[1] .

ثالثا - مبدأ العمق الاستراتيجي :

يقوم هذا المبدأ على فرضية أساسية أن عمق السياسة الخارجية التركية الاستراتيجي يجب أن تركز على العالم الغربي و إيران و البلقان ، و دول أسيا الوسطى و ليس فقط على أوروبا ، و إذا ركزت تركيا على هذه المناطق فقد تكتسب فرصة أكبر للدخول بقوة في مسارها الأوروبي[2].

رابعا - السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد :

يقوم هذا المبدأ على أن الظروف الدولية المتغيرة تؤكد أنه من غير الممكن السير في اتجاه واحد و عدم اتباع سياسة ذات بعد واحد، فعلى تركيا أن تسعى في علاقاتها مع اللاعبين الدوليين المهيمنين إلى إنشاء علاقات تكاملية و تحالفات متعددة و ليست تنافسية ، و هذا ما برز في نشاط الدبلوماسية التركية في أكثر من اتجاه سواء في الشرق الأوسط و منطقة القوقاز و البلقان ، و ذلك في محاولة لاستعادة مكانتها في السياسة الاقليمية و العالمية و إعادة تموضعها كلاعب أساسي في القضايا الاستراتيجية في المنطقة .

إن هذا المبدأ اعتمد بعد صراع داخلي كبير بين النخب التركية المتعددة بين العلمانية (الهوية التركية واحدة و هي الهوية الأوروبية) و النخبة الاسلامية(الهوية التركية متعددة بحكم الحضارة و التاريخ).

خامسا - مبدأ الدولة الفاعلة (المركز) :

يقوم هذا المبدأ على أساس لعب تركيا دور محوري في الأقاليم الداخلية و الخارجية لدول الجوار، خاصة دول البلقان و الشرق الأوسط، و أسيا الوسطى ، فقد كان لنجاح تركيا و دورها في أزمة البوسنة و الهرسك و الكوسوفو في فترة التسعينات دافعا مشجعا لانتهاج تركيا لمبدأ التأثير في القضايا الداخلية و الخارجية للجوار الاقليمي ، و ذلك من خلال مبادرات الوساطة كالوساطة التركية بين سوريا و اسرائيل بالإضافة إلى محاولتها للتوصل إلى حل توافقي الفرقاء اللبنانيين في مبادرتها مع قطر في 2010.

-بالإضافة إلى المبادئ التي انتهجتها تركيا و التي تم التطرق إليها سابقا فقد اعتمدت تركيا المبدأين التاليين بعد نهاية الحرب الباردة[3].

- مبدأ ملأ الفراغ : و هذا المبدأ يعني أن تركيا بعد حسمها في الخيار الغربي ، تسعى إلى أن تجد محيطا أخر و ذلك في انتظار انضمامها و تأكيد عضويتها في الاتحاد الأوروبي ، بحيث سعت إلى تكوين تحالفات مع دول أوروبا الشرقية ، و اسيا و محيطها العربي في الشرق الأوسط.

-سياسة المساومة : باعتبار أن فن المساومة هو حكمة سياسية بحيث يحق للدول أن تختار الوسائل التي تحقق بواسطتها أهدافها في التعامل الخارجي ، و هذا ما اعتمدت عليه من خلال استخدامها لورقة المياه للضغط على الدول العربية خاصة سوريا و العراق ، و مواجهتهما فيما يخص القضية الكردية و التدخل التركي في شمال العراق[4].

الفرع الثالث: محددات السياسية الخارجية التركية:

---

[1]-فتيحة ليتيم، **تركيا و الدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط** "مجلة المفكر"، العدد5،مارس 2010،ص211.

[2]-محمد سالم السمرائي ، مرجع سابق،ص277.

[3]-رصا هلال، السيف و الهلال**: تركيا من اتاتورك الي اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الاسلام السياسي**، بيروت دار الشروق للنشر و التوزيع،1999،ص185

[4]-حفان فيدان، **السياسة الخارجية التركية الجديدة.** ترجمة شادي عبد الوهاب من الموقع:
http//www.baghdad.net.

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المحددة التي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية لدولة ما و تعتبر السياسة الخارجية متغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها البيئة الداخلية و الخارجية و تستعرض فيما يلي المحددات الداخلية و الخارجية للسياسة الخارجية التركية.

أولا -المحددات الداخلية: هي التي تقع داخل إطار إقليم الدولة و تشكل هذه العوامل الحدود الطبيعية لمجال تصرف الدولة، تضم المحددات الجغرافية، البشرية و المحددات المجتمعية، السياسية و المحددات العسكرية.

ا - المحددات الجغرافية:

تشمل الموقع الجغرافي و المساحة و التضاريس و المناخ بحيث تتوسط تركيا قارات العالم الثلاث أسيا أوروبا و إفريقيا. وتمتد الأراضي التركية بين أسيا و أوروبا ، بحيث يشكل الجزء الواقع في غرب أسيا حوالي 97 % من مساحة البلاد و يعرف باسم أسيا الصغرى و يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا.

و تقع في قلب المجال الجغرافي و تسميته بأورآسيا و تعتبر المنطقة المتحكمة في قلب العالم و تبلغ مساحة تركيا حوالي 780567 كلم و يبلغ طول حدودها 2753 كلم و تتوفر على سواحل بطول 8333 كلم.[1]

و تعتبر تركيا دولة قارية و بحرية تحدها المياه من جهة البحر الأسود في الشمال و بحر إيجة في الغرب و البحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مهمين هما مضيق البوسفور في شمال تركيا، بحيث يربط بين البحر الأسود، و بحر مرمرة، و كذلك مضيق الدردنيل في الجنوب الغربي ، و يربط بين بحر مرمرة و البحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة، قد ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية ، مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول المجاورة، و التي لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعافها من أجل تحقيق اهدافها و تخدم المصالح التركية مما جعل العلاقات مع سوريا و العراق تتميز بالتوتر و تستخدمها ضد سوريا من أجل إضعافها و استجابتها لمطالب الكيان الصهيوني بشأن القضية الفلسطينية و لبنان و الأراضي السورية المحتلة ، كما تستخدم الموارد المائية كورقة ضغط ضد دول الجوار النفطية.[2]

ب - المحددات الاقتصادية :

تتميز تركيا باقتصاد قوي و تحتل منذ 2002 المرتبة السادسة عشر عالميا ، و بلع الدخل القومي الإجمالي 410 مليون دولار، و ساهمت في التجارة العالمية بـ 66 مليار دولار ، كما بلغ الناتج القومي عام 2008 750 مليار دولار ، بحيث ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي 6,8%و ارتفع معدل الدخل الفردي في الفترة الممتدة ما بين 2002-2008 من 3300 إلى 10000 دولار ، استمر معدل التضخم الذي يقابله زيادة متسارعة في حجم الاستمارات، مما ساهم في انتهاج تركيا سياسة خارجية فعالة و منفتحة على جميع الدول.[3]

ج- المحددات السياسة و هوية النخب الحاكمة :

لطالما كانت مسألة الهوية موضع الجدل بين النخب في المجتمع التركي ،خاصة بعد عودة التيار الإسلامي الى الساحة السياسة في تركيا و كان الصراع بين النخب الإسلامية و النخب العلمانية، مما أثر على السياسة الخارجية التركية و قد اشتد الصراع بين الإسلاميين و العلمانيين عندما أعلن " نجم الدين أربكان " زعيم

[1] - لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية** (ترجمة محمد بن أحمد مفتي محمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود)ص.26.

[2] - عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **الموسوعة السياسية**، الجزء الأول بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع 1985)ص.509.

[3] - العربي لاد مي محمد، **التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق سوريا والقضية الفلسطينية 1990 - 2010** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين ألمانيا، 2017، ص.31.

التيار الإسلامي بعد توليه الحكم عام 1997 صرح أن حكومته ستدعم علاقاتها مع الدول الإسلامية و تحسين علاقاتها مع سوريا و إيران و ليبيا، كما وعد بأنه سيقوم بمراجعة الاتفاق العسكري التركي والإسرائيلي وإجراء تعديلات في اتفاق الاتحاد الجمركي مع أوروبا ، و أنه سيطالب برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، وإنهاء عمل قوات المطرقة الأمريكية البريطانية الفرنسية في شمال العراق ، بحيث يعتبرها قوات صليبية هدفها تقسيم العراق و إلحاق الضرر بالمصلحة التركية بإقامة دولة كردية ، فالهوية تعتبر محددا أساسيا في السياسة الخارجية التركية ، بحيث تحولت السياسة الخارجية بعد تولي حزب العدالة و التنمية الحكم من توجه واحد نحو الغرب التي توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية و الغربية و دول أسيا، واعتمد على أفكار " أحمد داود أوغلو"، فقام بوضع مبادئ و معايير محددة تختلف تماما عن سياستها في الحرب الباردة و التحول من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة، ومن التعددية إلى التحالفات الإستراتيجية الأمنية و من انعدام المشكلات مع الدول المجاورة إلى سياسة إعادة كسب الأصدقاء.[1]

د ـ المحددات العسكرية:

تتوفر تركيا على ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي، و يعتبر من أقوى الجيوش حجما و كفاءة ، و تقدر القدرة العددية للقوات المسلحة التركية 1206700 جندي منهم 639 ألف من القوات العاملة و 387 ألف في الاحتياطي ، و 180 ألف من القوات الشبه عسكرية (الدرك و الحرس الوطني) و 30 ألف جندي في قبرص الشمالية ، و قد اكتسبت هذه القوة اثر تحالفها مع الولايات الأمريكية و إسرائيل خلال الحرب الباردة فقد ساهمت تركيا في ردع المد الشيوعي إلى الشرق الأوسط، فقد استخدمت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب بحيث انضمت إلى حلف الشمال الأطلسي.[2]

ثانيا-المحددات الخارجية:

يعتبر النسق الدولي و الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول ، فالنظام الدولي يقوم على أساس تكتلات و محاور سياسية و عسكرية و عدد من الوحدات الدولية في النسق الدولي و المؤسسات الدولية ، و التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول و سنتطرق إلى المحددات الدولية والإقليمية. التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية

ـ **طبيعة النظام الدولي**: يعتبر النسق الدولي من أهم المحددات الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية حيث يتم ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها و قابلية الدول للتأثر ببنية النظام الدولي.[3] فعلى المستوى الدولي تأثرت السياسة الخارجية التركية بتطورات مرحلة ما بين الحربين العالميتين و الحرب الباردة ، فقد سعت تركيا لتحقيق أمنها من خلال التحالفات ، و اتفاقيات صداقة في الشرق الأوسط، و اتجهت إلى الانضمام للحلف الأطلسي لمواجهة الاتحاد السوفياتي و قد كان النظام الدولي لفترة الحرب الباردة عامل مؤثر في التوجه التركي نحو الغرب لاعتبارات أمنية و أخرى تحديثية مع مؤسس الجمهورية التركية **مصطفى كمال أتاتورك**، لقد أفرزت تحولات ما بعد الحرب الباردة تهديدات أمنية أخرى أكثر تعقيدا و يصعب السيطرة عليها و التصدي لها ، فنظرا للارتباط بين الداخل و الخارج و علاقة التأثير و التأثر لم تعد الدولة قادرة على

---

[1] ـ صوفيا بوعلي وفاء طوالبية، **الدور الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، 2010 – 2015**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

[2] ـ عوني عبد الرحمان السبعاوي وآخرون، **العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 43، 2000، ص.49.

[3] ـ صوفيا بوعلي ،وفاء طوالبية،، **الدور الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، 2010 – 2015**، مرجع سابق، ص14.

مواجهة التهديدات لوحدها وقد كانت تركيا في هذه المرحلة مستعدة لتوظيف القوة و التهديد في سياستها الخارجية.[1]

و من بين القضايا التي تشكل الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية محاربة الجماعات الإرهابية الكردية وقد مثلت أحداث 11 سبتمبر 20011 نقطة محورية في السياسة الخارجية التركية كون هذه الأحداث شملت أغلب دول العالم فقد أعادت طرح التهديدات الأمنية و التصدي لها.

ثالثا- المحددات الإقليمية: يعتبر الإقليم كمحدد مهم لتوجيه السياسة الخارجية التركية ومن بين أهم المحددات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية التركية في جوارها الإقليمي نذكر:

-**النظرة السلبية المتبادلة بين العرب و الأتراك:** و ذلك بسبب مبادئ العلمانية في تركيا بعد قيام الجمهورية العلمانية بالإضافة إلى التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، كما أن الأتراك ينظرون إلى العرب على أنهم خائنون و تحالفوا مع الغرب لتفكيك الإمبراطورية العثمانية، و يعتبر هذا المحدد ليس ثابتا بحيث تتغير حسب المصالح الوطنية لتركيا.

-**المشاكل الحدودية مع الدول المجاورة:** و تتمثل المشاكل الحدودية في الحدود بين تركيا و العراق حول الموصل و بين تركيا و سوريا و تركزت حول منطقة لواء الإسكندرية.

و منذ خسارة تركيا دمج الموصل ضمن أراضيها بحجة سكانها الأكراد هم الأكثرية، و قد أشار رئيس الوزراء التركي السابق " **تورغوت أوزال** " في 1986 أن أنقرة باستطاعتها أن تعتمد نهجا أكثر فعالية إذا ما تعرض أمنها للخطر و بصفة غير مباشرة التهديد بمطالبة الموصل.

أما فيما يخص لواء الاسكندرية، فقد حصلت تركيا على لواء الاسكندرية الاسكندرية عبر تسوية عقدتها مع فرنسا و التي كانت منتدبة على سوريا و لذلك دمج إقليم اسكندرونة ضمن أقاليم تركيا سنة 1939 باسم هاتاي، إلا أن سوريا رفضت القبول بخسارة الاسكندرونة، مما أدى إلى رغبتها في استعادة الإقليم، إلا أن بعد تحسن العلاقات بين سوريا و تركيا ، لم تعد ترغب في استعادته مما ساهم في زوال النظرة السلبية لدى العرب اتجاه الأتراك.

-**العلاقة التركية الإسرائيلية:** تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية أحد أهم محددات السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول العربية والإسلامية، بحيث كانت تركيا أول من اعترف بإسرائيل سنة 1949، عرفت العلاقات بينهما نوعا من التقارب الذي وصل إلى التحالف و التعاون في الكثير من المجالات منها الحلف العسكري السري عام 1958 ، و ذلك نظرا لرغبة تركيا في الانفتاح على الغرب و الانخراط في المنظومة الأوروبية إضافة إلى مشاكلها مع العراق و سوريا فيما يخص قضية الأكراد و المياه و وطدت علاقاتها مع إسرائيل خاصة في فترة حكم العلمانيين و تحكم المؤسسة العسكرية في زمام الأمور في تركيا ، فقد وقعت تركيا مع إسرائيل على اتفاق للتعاون العسكري في 1996 من أجل مواجهة التهديد الإرهابي ، و تحقيق أمن المنطقة.[2] فإن التوجه التركي للتعاون مع الكيان الصهيوني يعتبر محددا أساسيا للسياسية الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية و التي تتسم بعدم الوضوح و التصعيد.

المؤسسات الإقليمية: إن انضمام تركيا للعديد من المنظمات الإقليمية و اكتسابها فيها مكانة هامة يجعلها تقوم بدور فعال على مستوى سياستها الخارجية بحيث تنتمي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي و عضوا مراقبا في الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية و مما ساعد تركيا في تحقيق توجهاتها في السياسة الخارجية[3].

---

[1] - رضا هلال: السيف والهلال: **تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي**، بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص.166.

[2] - شفيعة حداد، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لحضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2003، ص.13.

[3] عوني عبد الرحمان السبعاوي، **تركيا والكيان الصهيوني**، مجلة الفكر السياسي، السنة الرابعة، العدد 15، 2000، ص152

خريطة رقم 01 توضح الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: http/www.pintrest.com/pin

المطلب الثاني: الأمن في السياسة الخارجية التركية

يعد الامن في السياسة الخارجية التركية من ابرز المحددات التي توجه تحركاتها علي الساحة الإقليمية و الدولية، خاصة في السنوات الاخيرة و في ظل موقعها الجيوسياسي بين اروبا و الشرق الأوسط ن تتسم السياسة الخارجية التركية بالتركيز المتزايد علي البعد الأمني سواء من منظور مكافحة التهديدات المباشرة او من خلال النفوذ الإقليمي لحماية المصالح الاستراتيجية.

و قد تطور مفهوم الامن في السياسة الخارجية التركية حيث انتقل من التركيز علي الامن التقليدي و هو امن الحدود، الي تبني رؤية شاملة تري ان امن تركيا يبدا خارج حدودها. و قد ارتبط ذلك بالتغير في العقيدة الاستراتيجية التركية التي أصبحت تعتمد علي الوقاية الاستباقية و التدخل في منطقة الازمات لمنع امتداد التهديدات الي داخل الأراضي التركية ،و برز هذا التحول من خلال تدخلات تركيا في سوريا و العراق.

لقد شهدت عقيدة تركيا الامنية تحولات نوعية من حيث المدارك و الوقائع حول ما يمثل تهديدا و ما يمثل فرصة و يرتبط معني الامن بالتهديد و تتركز القضية المركزية لأمن تركيا في مستويين: الامن الداخلي و خاصة ما يتعلق بالقضايا المدنية و العسكرية و الامن الخارجي المتعلق بالدفاع[1].

و السياسة الخارجية و الامنية لتركيا حاليا ترتبط بموقعها الجغرافي ،و تاريخها الذي يعود الي الامبراطورية العثمانية التي اعتمدت علي مبدا الامن و الاستقرار في تركيا مرتبط بالأمن و الاستقرار في الجوار الجغرافي و العالم ككل، و هذا يعني ان الامن و السلام في الخارج هو اتباع سياسات تحافظ على

[1] -سعيد محفوظ، مرجع سابقن ص211-212

الامن الداخلي. و كذلك المبدأ الذي يرتكز علي منطق القومية العرقية واي تنازل للأكراد او الارمن سوف يؤدي الي تهديد سلامة البنية التركية و التي تعتبرها قضية جوهرية للأمن و التلاحم القومي لتركيا[1].

و فيما يخص العقيدة الامنية التركية خلال الحرب الباردة، فقد تبنت استراتيجية امنية تستند الى مفهوم الامن الحدودي، بدلا من المفهوم الذي يتناول الوضع الدولي. لكن التغيرات التي عقبت الحرب الباردة ساهمت في احداث تغيير في طبيعة السياسة الخارجية التركية علي الصعيد الامني و الخارجي و ادت الى زوال النظرة القائمة على فكرة ان السياسة الخارجية قائمة على شعار السلام في الداخل هو السلام في العالم، لتتبنى سياسة خارجية و امنية اكثر وعيا تتضمن استراتيجية مدروسة و مستعدة لخوض الصراعات مع دول الجوار، فى سبيل الحفاظ على مصالحها من جهة و العمل على الحفاظ على السلم و الامن الدوليين و التصدي لاي نشاط من شانه تهديد المن الاقليمي و الدولي.

من اهم محددات الامن في السياسة الخارجية التركية مايلي:

- التهديدات العابرة للحدود بحيث تتعامل تركيا مع التنظيمات الكردية المسلحة و تنظيم داعش كتهديدات مباشرة لأمنها القومي، مما دفعها لتبرير تدخلاتها العسكرية خارج الحدود تحت شعار مكافحة الارهاب.

- الهجرة و اللاجئون: ادت الازمة السورية الى تدفق اللاجئين الى تركيا ، مما ادى الى ظهور تحديات امنية و اقتصادية.

-امن الطاقة: ترى تركيا ان ضمان امنها الطاقوي يعد جزءا من امنها القومي لذلك تسعى الى تنويع مصادر الطاقة و تصبح مركزا اقليميا لنقل الغاز.

- الموقع الجيوسياسية : تعتبر تركيا جسرا بين تركيا و اسيا بحيث سميت باوراسيا، و كذلك عضو في حلف الشمال الاطلسي مما ادى الى طموحها للعب دور إقليمي في المنطقة و هذا يتضح في معالم سياستها الخارجية تجاه الدول الاخرى

مما سبق نقول ان السياسة الخارجية التركية على الصعيد الداخلي او الخارجي تتكون في ظل جملة من الظروف الدولية و المحلية التي تسود تلك الفترة . تعتمد الاستراتيجية الامنية التركية على نقطتين اساسيتن هما[2]:

اولا- سياسة الاحلاف(حلف الشمال الاطلسي الناتو): اثناء الحرب الباردة و سيادة نطام الثنائية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية الرأسمالية و الاتحاد السوفياتي الشيوعي ، على اثر هذا ظهرت تركيا لمواجهة المد الشيوعي و مطالبته في مضايق و اجزاء من الاراضي التركية، اذ تعتبره تركيا تهديدا لأمنها القومي، مما دفع بها الي الانضمام لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، فالاستراتيجية التركية ترى ان الامن القومي التركي لا يمكن ضمانه الا بالارتباط الوثيق مع الغرب من خلال حلف الناتو.

[1] -إيفانجيليا أكسيارليس، **الإسلام السياسي و الدولةالعثمانية في تركيا: الديموقراطية و الإصلاح و حزب العدالة و التن**مية ، تر:علاء أحمد صلاح (مجموعة النيل العربيةط2016،2،ص280

[2] -هانس كرامر، تركيا **المتغرية تبحث عن ثوب جديد، التحدي الماثل أمام كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية،** ترجمة فاضل جكتر،(مكتبة العبيكان،2001،) ص169.

لكن بعد نهاية الحرب الباردة و زوال الخطر السوفياتي ،حلف الشمال الاطلسي لا يزال قائما لمصدر تهديد جديد فانتقل من تهديد سوفياتي الى تهديد روسيا كقوة نووية تهدد امن اروبا و العالم، و مع استمرار حلف الناتو في مهامه الجديدة تستمر الاستراتيجية الامنية التركية و ذلك للأسباب التالية[1]:

- المهمة الاستراتيجية لحلف الشمال الاطلسي.
- العلاقات الامريكية –التركية و كذلك العلاقات- التركية الأوروبية.
- اهمية وجود شرق اروبا و منطقة البلقان ضمن الحلف.

و باختصار فان تركيا قد استفادت من خلال انضمامها ال حلف الناتو و من علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية فقد حصلت على معظم اسلحتها على شكل هبات او ديون طويلة المدى.

ثانيا- القاعدة العسكرية في الصومال : تولي تركيا اهمية كبيرة للصومال على كافة الاصعدة الاقتصادية ، الامنية والسياسية نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الصومال، فهي تشرف علي المدخل الجنوبي للبحر الاحمر و مضيق باب المندب الذي يعد من اهم طرق التجارة العالمية. و قد تجلى الاهتمام التر كي في الصومال بزيارة العديد من المسؤولين الاتراك الى الصومال بحيث اقامت قاعدة عسكرية من اجل تامين مصالحها تكامل نفوذها في مناطق الخليج العربي و البحر الاحمر و افتتحت هذه القاعدة و التي تعرف باسم" معسكر تركصوم"سنة 2017، و هي قاعدة عسكرية وكلية حربية تتكفل بتدريب و تأهيل جنود الصومال. تأسست القاعدة في سياق رؤية تركية واسعة للانتشار العسكري الاستراتيجي خارج حدودها و بموجب هذه الاتفاقية فان تركيا سيحصل تركيا حصة من عائدات المنطقة .

[1] -داوود أغلو، مرجع سابق، ص261

الفصل الثاني

الصراع في سوريا وإفرازاته الأمنية السلبية على الأمن التركي

المبحث الأول: العلاقات التركية – السورية قبل 2011

تدخل العلاقات بين سوريا وتركيا في إطار سياسة الشرق أوسطية للسياسة الخارجية التركية، و التي تعمل تركيا على تحسين علاقاتها مع سوريا، وفق تخطيط استراتيجي وقد مرت العلاقات السورية التركية بثلاثة مراحل والتي تأتي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: العلاقات المتوترة بين تركيا وسوريا والتي وصلت إلى ذروتها عام 1998، إثر تهديد تركيا لسوريا بالغزو العسكري بسبب احتضانها للزعيم الكردي عبد الله أوجلان"

المرحلة الثانية: عرفت العلاقات السورية التركية تحسن كبير، والاهتمام المضاعف من كلا الطرفين لإصلاح العلاقة خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 في تركيا.

المرحلة الثالثة: اتسمت العلاقات بالتوتر بين تركيا و النظام السوري، و قد وصلت إلى حد القطيعة ،و ذلك بسبب ممارسات و تجاوزات النظام السوري ضد شعبة مثل القتل و التدمير و الاعتقالات فإن العلاقات السورية التركية اتسمت بالتوتر و النزاع و اثرت المتغيرات الدولية التى شهدها العالم الى تغيير ملامح السياسة الخارجية التركية خاصة اتجاه سوريا على جميع المستويات :

المطلب الأول: العلاقات التركية السورية على المستوى السياسي والأمني

كانت سوريا تحت لواء الدولة العثمانية، وشهدت في عهد جمال باشا العداء و التوتر، و مع تأسيس الجمهورية التركية الحديثة في عهد أتاتورك زاد العداء بين الطرفين خاصة بعد سلخ لواء الإسكندرية [1]عام 1939 عن سوريا و يعد السبب الرئيسي في توتر العلاقات وزادت حدة التوتر في فترة الثمانينات حينما بدأت تركيا في بعث مشروع الأناضول و المسمى بالكاب و الذي كان تأثيره على تدفق مياه نهر الدجلة في العراق و الفرات في سوريا نتيجة للسدود التي أقيمت على ضفتي النهرين، و كذلك مشكلة حزب العمال الكر دستاني داخل تركيا منذ 1984 بحيث اتهمت تركيا سوريا باستعمال الحزب للحدود السورية كقواعد ل[2]ضرب الأراضي التركية.[3]

و قد عرفت علاقات البلدين في التسعينات توتر خاصة بعد التقارب التركي الإسرائيلي حيت تم التوقيع على تحالف أمني عام 1994 ويمكن تقسيم العلاقات السورية التركية التي مرحلتين قبل الأزمة السورية سنة 2011 وتتمثل في :

- مرحلة شد حبل التوتر من 1990 – 1999.
- مرحلة التعاون و الانفتاح من 2000 – 2010.

أولا- مرحلة شد حبل التوتر من 1990 – 1999 كانت قضية الأكراد و المياه هما المحددين الأساسين للعلاقات التركية السورية ،بحيث كانت تركيا توجه اتهامات لسورية بدعمها لحزب العمال الكردستاني في تركيا، مما أدي الى توتر العلاقات و التي وصلت إلى حدتها عام 1998.

على الرغم من الاتفاقية الأمنية الموقعة بين تركيا و سوريا في 17 أفريل 1992 و التي جاء فيها إدانة الإرهاب مهما كان اتجاهه أو مصدره، و محاربته بصفة مشتركة، و ابدى الجانب التركي انزعاجه من

---

[1] - تركماني عبد الله **تعاظم الدور الاقليمي** ط1، دار نقوش عربية تونس 2010 ص 51.

[2] - محمود خليل يوسف القدرة ، **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الاقليمية و الدولية** رسالة ماجستر، جامعة الأزهر عزة، 2012،2008،ص20.

النشاطات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني و أفادت سوريا أن الحزب يعتبر منظمة غير شرعية في سوريا.[1]

إن هذه الاتهامات المباشرة من طرف الجانب التركي لسوريا تسعى من خلالها أولا إلى مساومة سوريا و التراجع عن مطالبها بشأن توزيع مياه نهر الفرات وفقا للقانون الدولي، وكذلك اتهامها بدعم حزب العمال الكر دستاني المتمرد بحيث يمكن لسوريا التأثير على قيادات الحزب لخفض العمليات العسكرية ضد الجيش التركي.

إن تزايد العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، وتأزم الوضع الداخلي لتركيا، دفعت الحكومة إلى المساومة مع سوريا و التوصل إلى حل لمشكلة توزيع المياه بشكل يرضي الجميع، و ذلك خلال زيارة الرئيسي التركي لدمشق و لقاءه مع الرئيس السوري حافظ الأسد في جانفي 1993.[2]

رغم تقلص عمليات حزب العمال في تركيا و إعلان وقف إطلاق النار في سبتمبر 1998 ،فقد أعلن الرئيس التركي **سليمان ديميريل** في أكتوبر من نفس السنة إننا نحتفظ لأنفسنا بحق الرد على سوريا التي لا تتراجع عن موقفها العدائي على الرغم من مبادرتنا السلمية و تحذيراتنا المتكررة و يعتبر هذا التصريح بمثابة إعلان الحرب على سوريا.[3]

بلغ التصعيد التركي تجاه سوريا إلى حدته و كادت أن تنشب الحرب بين الطرفين اثر تصريحات القادة الأتراك واتهاماتهم لسوريا ،كما ظهرت قضية المياه بين تركيا و العراق وسوريا و التي أصبحت جوهر الخلاف السوري التركي، رغم ما نصت عليه اتفاقية هلنسكي سنة 1966 بشأن استخدام الأنهار الدولية و التوحيد بين المجرى و المنبع و المصب كخط مائي متكامل لا يجوز الفصل بينها كأجزاء مكونة للنهر الدولي. و من خلال هذه الاتفاقية تعتبر كل من سوريا والعراق أن نهري الدجلة والفرات نهرين دوليين، وأكدت مخاوف سوريا في هذا الشأن تصريحات رئيس الحكومة التركي " **سليمان ديميريل** " في حفل تدشين سد أتاتورك 1992 حيث قال أن مياه الدجلة والفرات مياه تركية ومصادر هذه المياه تركية.

إن حرص تركيا على أن هذين النهرين ملك لها وليسا دوليين، بحيث أرادت أن تستخدمهما كورقة ضغط على دول الجوار خلال المساومة السياسية.

ثانيا: مرحلة التعاون والانفتاح بعد التوتر تمتد من 2000-2010:

شهدت العلاقات السورية التركية نوعا من الإنفراج عقب وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في جوان 2000 إثر زيارة الرئيس التركي " أحمد نجدت سيزر " لحضور مراسيم تشييع جنازة حافظ الأسد وتعتبر بداية تحسن العلاقات ، وبعد ذلك جاء ت زيارة نائب الرئيس السوري لأنقرا في نوفمبر 2000 وإجراء محادثات بين الطرفين ، تعهدت خلالها سوريا وتركيا بالعمل على صياغة اتفاق إعلان حقوق مبادئ يساعد على توجيه العلاقات بينهما .مند التوصل إلى إتفاق أضنة الأمني بين الجانبين عام 1998 ، والتزام سوريا بطرد افراد حزب العمال الكردستاني شهدت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا نوعا من الاعتدال ، وعرفت العلاقات نوعا من الانفراج ، كما أن نهاية الحرب الباردة والصراع الإيديولوجي أدى إلى توطيد العلاقات بينهم .

---

[1] - وليد رضوان، **العلاقات العربية والتحالفات الدولية والإقليمية في العلاقات العربية التركية، العلاقات السورية، التركية نموذجا**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006، ص.231.

[2] - عقيل سعيد محفوظ، **السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغير**، الطبعة 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.ص312

[3] - عربي لاد مي، **التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق سوريا والقضية الفلسطينية 1990 – 2010**، مرجع سابق ، ص31.

ومما زاد في توطيد العلاقات بين البلدين الأحداث الدولية بداية من أحداث 11 سبتمبر 2001والغزوالأمريكي للعراق 2003 وما له من تداعيات على العلاقات السورية التركية مما أدى إلى تقارب في وجهات النظر بين البلدين على المستوى الشعبي والسلطة .

كما أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أعطى دفعا جديدا للعلاقات السورية التركية والتوجه التركي نحو العالم الإسلامي ، فإن إقامة علاقات جديدة مع الجوار تسمح للسياسة الخارجية التركية بالبروز ، وتعتبر زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في جانفي2004 دليلا على التقارب بينهما وتحسين العلاقات بحيث صرح الرئيس التركي **أحمد نجدت** بقولة " إن زيارتكم هذه لها صنيعة تاريخية ومغزى خاص كونها اول زيارة رسمية لرئيس الجمهورية العربية السورية "[1]

لقد حرص الجانبان التركي والسوري على مسألة العلاقات ووضع إطار مؤسساتي لتنظيم العلاقات بينهما، وذلك من خلال التوقيع على 'الإعلان السياسي المشترك 'والذي تم بمقتضاه تأسيس مجلس رفيع المستوى للتعاون الاستراتيجي في سبتمبر 2009 اثر زيارة الرئيس السوري لتركيا، ومن أهم انجازات هذا المجلس إلغاء تأشيرات الدخول أمام مواطني البلدين وذلك في أكتوبر 2009 إضافة إلى توقيع العديد من مذكرات التفاهم المشتركة في المجالات الدبلوماسية والسياسية . [2]

وإثر حادثة أسطول الحرية سنة 2010 المتوجهة إلى غزة للتضامن معها ، مما أدى إلى اغتيال العديد من الأتراك ، فبادر الرئيس السوري بزيارة إلى تركيا للعزاء ، فقد انتقلت العلاقات السورية التركية من بناء أسس وتحديد مجالات التعاون إلى البعد الاستراتيجي والرؤية لمستقبل البلدين وتعزيز التعاون المشترك بينهما في شتى المجالات . أما المجال العسكري فقد عرف تطورا ملحوظا، ففي جوان 2002 وقع العميد **"حسن تركمان** " اتفاقا مع القيادة العسكرية التركية يتضمن التعاون العسكري بين الجيشين في مجال التدريب العسكري وتبادل زيارات الضباط وطلاب الكليات العسكرية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة في مجال الصناعة الدفاعية.[3]

يعتبر هذا الاتفاق تحول أساسي في العلاقات بين البلدين وهو جد مهم للطرف السوري ، وذلك بعد سنوات من القلق العسكري بين تركيا وإسرائيل فكانت سوريا بين عدوين متحالفين ضدها ، وبذلك أصبحت تركيا حليفا عسكريا لسوريا.[4]

تجدر الإشارة أن التعاون العسكري بين البلدين قد وصل إلى مستوى متقدم ، ففي أكتوبر 2009 أعلنت تركيا عن إجراء مناورات تركية- سوريا على الحدود التركية العراقية السورية بدلا عن المناورات العسكرية التركية الإسرائيلية ، وذلك في إطار تدريبات حلف الشمال الأطلسي التي تحمل اسم "صقر الأناضول " في مدينة قونيا التركية مما أدى إلى توتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل وفي نهاية مارس 2010 زاد التعاون

[1] - عربي لاد مي ، مرجع سابق، ص.31.
[2] - بيبرس سامية، **سوريا وتركيا، بين التحالف والعداء**، مجلة شؤون عربية، شتاء 2012، العدد 152.
[3] - وليد رضوان، مرجع سابق ، ص.351.
[4] - عاطف الغندور، محمد عبير، **بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر**، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد الثالث، العدد السادس، 2011، ص.14.

التركي السوري من الناحيتين العسكرية والأمنية من خلال القيام بمناورات عسكرية أخرى، وذلك من أجل تحقيق التعاون الأمني الحدودي على أرض الواقع.[1]

المطلب الثاني: العلاقات التركية – السورية على المستوى الاقتصادي والتجاري.

في فترة التسعينات انخفضت التعاملات الاقتصادية بين سوريا و تركيا خاصة على مستوى التجارة البينية، بحيث انخفضت إلى أقل النسب، فالصادرات التركية نحو سوريا انخفضت من 84305 مليون دولار إلى 53718 مليون دولار سنة 1992 ، كما انخفض الاستثمار السوري في تركيا من 10.8 مليون دولار سنة 1990 إلى 04 مليون دولار سنة 1992 يرجع هذا الانخفاض سواء على المستوى التجاري و الاستثماري إلى توتر العلاقات التركية السورية ، و يعتبر التعاون الاقتصادي أهم الأسس لتفادي النزاعات و الخصومات و بدأت بوادر الانفتاح الاقتصادي بين الطرفين منذ زيارة رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية و التركية في أفريل 1999 ، و تم من خلالها تعزيز التعاون الثنائي في مجالات النقل الجوي و البحري و البري و السكك الحديدية.[2]

تعتبر المشاريع المائية التركية ضمن السياسة الاقتصادية الموجهة للشرق الأوسط عامة و سوريا خاصة و من أهم هذه المشاريع نذكر:

مشروع أنابيب السلام: تعتبر مبادرة من الجانب التركي بحيث سيحقق هذا المشروع السلام في المنطقة و الذي يحمل بعدا اقتصاديا و تعويض تركيا بموارد الطاقة مقابل المياه، و جاءت هذه الفكرة في عهدة الرئيس التركي **" تورغوت أزال "** في إطار محاولته الانفتاح على الشرق الأوسط،[3]

و قد رفض العرب هذه الفكرة بحجة تكلفته الغالية و عدم قدرتهم على تغطيتها، لكن السبب الرئيسي يعود إلى مخاوفهم من استعمال تركيا هذا المشروع كمساومة وورقة ضغط ، بالإضافة إلى محاولة تركيا ضم إسرائيل في الخط الغربي للمشروع.

مشروع جنوب شرق الأناضول : و هو مشروع ضخم أقيم على ضفاف الدجلة و الفرات في تركيا و الذي يتكون من 13 مشروعا رئيسيا للري و توليد الطاقة الكهربائية.

كما وقع الطرفان برتوكول سياحي ثقافي و مذكرة تفاهم إثر زيارة عبد الحليم خدام لتركيا في نوفمبر 2000، و التي تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة العلمية و الفنية و التعليمية و الثقافية ، و إحياء اللجنة المشتركة و فتح معبر حدودي جديد و إعادة تشغيل خط حديدي يربط بين دمشق و اسطنبول التركية ، و قد عرفت العلاقات الاقتصادية بين تركيا و سوريا تطورا ملحوظا خاصة على مستوى التبادل التجاري ففي عام 2003 أعلن قنصل تركيا في حلب أن حجم الصادرات التركية نحو سوريا تقدر بـ 300 مليون دولار في حين تتراوح حجم الصادرات السورية إلى تركيا ما بين 600-700 مليون دولار.[4]

و في نهاية عام 2004 قام رئيس الحكومة التركي **" رجب أردوغان"** بزيارة إلى سوريا و تم التوقيع من خلالها على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ، و مناقشة موضوع إمكانية إقامة مراكز التجارة على الحدود التركية السورية قد تضمنت الاتفاقية العمل على التخلص التدريجي من القيود على تجارة السلع و تشجيع الاستثمارات ، كما أقرت الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات البلدين ضمن معايير محددة ، وتم

---

[1] - عقيل محفوظ ، **العلاقات التركية السورية، التحولات والرهانات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011، على الرابط: www.dohaingtitute.org

[2] - وليد رضوان، مرجع سابق ، ص327.

[3] - غزالة، عهد، **تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005، ص 17.

[4] - فتيحة ليتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، العدد 05، مارس 2010.

على إثر هذه الاتفاقية تنسيق الجهود لتنظيف الألغام على طول الحدود التركية السورية التي تبلغ 859 كلم، و قد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2007 و على أثرها بلغت العلاقات السورية التركية ذروتها، فبعد أن كان التبادل التجاري بينهما بين عامين 2002-2003 يقدر بنسبة 37% و حجم الاستثمار التركي في سوريا 400 مليون دولار ، بحيث تعتبر تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا. فان التعاون الاقتصادي السوري التركي استطاع أن يحقق نتائج سياسية بحيث أفرزت العلاقات بين سوريا و تركيا إلغاء تأشيرة الدخول و فتح الحدود بين البلدين في 2009 بعد إعلان البلدين إنشاء منطقة التجارة الحرة عام 2007، مما عزز إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين الدولتين و أدى إلى توافد السياح.

كما ساعدت البيئة الدولية على الثقة بالخيار الاقتصادي الذي انتهجته الدولتين بحيث عرفت العلاقات السورية التركية نوعا من التحالف و التعاون و التقارب بينهما، مما ساهم في تطوير و تحسين المبادلات التجارية فيما بينها بعد وفاة الرئيس السوري حافظ الاسد و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2011، كما ادى تحسن العلاقات الى الغاء تأشيرات الدخول بين البلدين.[1]

المبحث الثاني: الصراع في سوريا من التوطين إلى التدويل وسقوط النظام السوري.

من خلال هذا المبحث نمر إلى مرحلة أخرى هي مرحلة تغير الأوضاع الداخلية في سوريا والتي أدت إلى تغير العلاقات مع الدولة المجاورة تركيا جراء ما أفرزته الثورة العربية من تداعيات وانتقال التأثير إلى داخل الأراضي السورية لينتفض الشعب السوري على غرار الشعوب العربية متأثرا بما سمي بالحراك العربي للمطالبة بتغيير النظام لكن هذه المرة لم تبقى الاحتجاجات سلمية إنما أخذت مسارا مغايرا نحو الصراع لتتأزم الأوضاع وتتحول إلى صراع مسلح متعدد الأطراف حسم بسقوط النظام السوري على يد المعارضة السورية المدعومة من تركيا.

المطلب الأول: بداية الاحتجاجات: الأسباب الداخلية والحركيات المبكرة.

تأزمت الأوضاع في سوريا سنة 2011 بعد مظاهرات شعبية سلمية في 15 مارس 2011 وتحولت إلى أزمة لتتبلور الأحداث وتتحول إلى صراع داخلي مسلح متعدد الأطراف.

أولا: الأسباب الداخلية للاحتجاجات السلمية في سوريا:

في ظل موجة الربيع العربي التي عرفت بالصحوة العربية للشعوب امتدت الشرارة إلى سوريا للخروج من المعاناة المتجذرة للشعب السوري من ممارسات السلطة الحاكمة وبدأت الاحتجاجات. ومن أسباب وخلفيات بداية الاحتجاجات في سوريا مايلي:

أ- **الاستبداد السياسي والفساد:** استمرار نظام حافظ الأسد ممثلا في خلفه بشار الأسد واستيلاء هذه الأسرة على الحكم في سوريا بحكم الانتماء إلى العائلة العلوية مقابل قمع المعارضة والاعتقالات التعسفية، مع تفشي الفساد في جميع مؤسسات الدولة.

حيث تم بناء الحكومة السورية المنتفض عليها سنة 2011 من قبل الجنرال حافظ الأسد بعد قيامه بانقلاب عسكري سنة 1970 ليتشكل " حزب البعث العربي الاشتراكي" المسيطر على الحكم الذي يتكون من ثلاث (03) هياكل هي:

- منظمة حزب البعث المسيطرة على المجتمع السوري.
- جهاز أمني ضخم يتكون من الشرطة السرية، الميليشيات البعثية شبه العسكرية والمؤسسة العسكرية السورية المربوطة بالقيادة المركزية للحزب.

[1] - نور الدين محمد، **تركيا الصيغة والدور**، الطبعة الأولى، بيروت: رياض أليس للكتب والنشر، 2008، ص296.

- النخب السياسية من الطبقة العليا الموالية لسلالة الأسد.[1]

ان ممارسات النظام السوري وصفت بالديكتاتورية وامتدت إلى القمع الاجتماعي وانتهاك حقوق الإنسان ومعاملة السيئة للمدنيين و ذلك بتعذيبهم وإخفاءهم وارتكاب المجازر في حقهم حتى وصفت سوريا بالدولة البوليسية لفرضها قيودا واسعة على حرية وحركة المدنيين والصحفيين.

هذا من جهة ومن جهة أخرى انفراد حزب البعث بالسلطة المدنية والعسكرية جعل الحديث عن الديمقراطية في سوريا أمرا دخيلا عنها ناهيك عن وجود معارضة وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، فلا وجود لحكم ديمقراطي إنما الحكم هو استبدادي محض.

كما أن سيطرة أفراد عائلة حافظ الأسد على الاقتصاد السوري أدى إلى انتشار الفساد في القطاعين العام والخاص الذي استمر حتى كان سببا في hاندلاع الثورة السورية سنة 2011 .[2]

ب- التمييز الطائفي: تتمثل التركيبة السورية في ما يلي:

* العرب السوريون والفلسطينيون اللاجئون: 74% من السكان

* المسلمون السوريون: 74% سنة، 13% شيعة (12 % علويون و02 مرشديين)، 03 % دروز، 10 % مسيحيون.

- المسيحيون خمس طوائف: - الأرثوذكسية الشرقية
  - الأرثوذكسية المشرقية
  - الكاثوليكية
  - البروتستانتية
  - كنيسة المشرق

ويعتبر المسيحيون العرف الأكبر عددا للمسحيين في سوريا، ثم الآشوريين ومن ثم الأرمن.

-الأكراد السوريون يمثلون 09 % من السكان.

- الآشريون هم من الشعوب الأصلية المسيحية الشرقية الناطقة بالأرامية يعيشون في شمال شرق سوريا.

- هناك جماعات إثنية أخرى في سوريا هي: الأرمن، الشركس، التركمان، واليونانيين، المحلميين، الكاولية، اليزيديين، الشبك والمندائيين.

وقد كانت هذه التركيبة السكانية المتنوعة تسيطر عليها الطائفة العلوية التي تنتمي إليها الأسرة الحاكمة تعاني من التمييز العرقي والحرمان من الحقوق مغذية للاحتجاجات في دولة سوريا. [3]

ج-تدهور الأوضاع الاقتصادية:

تردي الاقتصاد السوري أثر سلبا على أغلب فئات المجتمع وهذا ما خلق دافعا أساسيا للصراع في محاولة لتغيير الأوضاع وتحسين المستوى المعيشي.

د- قمع الاحتجاجات: استخدمت سلطة النظام القوة العسكرية لوقف الاحتجاجات كحل ردعي ضد المتظاهرين السلميين لكنها اصطدمت بالرد الذي لم تتوقعه لذلك بدأت أولى بوادر الصراع الذي تحول فيما بعد إلى صراع مسلح متعدد الأطراف.

ثانيا : الحركيات المبكرة لبداية الأزمة السورية:

إ- المظاهرات السلمية:

---

[1] - خلفية وأسباب الثورة السورية، ويكيبيديا **الموسوعة الحرة**، في الرابط: https:// ar.wikipedia.org

[2] - المرجع نفسه.

[3] - الحرب الأهلية السورية، ويكيبيديا **الموسوعة الحرة**، في الرابط: https://ar.wikipedia.org،

[2] - المرجع نفسه.

الحركيات المبكرة للأزمة تمثلت في المظاهرات السلمية بتاريخ 17 ديسمبر 2010 للمطالبة بالتغيير السياسي اقتداءا بالمظاهرات العربية التي كانت نتائجها سقوط النظامين الليبي والمصري، تلتها تجمع ناشطين من المجتمع المدني أمام السفارة الليبية تأييدا للثورة الليبية.

تلتها فيما بعد ابتداء من 15 مارس 2011 مظاهرات شعبية في مدينة درعا من طرف أهالي الأطفال الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم من طرف قوات الأمن السورية نهاية شهر فيفري من سنة 2011 المتأثرين بالربيع العربي وهذا بعد كتابتهم لشعارات مناهضة للنظام على جدران مدارسهم.[1]

وتلتها مظاهرات عديدة في عدت مدن سورية (دمشق، سورية، حمص، بانياس، دير الزور ودرعا) قوبلت بالرصاص من قبل القوات السورية لتفريق المتظاهرين أسفرت عن سقوط أول شهداء الثورة وهم: حسام عياش ومحمود جوابرة.[2]

ب- تشكيل الجيش السوري الحر:

الجيش السوري الحر هو الجيش المنشق عن الجيش السوري على إثر خروج بعض الضباط عن النظام القائم وإعلانهم للبيان الأول بتاريخ 03 أوت 2011 تحث قيادة أرفع ضابط وهو رياض الأسعد، كان هدفه هو الدفاع عن سوريا ومواطنيها بمختلف طوائفهم لتشكيل حكومة جديدة والإطاحة بنظام بشار الأسد.
كان أغلب الملتحقين بالجيش هم الأفراد الرافضون لإطلاق النار على المتظاهرين في الشوارع السورية، ليصبحوا في الجبهة الموالية، لكن مع استمرار قمع المظاهرات كان لابد من تحرك هذا الجيش الحر والتصدي للنظام عن طريق تنفيذ عمليات في العاصمة دمشق.
عتاد الجيش السوري الحر كان بسيطا في البداية تمثل في أسلحة المنشقين والغنائم المتحصل عليها من العمليات المنفذة ضد النظام، وقد طالب بتوفير السلاح من الدول الكبرى لوقف هجمات النظام والميليشيات التابعة له.[3]
وبالتالي فإن الحركيات المبكرة للصراع في سوريا بدأت بالمظاهرات التي امتدت إلى جميع أنحاء سوريا واالتي قمعت من طرف النظام عن طريق إطلاق النار ما أدى إلى انشقاق الجيش السوري للدفاع عن المتظاهرين، وهو ما جعل الوضع الأمني متأزما.

المطلب الثاني: تحول الأزمة إلى صراع مسلح متعدد الأطراف.

بسبب استمرار المظاهرات وقمعها ومطالبة الجيش الحر بالسلاح ظهرت أطراف جديدة داخل المشهد السوري الذي تحول إلى ثورة ونذكر منها:
- حزب الله اللبناني الذي أرسل مقاتلين إلى سوريا بهدف حماية الطائفة الشيعية والتصدي لهجمات المقاتلين السوريين المناهضين للنظام.
- ميليشيات إيرانية مسلحة تقاتل إلى جانب حزب الله اللبناني ضد الجيش السوري الحر.
- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تدخل في سوريا وسيطر على مناطق واسعة فيها على غرار منطقة الرقة، أين سيطر أيضا على محافظة دير الزور وهي تحوز على مخزون كبير للنفط.
- الجبهة الإسلامية التي عرفت أيضا باسم بجيش الفتح كانت تضم عدة جماعات إسلامية على رأسها "جبهة النصرة"، وجماعات أخرى كلواء التوحيد، أحرار الشام، جيش الإسلام، جند الأقصى، أنصار الشام وهي المدعومة من قبل دولة تركيا هدفها هو الإطاحة ببشار الأسد أولا ونظامه ثانيا.[1]

---

1 -الثورة السورية ..**متى بدأت شرارتها الأولى وما أبرز مراحلها ونتائجها**، الجزيرة، http://www.aljazeera.net،
2 - الجيش السوري الحر، الجزيرة نت، في الرابط: www.aljazeera.nethttp

- وحدات حماية الشعب الكردية: هذه الوحدات كانت تهدف إلى حماية الشعب الكردي وإقامة حكم ذاتي وقد حظيت بدعم بعض عناصر الجيش السوري الحر والعرب السنة في شمال سوريا، كما حصلت على الدعم من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الجو.

الصراع في سوريا شهد تعقيدا كبيرا بوجود هذه الأطراف المتصارعة المدعومة من قوى خارجية، فبين سنتي 2012 و2017 كانت الصراعات داخلية إلى جانب دعم إيران لنظام بشار الأسد، مع الإشارة إلى أن النظام استعادة الأراضي التي سيطرت عليها الفصائل المتمردة بالنسبة له بفضل الدعم الروسي والإيراني. في سنة 2018 سيطرت تركيا على مدينة عفرين، والولايات المتحدة الأمريكية كانت في حرب مستمرة ضد التنظيم الذي أسمته داعش.

منذ سنة 2019 إلى سنة 2023 كانت الأوضاع مستقرة نوعا ما حيث كانت سوريا مقسمة إلى مناطق نفوذ كل منها تخضع لطرف معين.[2]

المطلب الثالث: التدخلات العسكرية الأجنبية.

تأزم الوضع في سوريا وتحول الأزمة السورية مع مرور الوقت إلى صراع مسلح متعدد الأطراف داخليا مدعومة من طرف قوى خارجية، وأطراف خارجية لجأت ليس فقط إلى فرض وجودها في المنطقة وإنما إلى شن هجومات عسكرية تحت غطاء معين لحماية مصالحها في المنطقة أو إثبات نفوذها وتفوقها على بقية الأطراف.

الوجود الأجنبي داخل الأراضي السورية زاد من تأجيج حرب شاملة على الأراضي السورية بسبب تواجدها العسكري ونخص الدول التالية:

- روسيا التي تدعم نظام بشار الأسد.
- إيران التي تدعم هي الأخرى نظام بشار الأسد.[3]
- الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وهم: فرنسا، المملكة المتحدة وإيطاليا.
- تركيا.

هذه القوى تمتلك حسب بعض الدراسات لعام 2024 ما يقارب 800 قاعدة ونقطة عسكرية على الأراضي السورية.

اولا- الولايات المتحدة الأمريكية: تدخلت في سوريا عام 2015 لضرب تنظيم الدولة الإسلامية داعش الذي بسط نفوذه على ثلث مساحة سوريا والعراق، أين نفذت آلاف الهجومات الجوية مع حلفائها، بالإضافة إلى دعمها لعمليات قوات سوريا الديمقراطية ضد التنظيم.

الولايات المتحدة الأمريكية سحبت قواتها من سوريا ابتداءا من سنة 2018 لكنها أبقت على قوة طوارئ، وعليه فان تواجدها بالمنطقة لبلوغ الأهداف التالية:

- العمل على منع قيام الدولة الإسلامية من جديد والقضاء على كل بقايا التنظيم.
- محاربة تنظيم القاعدة.

---

[1] - عز الدين أبو المجد، **خريطة الصراع على الأراضي السورية ما قبل سقوط نظام الأسد**، في الرابط: www.siyassa.org.eg/News،

[2]- مرجع سابق.

[3] - **الوجود العسكري الأجنبي بسوريا. الأطراف والأهداف وأماكن التمركز**، في الرابط: www.aljazeera.net

[1] - **الوجود العسكري الأجنبي بسوريا. الأطراف والأهداف وأماكن التمركز**، في الرابط: www.aljazeera.net

- تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا.
- مواجهة روسيا وإيران وتركيا في سوريا.

وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بهجومات عسكرية داخل الأراضي السورية ضد ما أسمته بتنظيم القاعدة والمجموعات المسلحة المدعومة من إيران.

ثانيا- إيران: تواجدت في سوريا منذ بدأ الصراع سنة 2012 إلى جانب الجيش السوري الموالي لنظام بشار الأسد، الذي تعتبره حليفا أساسيا ضمن محور المقاومة المناهض لإسرائيل والنفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، أين شاركت في عمليات عسكرية ضد المعارضة السورية، وبالتالي هذا ما جعلها تبسط نفوذها في المنطقة محققة مصلحتها المتعلقة بتأمين ممر بري يربط بين إيران ولبنان لتصدير الغاز والنفط نحو أوروبا، وكانت في البداية إيران قد نصبت مشاة المدفعية والمظليين، لتسحبهم وتعوضهم بعناصر الحرس الإيراني ومنهم فيلق القدس، وضم عدد مواقع العسكرية 592 موقعا.[1]

ثالثا- تركيا: وجود تركيا على الأراضي السورية أثناء الثورة هو حماية لأمنها القومي
عام 2011 نشرت تركيا قواتها في شمال غرب سوريا، التي تسيطر عليها قوات المعارضة السورية ، وهذا بهدف إضعاف الجماعات الكردية السورية التي أقامت حكم ذاتي على الحدود السورية التركية تخوفا من انتهاز حزب العمال الكردستاني الفرصة لتشكيل الدولة الكردية.

وقد لجأت تركيا إلى تنفيذ عمليات عسكرية على الأراضي السورية منذ سنة 2016 مستهدفة تنظيم داعش ووحدات حماية الشعب، وفي سنة 2017 نشرت قواتها بالاتفاق مع روسيا وإيران في منطقة إدلب أين تسيطر قوات المعارضة السورية.، و نفذت هجوما عسكريا استهدف تحالف قوات سوريا الديمقراطية في عفرين سنة 2018 ثم بين مدينتي رأس العين وتل أبيض على الحدود سنة 2019، لترسل سنة 2020 آلاف الجنود لمواجهة هجوم قوات الحكومة السورية المدعومة من روسيا ضد المعارضة في إدلب.

رابعا- **روسيا:** تواجدت القوات السورية إلى جانب الحكومة السورية منذ سنة 1015 عن طريق القوات الجوية المستقرة بقاعدة اللاذقية أين حسمت المعركة لصالحها، مع الإشارة أن القوات الروسية متواجدة في القاعدة البحرية بمدينة طرطوس السورية منذ الحرب الباردة. [2]

المطلب الرابع: نجاح المعارضة المدعومة من تركيا في إسقاط النظام السوري:

المشهد السوري هو حرب متعددة الأطراف داخلية وخارجية كل له نفوذ ومصالح معينة ، وبالحديث عن دور تركيا في الحرب التي دارت داخل سوريا بالتأكيد سيكون الحديث بلغة المصلحة لذلك لم يغمض لها جفن إلا وهي تخطط بكل دقة باستعمال كل المحددات المتاحة لحسم الصراع وبلوغ هدف حماية أمنها القومي وإثبات دورها الإقليمي.

وبالتالي عملت إلى جانب قوى المعارضة لشن هجوم عسكري واسع النطاق تقوده فصائل المعارضة السورية بتاريخ 27 نوفمبر 2024 ضد النظام السوري، حيث تمكنت وبكل تفوق من السيطرة على العاصمة السورية دمشق وأعلنت سقوط النظام، لتكون بذلك الثورة المتعددة الأطراف داخل الأراضي السورية أخذت مسارا مهما حسمت فيه الحرب لصالح المعارضة السورية بدعم واضح من دولة تركيا سواء من الناحية العسكرية، اللوجستيكية، السياسية وحتى الإعلامية أين اعترفت بالمعارضة السورية كممثل شرعي للشعب السوري، وعملت على هذا الهدف حتى كانت إشارة الهجوم من تركيا نفسها.

[1] - المرجع نفسه.
[2] - **القوات الأجنبية في سوريا.. كيف تدخلت في الصراع**، في الرابط: https://www.skynewsarabia.com:

ان سقوط نظام بشار الأسد قلب موازين القوى داخل سوريا حيث تراجعت جميع القوى التي كانت في صراع وحرب منذ سنة 2011 سواء الداخلية أو الأجنبية وعم الهدوء لتدخل سوريا مرحلة انتقالية لم تتضح معالمها بعد، مع احتفاظ هذه القوى بقواعدها العسكرية.[1]

تغير مسار الثورة في سوريا بسقوط النظام لم يكن بمحض الصدفة، إنما كانت تركيا هي المهندس الخفي للعمليات العسكرية المنفذة من قبل قوى المعارضة السورية، وبالتالي بروز الدور التركي إنما هو تدخل لابد منه بالحديث عن البعد الأمني للسياسة الخارجية التركية إذ تشكل الإدارة الذاتية للأكراد السوريين قلقا كبيرا لدى الحكومة التركية، وانتقال العدوى إلى الأكراد الترك، لذلك عملت على خطة اغتنام فرصة الضعف الذي لحق بالنظام السوري بعد هجومات إسرائيل عليها وانشغال روسيا حليفها القديم بالحرب الأوكرانية، والولايات المتحدة بإعادة تمركزها في منطقة الشرق الأوسط التي تمر بفترة الانتخابات الرئاسية، لتقوم بالعملية العسكرية الواسعة في سوريا عن طريق الفصائل المعارضة وتضع حدا للمشهد القديم في سوريا في ظرف اثنى عشرة (12) يوما، مع الإشارة أنها تنفي هذا التطور الحاصل لتجنب المواجهة المباشرة مع كل من إيران، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى النظام السوري نفسه، هذا من جهة ومن جهة أخرى تسعى تركيا إلى إعادة اللاجئين السوريين الذي لا يلقون ترحيبا كبيرا في الأراضي التركية، مع تخفيف الضغط على الميزانية التي تتحملها تركيا في المنطقة الآمنة التي شكلتها على حدودها الجنوبية مع سوريا لاستقبال وحماية اللاجئين السوريين.[2]

من خلال ما عرضناه سابقا يتبين أن العلاقات السورية التركية التي كانت في السابق مستقرة تارة ومتوترة تارة أخرى، أصبحت أكثر تأزما بعد انتقال تأثير الربيع العربي إلى الشعب السوري الذي انتفض هو الآخر على نظامه المستبد لأسباب كثيرة منها الاقتصادية والسياسية والتمييز العنصري وما أظهره النظام من قمع للاحتجاجات عن طريق اطلاق النار الأمر الذي جعل الجيش ينقسم بين مؤيد للنظام ومعارض له حتى تشكل الجيش السوري الحر الذي تقف وراءه المخابرات التركية وتم دعمه بالسلاح.

لكن الأمر لم يتوقف على نشوب حرب داخلية إنما تعدى إلى تدخل أطراف عديدة من جماعات مسلحة وحزب الله اللبناني وتنظيم داعش وقوى أجنبية و إقليمية أين أصبح الوضع معقدا ولا يمكن التحكم فيه ودخلت البلاد في حرب أهلية و انقسمت إلى مناطق نفوذ بين الأطراف المتعددة كل منهم يحاول حماية مصالحه.

استمر الصراع في سوريا منذ سنة 2011 إلى غاية سقوط النظام السوري نهاية سنة 2024 على يد الفصائل السورية المعارضة للنظام المدعومة من تركيا، التي سعيت الى تنفيذ اهداف سياستها الخارجية، و استطاعت اثبات دورها في المنطقة من اجل وضع حد لتداعيات الصراع على الأمن التركي سواء الأمن القومي أو الإقليمي، لذلك نجد تركيا تتباين مواقفها مع سوريا ونظام بشار الأسد على حسب حماية مصالحها وأمنها، فالتهديدات التي يفرزها الصراع جعلت تركيا توظف جميع الوسائل الدبلوماسية ، القوة الناعمة لتصل إلى توظيف القوة العسكرية وتخرج عن المبادئ التي تتبناها في سياستها الخارجية نحو جوارها الإقليمي من اجل الحفاظ على أمنها المهدد بالحرب وإفرازاتها المتعلقة باللاجئين الفارين نحو الأراضي التركية، وتعدد الأطراف داخل سوريا ، إضافة إلى قيام حكم ذاتي للأكراد السوريين الذين قد يشكلون قوة جديدة لضم الأكراد الترك تحت قيادة حزب العمال الكردستاني.

---

[1] - سارة طارق النادي، **الدور التركي في سقوط النظام السوري وتداعياته الإقليمية**، في الرابط: https://nvdeg.org،

[2] - إلماز توبتشو، غولسن سولاكر، مادور تركيا في **هجوم فصائل مسلحة معارضة ضد قوات الأسد**، في الرابط: https://www.dw.com

المبحث الثالث: تداعيات الصراع في سوريا على الأمن التركي

سادت العلاقات التركية السورية حقبة طويلة من الخلاف والتوتر. وذلك لأسباب داخلية كطبيعة الجوار و السياسة التي انتهجتها تركيا ضد سوريا و اتهامها بدعم حزب العمال الكردستاني، كذلك ضم الأراضي السورية إلى تركيا كإقليم الاسكندرون اضافة الى السياسة المائية التي انتهجتها بخصوص نهري الدجلة و الفرات، و بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم ،و وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد بحيث قام الوفد التركي بزيارة إلى تركيا لحضور الجنازة وعلى اثر ذلك عرفت العلاقات السورية التركية نوعا من التعاون كاتفاقية التجارة الحرة.

لكن اندلاع الثورة السورية أدى الى تازم العلاقات السورية التركية و تخوف تركيا من عودة النفوذ الكردي في شمال سوريا و مزاولة نشاط حزب العمال الكردستاني مما يمس بالأمن التركي، كما أثبتت الأزمة السورية محدودية تأثير القوة الناعمة التركية و فشل كافة المحاولات التركية في الضغط على النظام السوري في إجراء الإصلاحات الداخلية.

المطلب الأول: تطورات الموقف التركي من الصراع في سوريا حتى سقوط النظام

منذ الأيام الأولى من انطلاق الأحداث في سوريا، كجزء من ثورات الربيع العربي .قررت تركيا الوقوف إلى جانب قضية الشعب السوري نظرا للعلاقة التي كانت تجمع البلدين قبل الأزمة، و عدم تسرع القيادة التركية باتخاذ موقف القطيعة المباشر مع القيادة السورية، فقد حاولت تركيا فرض نفسها كطرف دولي فاعل في إعادة إعمار سوريا وتأمين الحدود التركية ومن أجل معرفة الموقف التركي والسلوك السياسي التركي اتجاه الأزمة سنتطرف إلى المراحل التالية [1]:

اولا- مرحله دعم الإصلاح : عندما اندلعت الاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد في مارس 2011، تدخلت تركيا بسرعة و حاولت إقناع الأسد بتنفيذ إصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى نظام حكم تعددي وديمقراطي.1

[1]-أحمد يوسف أحمد و آخرون، **حالة الأمة العربية، 2011-2012، معضلات التغيير و آفاقه**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص 62-63.

وجدت تركيا نفسها بعد اندلاع الاحتجاجات مجبرة على إقناع الرئيس السوري لتبني فكرة الإصلاحات و ارتأت التعامل بشفافية نظرا للعلاقات السورية التركية المتطورة على مختلف الأصعدة، معتقدة أنها تمتلك النفوذ والسيطرة على القيادة السورية لإقناعها بإحداث إصلاحات سريعة وجذرية[1].

بحيث أرسلت الحكومة التركية العديد من الوفود السياسية و الأمنية2 في 25- 03- 2011 و ركزت فيه على أهمية العلاقات التي تربط تركيا و سوريا مما دفع تركيا لمحاولة إقناع النظام بتنفيذ الإصلاحات لتحقيق الرفاه و الاستقرار في سوريا، وأبرز ما جاء في البيان التركي ما يلي:

- تأييد تركيا لقرارات الرئيس السوري بشار الأسد المرتبطة بضرورة التوصل إلى الفاعلين المتورطين في هذه الأحداث و تقديمهم للعدالة.

- تطبيق القرارات التي صدرت على لسان المسؤولين السوريين حول الاستجابة للمطالب المشروعة و اتخاذ خطوات جدية[2].

- إن مواقف تركيا، لم تلقى استحسانا من الجانب السوري وجاءت بالضد، بحيث كانت موافقتها متدرجة من الحكومة السورية و المطالبة بالتغيير و الإصلاح بقيادة بشار الأسد، و ضرورة عدم استخدام العنف ضد المحتجين، و إطلاق عملية إصلاح ديمقراطي لكن الحكومة التركية متخوفة من عدم التزام بشار الأسد بتنفيذ الإصلاحات مما أدى بالحكومة التركية إلى التواصل الدائم مع القيادة السورية، حرصا على تنفيذ الإصلاحات وعدم تفويت الفرصة لتجاوز الأزمة[3].

كما عقد مجلس الأمن القومي التركي، جلسة في 28 جوان 2011 لمناقشة الأوضاع في سوريا، و أعرب عن تأسفه وقلقه الشديد اثر سقوط العديد من القتلى في المظاهرات، فإن تركيا سعت منذ بداية الاحتجاجات إلى الحفاظ على قنوات التواصل مع سوريا، خاصة بعد زيارة وزير الخارجية عندما وصلت الأزمة إلى شدتها.

ويمكن القول أن سياسة تركيا التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين دعمها للنظام بشار الأسد ومناصرة المطالب المشروعة للشعب السوري التي تسعى للإصلاح[4].

ثانيا ـ مرحلة الضغط و التهديد لتنفيذ الإصلاحات :

يتجلى ذلك في الانتقاد العلني للرئيس التركي بتحذير بشار الأسد من عواقب الاستمرار في ممارسه العنف والقمع ضد المتظاهرين، ستدفع المجتمع الدولي إلى تجديد ضغوطه على سوريا،فقد أطلق أردوغان تصريحات ضد بشار الأسد بحيث قال أنه سيغرق في الدم الذي يسفكه. وهو بمثابة تهديد غير مباشر وأن انقلاب تركيا في موقفها، والمطالبة يتنحى بشار الأسد عن السلطة، نظرا لعدم تعاونه مع الجهود التركية و الدولية، الرامية إلى المساعدة والتوسط لإنهاء العنف.

---

[1]-علي حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الازمة السورية، سلسله دراسات و أوراق بحثيه**، المركز العربي للأبحاث والسياسات (معهد الدوحة)، الدوحة، قطر، حزيران، 2011، ص 18

[2]-محمد نور الدين، **تركيا بين تحديات الداخل و تحولات الخارج، المستقبل العربي**، العدد 389، تموز، 2011، ص 115.

[3]أ-حمد سلمان محمد، **الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، العدد 45، ص 57- 58.

[4]-رنا مولود شاكر، **العلاقات التركية السورية في ظل الأزمة السياسية الداخلية لسوريا، أوراق دوليه** (دوريه تعني بالقضايا الإقليمية والدولية الراهنة)، جامعه بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 210، شباط 2014، ص 16.

أدت الأزمة السورية إلى توتر العلاقات السورية - التركية بعد فترة من التعاون الاستراتيجي والتقارب، فتركيا تقول أن علاقتها مع النظام السوري وصلت إلى مرحلة اللاعودة وقد جاء هذا التحول في الموقف التركي عبر عدد من المؤشرات من خلال تخوفها من عدم الأخذ بالنصائح التركية في ظل الضغوطات الدولية، و الإقليمية، والداخلية والعقوبات التي تفرضها أمريكا والدول الأوروبية ومناقشة الملف السوري في مجلس الأمن[1].

يظهر الانتقاد العلني لسياسة القتل التي يمارسها النظام السوري بحيث أراد أردوغان إيصال رسالة من خلال الموقف التركي التصعيدي ،فإن الأزمة السورية لم تعد مسألة سوريه فقط وإنما أصبحت مسالة داخلية تركية، وتطور الأحداث داخل سوريا يؤدي إلى انفجار المنطقة. في حالة تدخل المجتمع الدولي و توسعت دائرة مناقشة الأزمة السورية، فلا يمكن لتركيا أن تقف في وجه المجتمع الدولي ويتضح التحول في الموقف التركي من الأزمة السورية من خلال القيام بعده خطوات منها[2]:

- استضافه مؤتمر المعارضة السورية والذي أدى إلى تأسيس مجلس انتقالي أطلق عليه اسم "المجلس الوطني السوري".
- القيام بفرض عقوبات على النظام السوري.
- التنسيق التركي مع دول الخليج والجامعة العربية لزيادة الضغط على النظام السوري.
- التوجه نحو طهران وموسكو للتأثير على مواقفهم المؤيدة للنظام السوري.

كما كانت العاصمة التركية اسطنبول مقرا لاحتضان مؤتمرا عقدته الجماعات والشخصيات الإسلامية السورية، الأمر الذي ادي إلى زيادة التوتر و إحداث ثغرة في العلاقات السورية- التركية، مما أدى إلى توقف الاتصالات السياسية بين القادة السوريين والاتراك، و مع ارتفاع عدد القتلى وتأزم الأوضاع في سوريا، و انسجاما مع المواقف الدولية لا سيما الأوروبية و التي تندد بهذه الجرائم و فرض العقوبات على الحكومة السورية، أبدت تركيا انسجامها مع المواقف الدولية حيث أصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا دعت فيه السلطات السورية إلى عدم استعمال العنف ضد المتظاهرين و الإسراع في تنفيذ الإصلاحات السياسية[3].

ثالثا- مرحله دعم المعارضة وإسقاط النظام:

مع تصاعد أعمال العنف وتفاقم الأزمة السورية، وافشال النظام السوري لمساعي تركيا في إيجاد حل سياسي للازمه، توالت التهديدات التي أطلقها أرد وغان، وعدم السماح بتفاقم الأوضاع وصولا إلى دعوة الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة، بحيث اعتبرت تركيا نظام الأسد فاقدا للشرعية و أصبحت تركيا فاعلا في دعم المعارضة السورية من الدعم الإعلامي والسياسي وحتى العسكري[4].

---

[1]-بيستون عمر نوري، **الاستمرار و التغير في السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا بعد 2011**، مجلة قهلا زانست العلمية، المجلد 4، العدد1، شتاء 2019، ص 725-726.

[2]-عزمي بشارة، سورية: **درب الآلام نحو الحرية محاولة في فهم التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ص 488.

[3]-مينا إسحاق طانيوس بولس، **السياسة التركية اتجاه سوريا منذ 2002**، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، ط1، 2014، ص 56.

[4]- اركان إبراهيم عدوان: **أثار وانعكاسات «الربيع العربي" والأزمة السورية على تركيا**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص 180.

وبدأ التحرك التركي ضد نظام بشار الأسد بدءا بإقناع روسيا على ضرورة انضمامها للمجتمع الدولي للموافقة على مشروع قرار ضد النظام السوري، وذلك في الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب ارد وغان إلى موسكو في 2012 ولكنه لم يستطيع إقناع روسيا وذلك بنسبة الخلاف الروسي التركي في موقفها اتجاه الأزمة السورية[1].

في ظل تصاعد العنف وتدهور الأوضاع السورية وازدياد عدد اللاجئين السوريين في الأراضي التركية، فإن تركيا تحاول تعزيز خصورها كفاعل في الأزمة السورية، وجاء الرد التركي[2] في ضوء قرار جامعة الدول العربية بتجميد عضويه سوريا في الجامعة العربية وسحب السفير التركي من دمشق، كما صرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بأن تركيا تدعم الكفاح العادل

وفي موقف آخر لتركيا ومناهضة النظام السوري، اتهم رئيس الوزراء التركي نظام بشار الأسد بأن سوريا أصبحت دولة إرهابية بسبب المجازر التي يرتكبها ضد شعبه. كما إن سياسة تركيا تجاه سوريا مليئة بالأولويات المتناقضة فأنقرا لا تدعم اي سياسة امريكية تؤدي إلى انحلال" داعش" دون استهداف نظام بشار الأسد، ولن تقبل في تبني استراتيجية تفشل عناصر المعارضة السورية، وبدلا من ذلك تعمل تركيا مع فصائل المعارضة التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها جماعات إرهابية، بينما ستعارض أية تدابير أمريكية تدعم حزب العمال الكردستاني، ففي نظر أنقرا أن أي استراتيجية تؤدي إلى انحلال "داعش" ستقوي من عزيمة الأسد، بينما إضعاف بشار الأسد قد يساعد حزب العمال الكردستاني، وتؤكد تركيا أن مغادرة بشار الأسد تشكل الأولوية في استراتيجية مكافحة تنظيم داعش[3].

إن تركيا تبنت موقف سياسي مزدوج منذ بداية الأزمة السورية. بحيث دعت النظام السوري إلى تنفيذ الإصلاحات التي قدمها حزب العدالة والتنمية، قد تحول موقفها اتجاه الأزمة وأعلنت دعمها للشعب السوري والمطالبة بتنحي بشار الأسد عن السلطة، وذلك بعد مؤتمر جنيف 2014الذي يقضي بعملية انتقال سياسي في سوريا[4].

رابعا- مرحلة التراجع والقبول بالحل السياسي:تراجع موقف تركيا والتخلي عن شعار إسقاط نظام بشار الأسد، بشكل واضح والقبول بخطة انتقالية ووضع جدولها الزمني وفق الاتفاق الأمريكي-الروسي في فيينا، والموافقة التركية على بقاء الأسد في السلطة حتى اجراء الانتخابات التشريعية[5].

ومن العوامل التي أدت إلى انتقال تركيا إلى هذا الموقف، بالموافقة بدلا من الاعتراض هي حالة الركود في الميدان بين النظام السوري وحلفائه من ناحية وفصائل المعارضة، وتراجعت إمكانية الدور التركي بشكل واضح بسبب التدخل الروسي المباشر والاتفاق الأمريكي- الروسي وخارطة طريق لحل سياسي وجدولها الزمني اثر مؤتمر جنيف ، كما شهدت هذه المرحلة فتح قاعدة "انجلو ليك" العسكرية لطائرات التحالف الدولي وانخراط تركيا فعليا في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، كما عرفت هذه المرحلة انتخابات تشريعية

---

[1]-خورشيد دلي، **تركيا والأزمة السورية**، مقال منشور في جريدة الرأي الكويتية، العدد (11947)، 11 أذار / 2012 ص42.

[2]-د. سعيد الحاج، **" محددات السياسة الخارجية إزاء سوريا "** مركز إدراك للدراسات والاستشارات مارس 2016 – على الرابط .lup://idraksy.net/wp-content/uploads/2006/02/turky-fonegn-peliry-cyria-pdf

[3]-مينا اسحاق طانيوس بولس، **السياسة تجاه سوريا منذ 2002، حتى الآن**، مصر، مكتبة الوفاء القانونية، ط 1 2016.

[4]-سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016 ص 11- 12 .

[5]-بيستون عمر نوري، **الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد 2011**، مجلة قهلا يزانست العلمية (المجلد 4 ، العدد 1 شتاء 2019) ص 727.

في سوريا والتي وصفتها المعارضة بأنها لا معنى لها في ظل ضعف مجلس الشعب السوري واستمرار العنف في البلاد.

خامسا- مرحلة التدخل العسكري التركي في الأزمة السورية:

منذ انطلاق الأزمة السورية وبعد سنوات من التدخل التركي السياسي، وفشل كل المحاولات لإيجاد حل سلمي للازمه، تدخلت تركيا للمرة الأولى عسكريا في الشمال السوري عبر قصف جوي ومدفعي متكرر. وقد جاء هذا الموقف بعد اتفاق تركي-أمريكي يتضمن موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء منطقة آمنة شمال سوريا، مقابل السماح لطائرات التحالف الدولي باستعمال القواعد العسكرية التركية في قتالها ومواجهة الدولة الإسلامية " داعش" ومن أهم العوامل و الأسباب التي دفعت تركيا إلى التدخل العسكري في الأزمة السورية والتي ترتبط بالوضع الداخلي التركي، وعوامل أخرى مرتبطة بالوضعين الإقليمي والدولي، وتغير علاقة تركيا بالقوى المؤثرة في الأزمة السورية والتي تتمثل فيما يلي[1] :

-السيطرة على الجيش: كانت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا تتسم بالتردد وذلك يرتبط إلى حد كبير بموقف المؤسسة العسكرية ومشاركة القادة السياسيين في محاولة الانقلاب ضد حكومة العدالة والتنمية، بحيث ان الجيش هو المسؤول عن حماية الحدود مع سوريا والعراق، كما كان يعارض طلبات الحكومة في التدخل عسكريا في الصراع السوري بحجة أنه لا يستطيع دون دعم أمريكي أو حلف الناتو.

-تنامي التهديدات الأمنية القادمة من سوريا[2]: إن الإستياء الشعبي من التهديدات الأمنية التي كان يمثلها كل من تنظيم " داعش " وحزب العمال الكردستاني والقيام بعملية عسكرية تؤدي إلى وقف حملة التفجيرات التي تتعرض لها تركيا في الداخل انطلاقا من الاراضي السورية.

و تعتبر العمليات العسكرية كردا من الحكومة التركية على محاولات استضعافها، كما اكتسب التدخل التركي طابعا من الشرعية بصفته يمثل حالة دفاع عن النفس في مواجهة التهديدات الأمنية المنبثقة من حزب العمل الكردستاني و تنظيم " داعش "[3].

-ضعف الموقف الأمريكي : إن موقف إدارة الرئيس الأمريكي غير واضح و متردد من محاولة الانقلاب ضد حكومة العدالة والتنمية ، مما أدى إلى ضعفها في مواجهة مطالب تركيا والتي تتمثل في تسليم الداعية فتح الله غولن المقيم في أمريكا للسلطات، فقامت تركيا بالتهديد بمراجعة تحالفها الأمني والعسكري مع واشنطن، في حال عدم تسليمها عبد الله غولن ، وبما أن إدارة الرئيس لا تملك سلطة التسليم دون قرار قضائي، أصبحت واشنطن مجبرة على مساعدة تركيا في مناطق غرب الفرات في مواجهة " داعش " و الأكراد، بحيث دعا نائب الرئيس الأمريكي " جون بايدن " أثناء زيارته إلى تركيا قوات حماية الشعب الكردية إلى الانسحاب من شرق الفرات، كما أيدت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل العسكري التركي في

---

[1]-سعيد الحاج، **التحركات العسكرية التركية، الأسباب والانعكاسات الإقليمية**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات: 2015/08/07 ص2.

[2]-فكرت نامق عبد الفتاح ، كرار انور ناصر، **التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، قضايا سياسية**، العدد (34)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص 19.

[3]-أحمد السيد عبد الله وآخرون: **الأزمة السورية (2011 -2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة ،دراسة في الأصول واليات إدارة الصراع**، المركز الديمقراطي العربي، 2023 ص 28 – 29.

سوريا عن طريق حق الفيتو في الأمم المتحدة، والذي أدى إلى دفع تركيا للعمل ضد كل من تنظيم الدولة والقوات الكردية[1].

وجاء التحول التركي في التدخل العسكري المباشر على الأراضي السورية بعدما استولى الأكراد على مدينة " كوباني "السورية ومدينة " تل أبيض" وتطهير منطقة شرق الفرات من تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ما عدا منطقة الحسكة التي لا تزال فيها المناوشات بين الأكراد وتنظيم داعش، وتخوف تركيا من انتقال هذه الجماعات إلى غرب الفرات، و ما زاد من تخوف تركيا تجاه الأكراد هو إنشاء شريط على طول الحدود التركية السورية من منطقه "القامشلي" شرقا إلى غاية "عفرين" غربا وصولا إلى البحر المتوسط، كما تخشى قيام حزب العمال الكردستاني منطقه حكم ذاتي للأكراد في سوريا، بحيث امتدت تداعيات النزاع القائم في سوريا إلى ا لأراضي التركية، وبعد اعتداء جويلية 2015 قرب الحدود مع سوريا الذي خلف 34 قتيلا وعلى إثر هذا الهجوم أعلن الرئيس التركي " أر دوغان" حربا على الإرهاب تستهدف حزب العمال الكردستاني، وتنظيم داعش الإرهابي، في الوقت الذي استمرت تركيا دعم قوات المعارضة في سوريا لإسقاط النظام[2].

وفي 25 ماي 2015 سجل أول رد فعل مباشر من الجيش التركي ضد الانفصاليين الأكراد الذين حاولوا عبور نهر الفرات، ومواقع لتنظيم الدولة الإسلامية " داعش " في سوريا حيث قصفت الطائرات التركية زوارق تابعة لقوات الحماية وللأكراد.

كما تجدر الإشارة إلى تصريح رئيس الوزراء التركي "احمد داوود أوغلو" بأن تركيا اتخذت إجراءات ضد التهديدات الأمنية عبر الحدود، واتخذت موقف واضح ضد المنظمة الإرهابية مع استمرارها في دعم المعارضة والتي تتمثل في جبهة النصرة، أحرار الشام، وأنصار الشريعة التي تشن حرب شرسة ضد النظام السوري، وكذلك هيئه تحرير الشام والتي كانت سابقا مرتبطة بالقاعدة ومصنفة كجماعة إرهابية من طرف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

وقد استطاعت الحكومة التركية أن تحصل على الدعم الدولي في ضرب مواقع تنظيم داعش، وحزب العمال الكردستاني، والمنظمات الكردية التي تعتبرها تركيا مشروع إيراني.

إن قرار تركيا بالمشاركة الرسمية في التحالف الدولي لمواجهه تنظيم القاعدة "داعش" بعد أن أدركت أنها معرضة لهجومات مباشرة من قبل تنظيم " داعش" ويعد تهديد مباشر للأمن القومي التركي فان تدخل تركيا عسكريا وقصفها لمواقع تنظيم الدولة الإسلامية، تهدف من خلاله تذكير تركيا بأنها دولة إقليمية تتخذ قراراتها بنفسها ولا تخضع لأجندة الآخرين.

وقد بدأت تركيا بالاعتماد على القوه الصلبة والتدخل العسكري المباشر تجاه الحرب السورية منذ أوت 2016 عندما شنت عمليه الدرع الفرات، واستطاعت من خلالها السيطرة على مدينة "الباب" شمال سوريا، وتدخلت في 24 مارس 2018 و أطلق عليها اسم " عمليه غصن الزيتون " وذلك عندما قامت قوات الجيش التركي بشن عمليات هجومية ضد وحدات حماية الشعب الكردية في مدينة "عفرين" الحدودية

[1]باسل العودات:**بعد علاقات ومصالح استراتيجية، الاسد يغادر بيت الطاعة العثماني عنوة**، صحيفة العرب، العدد (9460) 2014/05/02 ص07 .

[2]عماد قدورة: **تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود، تحليل سياسات** .المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، قطر، 2014 ص 7 - 8.

شمال سوريا، كما نذكر كذلك عملية نبع السلام في 2019 فقد أطلقت تركيا عملياتها العسكرية والتي حملت بوسائل التصعيد والعنف من أجل تأسيس ما يعرف " بالمنطقة الآمنة " على طول الحدود الجنوبية مع سوريا.كما شنت عملية درع الربيع في فيفري 2020،ردا على مقتل الجنود الاتراك في قصف جوي روسي في ادلب و تهدف الي وقف تقدم النظام و تامين المنطقة.

بالإضافة الي العمليات البرية شنت تركيا عمليات جوية ومن بينها الضربات التركية ضد مواقع تمركز وحدات حماية الشعب، في شمال شرق سوريا وشمال العراق في افريل 2017. و انطلقت عملية"نسرالشتاء"في فيفري 2022 ضد حزب العمال الكردستاني و حركة "قسد" في شمال شرق سوريا و شمال غرب العراق[1].

في الفترة الممتدة بين 2023 و2025 وهي تعتبر مرحلة النفوذ والتواجد العسكري المستمر، بحيث استمرت تركيا في تواجدها العسكري في سوريا وتواصل التوتر مع قوات سوريا الديمقراطية، وشن هجومات ضد النظام في حال ما إذا مس مصالحها او نقاط المراقبة التابعة لها.

وقامت كذلك تركيا بإنشاء قواعد عسكرية دائمة في الشمال السوري مثل ادلب وعفرين ومواصلتها في الدعم العسكري للمعارضة وتزويدها بالأسلحة المتطورة من مدرعات ودبابات اضافة الي الطيارات المسيرة.

وتسارعت وتيرة الاحداث خلال سنة 2024، فقد شدد الرئيس الروسي بوتين خلال مكالمة هاتفية مع نظيره التركي علي ضرورة انهاء العدوان، بينما تواصل قوات المعارضة هجوماتها في سوريا بحيث دخلت الي مدينة حماة الاستراتيجية لتخوض معارك ضد قوات النظام. فقامت طائرات روسية بتدمير جسر الرستن الذي يوصل مدينة حماة بمدينة حمص لإيقاف تقدم فصائل المعارضة السورية. واكدت إيران على مواصلة دعمها للنظام السوري بكل الوسائل.

ادت هذه التطورات الي سقوط نظام بشار الاسد، بعدما ترك منصبة ومغادرة البلاد و اصدر اوامر بتسليم السلطة سلميا في ديسمبر2024 و تمنح له روسيا حق اللجوء . ليعين في 2025 احمد الشرع رئيسا للمرحلة الانتقالية. ويعلن بعد ذلك تشكيلة الحكومة الجديدة.

المطلب الثاني: تداعيات الصراع السوري على الأمن التركي

في هذا المطلب نرى كيف أثر الصراع في سوريا على الأمن التركي منذ البداية بعد تفكك الجيش السوري وظهور الجماعات المسلحة، والتهديدات التي يشكلها تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني، وكيف كانت التدخلات العسكرية الأجنبية لها أثر أيضا على الأمن التركي وكذا تأثير اللاجئين على الامن القومي في تركيا.

الفرع الأول: تفكك الجيش السوري وظهور الجماعات المسلحة

مع قمع احتجاجات الشعب السوري من طرف السلطة الحاكمة انشقت عناصر الجيش السوري الرافضين لإطلاق النار على المتظاهرين، ليتشكل فيما بعد الجيش السوري الحر تحت قيادة الضابط رياض

[1]-صالح بوقاره ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية تجاه جوارها العربي (2002 - 2022)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2023 ص179.

الأسعد بتاريخ 29 جويلية 2011، وكان للجيش عدة جبهات كل لها إقليم معين داخل سوريا، وهذا ما كان له تأثير على الأمن التركي.

بعد انقسام الجيش السوري قامت تركيا بتدريب المنشقين على أراضيها وتم إعلان تشكيل الجيش السوري الحر تحت إشراف المخابرات التركية وقد أنشأت المنطقة الآمنة بالتعاون مع قطر ودعمت أفراده بالأسلحة.[1]

انقسام الجيش السوري تبعه تشكل الكثير من الفصائل المسلحة التي دخلت كلها في حرب شاملة، وأصبحت الحدود السورية التركية التي يبلغ طولها 911 كلم موقعا للاشتباكات بين الطرفين يطال خطأها المدنيين الأتراك في البلدات المجاورة للحدود، وفي هذا الشأن استنجدت تركيا بحلف الناتو الذي أرسل لها صواريخ من هولندا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بدءا من سنة 2012، وبالتالي كان تركيز تركيا على تأمين حدودها من اختراقات الجماعات المسلحة، النظام السوري والوحدات الكردية.[2]

الفرع الثاني: تأثير تهديدات تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني.

أولا- تأثير تهديدات تنظيم داعش على الأمن التركي.

حسب المتتبعين للأحداث في سوريا فإن الصراع بين تركيا وداعش بدأ سنة 2013، لكن الاصطدام بين الطرفين كان في 23 جويلية 2014 بعد اتهام تركيا بتفجير سروج وأنقرة سنة 2015 وكذا تفجير الريحانية وعليه قامت تركيا بقصف العديد من المواقع التابعة لداعش على الحدود الجنوبية مع سوريا، حيث أن مقاتلي تنظيم داعش يعبرون الحدود السورية نحو تركيا بكل حرية، وقد وافقت تركيا على أن تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية على الأراضي التركية لضرب تنظيم الدولة الإسلامية داعش بدعم جوي من تركيا في 12 أوت 2015.[3]

تهديدات تنظيم داعش على الأمن التركي تمثلت في التداعيات السلبية للحرب المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في سوريا ضد التنظيم رفقة الحلفاء وما قد ينجم من ردود انتقامية للتنظيم ضد المدنيين والرهائن الأتراك، بالإضافة إلى قيامه بحملات إعلامية على الأراضي التركية لجمع التبرعات.[4]

يحوز تنظيم داعش على ترسانة عسكرية هائلة حصل عليها من خلال استيلاءه على الأنظمة الحكومية في العراق وسوريا، ويملك خط تعديل وإنتاج متطور خاص بالتنظيم، فقد نجده يشن حملة صواريخ قصيرة المدى ضد تركيا، لذلك تحتاج تركيا إلى قدرات هجومية ودفاعية لمواجهة التنظيم، وخطة عمل للاستخبارات والاستطلاع والمراقبة ليكون رد فعلها اتجاه التنظيم محكما في سبيل حماية المدنيين بالاعتماد على الطائرات بدون طيار من جهة والاعتماد على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

إذا نظرا للخطر المتزايد الذي يشكله تنظيم داعش على الأمن القومي التركي، ونظرا لمخلفات هجوماته داخل الأراضي التركية وسقوط عدد من الموتى ركزت السياسة الخارجية التركية على تأمين حدودها مع سوريا بوضع إستراتيجية جديدة مع حلفائها سميت بالمنطقة الآمنة، لطرد داعش من شمال سوريا وتخفيف عبء

---

[1] - **الصراع بين تركيا وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)**، في الرابط: https://ar.wikipedia.org

[2] - **الاشتباكات الحدودية التركية السورية خلال الحرب الأهلية السورية**، في الرابط: https://ar.wikipedia.org،

[3] - **الصراع بين تركيا وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)**، مرجع سابق.

[4] - **الحسابات التركية في الحرب على داعش**، في الرابط: https:// www.aljazeera.net

[5] - **حرب الاستنزاف التركية مع تنظيم "الدولة الإسلامية": تهديد الصواريخ**، في الرابط: https://www.washingtoninstitute.org،.

تدفق اللاجئين وهذا مقابل السماح لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية بفتح قاعدة جوية لضرب مواقع الدولة الإسلامية (داعش).[1]

ثانيا: تأثير تهديدات حزب العمال الكردستاني على الأمن التركي

يعتبر حزب العمال الكردستاني هو الحزب المعارض لحزب العدالة والتنمية لكن خطورته على الأمن التركي تكمن في مناصرته للأكراد الترك ومقاتلوهم بجبال قنديل والذي لديه وجود قوي داخل سوريا أين أنشأ جيشا وإدارة خاصة.

وعلى طول السنوات السابقة كانت هناك حرب دائرة بين الحكومة التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني حيث تعمل تركيا على قمع تحركاتهم من خلال تدمير قرى كردستانية بأكملها بالعراق وسوريا لمنع عودتهم إلى الأراضي التركية.[2]

ان النزاع بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني هو نزاع مسلح في منطقة جنوب شرق تركيا تعود جذوره إلى سنة 1978 عندما تأسس الحزب نتيجة الاستياء المتزايد من قمع الحكومة التركية للأكراد الذين منعوا من ترسيخ حقوقهم اللغوية والثقافية والسياسية، وأعلن التمرد سنة 1984 ليقتل على إثرها العديد من المدنيين الاكرد وكذلك الاعدام والاعتقال ، وقد اعتقل زعيم الحزب سنة 1999 من قبل المخابرات التركية الذي تم التفاوض معه لوقف إطلاق النار سنة 2013، لكن سنة 2015 استأنف الصراع بعدما قصفت تركيا مواقع حزب العمال الكردستاني في العراق، أين قتل عديد المدنيين وانتهكت حقوق الانسان ودمرت العديد من المدن الكردية.[3]

وبالتالي فإن التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني خلال الحرب في سوريا هو التحالف مع إقليم الحكم الذاتي للأكراد السوريين وتشكيل حكومة ذاتية بضم جميع أكراد سوريا والعراق وتركيا، ناهيك عن الميزانية التي تستهلكها تركيا في مواجهة مقاتلي الحزب.

الفرع الثالث: التدخلات العسكرية الأجنبية

التدخلات العسكرية الأجنبية في الحرب السورية كانت لها تداعيات على الأمن التركي من ناحية أن الحرب في سوريا متعددة الأطراف سواء المحلية أو الأجنبية وبالتالي فلكل طرف أهدافه ومناطق نفوذه التي قد تتعارض مع المصالح التركية أين تحاول هذه الأخيرة لعب الدور المحوري في المنطقة لكن مع هذه التدخلات يصعب عليها التحكم في جميع الأطراف.

فالوجود الأمريكي في المنطقة يراه بعض المحللين على أنه إعادة بعث مشروع الشرق الأوسط الكبير مجددا من خلال تقسيم المنطقة إلى دويلات وإمارات متحاربة، وسعت الولايات المتحدة إلى منع وصول السلاح إلى الفصائل التي تعتبرها إرهابية، وتحاول إضعاف النفوذ الروسي والصيني في المنطقة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العلاقات بين الطرفين التركي والأمريكي ركزت في البداية على إسقاط نظام بشار الأسد، لكنها فيما بعد ركزت على القضاء على الإرهاب المتمثل في تنظيم داعش، حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب وهو ما وتر العلاقات بين الطرفين خاصة بعد تسليح أمريكا للقوات الكردية ضمن قوات سوريا الديمقراطية، وبالتالي فإن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا يجعل

---

[1] - أسماء شوفي، **استراتيجية خلق منطقة آمنة في سوريا كآلية لحماية الأمن القومي التركي في مواجهة التنظيمات الإرهابية داعش نموذجا**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، (العدد الثاني أفريل 2018)، ص ص.136 – 139.

[2] - **حزب العمال الكردستاني يحرق سلاحه. بين أهمية الخطوة والتشكيك فيها**، في الرابط: https:// www.aljazeera.net.

[3] - الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، في الرابط: https://ar.wikipedia.org

تركيا توجه سياستها نحو حفظ أمنها القومي المهدد وأمنها الإقليمي الذي لم تعد سياسة تصفير المشكلات مع الجوار مفيدة، إنما يحسم الأمر التعامل بالقوة الصلبة دون النظر إلى الخلف.

التدخل الروسي هو الآخر له تداعيات على الأمن التركي نظرا للمصالح المتضاربة للطرفين في سوريا سواء الاقتصادية، السياسية أو الأمنية فكل منهما يحاول الحفاظ على مصالحه التي ترتبط بحل الأزمة السورية، فتركيا تسعى بتوظيف سياستها الخارجية المبنية على حماية أمنها الداخلي والخارجي إلى عرقلة تحول الأراضي السورية إلى قاعدة للتنظيمات الإرهابية، لأن روسيا عرقلت بسياستها إنشاء المنطقة الآمنة، حيث كانت حادثة إسقاط تركيا للطائرة الروسية سنة 2015 مثالا لذلك عن طريق ضرب روسيا مناطق على المعابر التركية وقدمت المساعدات لقوات الحماية الكردية وتواجه الطرفان داخل الأراضي السورية، وتجمدت بعدها العلاقة إلى غاية سنة 2016 بعد عقدها لاتفاق مشترك قسما من خلاله سوريا إلى مناطق نفوذ بينهما.[1]

ويتعارض رأي الطرفين بشأن حل الأزمة فإذا كانت روسيا تسعى إلى ضمان تواجدها العسكري في المنطقة فإن تركيا تسعى إلى إقامة نظام ديمقراطي دون انفصال للأكراد وعودة اللاجئين مع القضاء على المنظمات الإرهابية، لذلك كانت هناك عدة مبادرات تركية و روسية لحل الأزمة في إطار الحفاظ على المصالح المذكورة سالفا.

إيران تدخلت هي الأخرى في الحرب السورية ودعمت حركات المقاومة المسلحة (حزب الله، حماس، الجهاد الإسلامي) و تدعو الى إصلاح النظام السوري للحفاظ عليه كحليف وبوابة للعبور إلى البحر الأبيض المتوسط، واتهمت تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا والعمل على تنفيذ مخططها المتعلق بالعمق الاستراتيجي وبناء الإمبراطورية التركية وهو الإرث الذي تنافسه تركيا ببسط نفوذها على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

إيران تشكل مصدر تخوف لتركيا بعد مساعدتها لحزب العمال الكردستاني، وامتلاكها للتكنولوجيا النووية مما قد يخل بتوازن القوى في المنطقة لذلك تركيا توظف دبلوماسيتها للوقوف إلى جانب إيران.[2]

الفرع الرابع: اللاجئون السوريون والأمن القومي التركي:

أدت الأزمة السورية منذ بدايتها إلى ظهور أكبر أزمة إنسانية شاهدتها المنطقة، فقد أدى إلى وفاه 300 ألف سوري خلال السنوات الخمسة الأولى، كما أدت إلى تغيير الأوضاع الديموغرافية والسكانية الداخلية و تسبب في الفرار و لجوء السوريين إلى الدول الأجنبية و من بين هذه الدول التي لجأ إليها السوريين دولة تركيا ،فهي تعتبر من أكبر الدول استقبالا للسوريين. فقد تبنت موقف ايجابي اتجاه اللاجئين السوريين، و قد تعددت الأسباب التي دفعتهم إلى الفرار والهروب من بلدهم و اللجوء إلى البلدان الأخرى منها أسباب سياسية أمنية و أسباب اقتصادية و اجتماعية و سوف نتطرق إليها فيما يلي[3]:

أولا ـ الأسباب الأمنية و السياسية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[4]

---

[1] ـ **مجموعة من الباحثين، السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية خلال الفترة 2011 – 2021 م**، المركز الديمقراطي العربي، في الرابط:
https://www.democraticac.de، ، ص ص.69 - 75

[2] ـ مرجع سابق، ص ص . 69 – 79.

[3]-مثنى فائق مرعي، محمد شطب عيدان : **سياسة التركية ازاء ملف اللاجئين السوريين** - الطبيعة و التفاعلات، المؤتمر العلمي الثاني : اللاجئون السوريون بين الواقعة و المأمور، جامعة اديمان، 2017، ص

[4]منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، **حالة الأمن الغذائي و التغذية في العالم، 2017**، بناء القدرة على الصمود لتحقيق الأمن العذائي، 11 أفريل 2018، ص 48.

- الصراع والحرب والطائفية في سوريا وتعرضهم للقصف والتدمير والاعتقال والنفي بحيث عانوا من الحصار والتجويع مما دفع بهم إلى مغادره بلدهم إلى الدول المجاورة خاصة تركيا.
- تدمر البنية التحتية و انعدام الأمن و الاستقرار و ارتفاع مستوى البطالة.
- سياسة التجنيد الإجباري و ذلك بإصدار النظام السوري تعليمات بتجنيد الشباب والانضمام إلى صفوف لجان الدفاع الوطني و الجيش، مما أدى إلى مناوشات و الاقتتال فيما بينهم.
- كثرة الجماعات المسلحة و المذاهب الدينية التي تقوم بالاختطاف و الاعتقال.

ثانيا – الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية :

- أدت الأزمة السورية إلى أضرار لا يمكن تعويضها على مستوى الاقتصاد، و مع تدهور وضع المرافق العمومية و هجرة اليد العاملة و سوء الخدمات العامة كالتعليم و الصحة، شهدت سوريا انخفاضا في التوظيف و الناتج المحلي .مما أدى إلى ارتفاع الأسعار و ادي ذلك الي انهيار الأداء الاقتصادي. بحيث بلغ مجموع الخسائر الاقتصادية في سوريا حتى نهاية 2015، 2547 مليار دولار، مما أثر على مداخيل العائلات وزيادة نسبة الفقر في نهاية عام 2017 بلغت نسبة الفقر 69% من السكان الذين يعيشون في أوضاع مزرية[1].

-الانخفاض في الدعم الرسمي و قيمة العملة ادى إلى زيادة اسعار المواد الغذائية الاساسية، خاصة الخبز بسبب ارتفاع أسعار القمح و النقل.

-ارتفاع معدل البطالة بحيث وصلت نسبة البطالة إلى 53 % خاصة فئة الشباب مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية بحوالي 28 %.

-انعدام المرافق العمومية بسبب تدميرها، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية ، بحيث نجد 131 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية- منهم 53مليون طفل تدهورت صحتهم الجسدية. و انخفض المؤشر الصحي بنسبة 30 %في 2015.

- انخفاض معدلات التنمية البشرية فقد ألغت الحرب في سوريا 35 عاما من التقدم في مجال التنمية البشرية، بحيث اتبعت تركيا سياسة أمنية اتجاه اللاجئين السوريين و هي مقاربة متعددة الأبعاد و المستويات و تتمثل في المقاربة السياسية، الاقتصادية و الإنسانية، و كان للنزاع السوري تداعيات كبيرة على تركيا، بحيث أن التقارب الجغرافي و تقاسم الحدود البرية بين الدولتين، جعل تركيا منطقة عبور، و بلدا مستضيفا لموجات الهجرة السورية، بحيث قامت تركيا باحتواء أكبر نسبة من اللاجئين[2].

اتخذت تركيا سياسة أمنية اتجاه اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة السورية، تراوحت هذه المقاربة بين الحلول الجاهزة و المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها حليف عسكري لها في الحرب على الإرهاب و الاتحاد الأوروبي طالما كانت شريك اقتصادي. و بين مقتضيات الضرورة الإنسانية و تتمحور هذه المقاربة حول[3]:

-الحل العسكري: تركيا لا تتدخل بمفردها في أي نزاع و إنما تنشط تحت تحالف دولي ،بحيث وضعت تركيا استراتيجية المناطق الأمنة. لحماية اللاجئين.

---

[1] -ناصر ياسين، **101 من الحقائق و الأرقام حول أزمة اللاجئين السوريين** (بيروت معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الامريكية، 2018.)

[2]-منال شريول: **التداعيات الدولية و الإقليمية لمشكله اللاجئين في ظل تطور النزاع السوري**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجلفة : كلية الحقوق و العلوم السياسية) 2016- 2017، ص 60.

[3]-جيم زانوتي: **تركيا الخلفية و العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية** (بيروت : باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية : 2013) ص54 - ص 55.

-التعاون مع المخابرات اليونانية و الأوروبية : إن تدفق اللاجئين نحو تركيا يدفع المجتمع المحلي نحو العسكرة المتزايدة ،كحماية لأنفسهم بحيث وزعت تركيا قواتها على طول الحدود السورية و تتمثل السياسة الأمنية النى اتبعتها تركيا اتجاه قضية اللاجئين في عدة مقاربات و هي:

أ - المقاربة السياسية " حوكمة الهجرة ": و التي تتمثل في كل السياسات و البرامج و الاتفاقيات الثنائية ،الإقليمية و الدولية ما بين الدول و المنتديات .و العمليات التشاورية و أنشطة المنظمات الدولية فضلا عن القوانين ذات الصلة بالهجرة و التي تضمن حقوق الإنسان لكافة المهاجرين .و يعود نفعها عليهم في بلدان المنشأ و بلدان المقصد، كما تراعي مجال الصحة و التعليم و التوظيف ، و مشاركه المجتمع المدني في إيجاد الحلول للتحديات التي تفرضها الهجرة[1].

ب - المقاربة الاقتصادية : ترتكز رؤية تركيا للحل الأمني الاقتصادي اتجاه قضية الهجرة السورية على ما يلي:

الدعم مالي من طرف الاتحاد الأوروبي بقيمة 3 مليار أورو، من أجل تشجيع اللاجئين على البقاء في تركيا وتحسين ظروف معيشتهم، بحيث اقترح الاتحاد الأوروبي على تركيا فكرة السماح للمواطنين الأتراك الدخول إلى الدول الاتحاد الأوروبية، دون تأشيرة مقابل ضمان ترحيل المهاجرين السوريين إلى بلدهم، و بلغ عدد اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا وفق مراكز اللجوء عام 2012 حوالي 432796 لاجئ و الأرقام تبقى غير رسمية و حسب التقارير الدولية تشير إلى وجود 1.718147 لاجئ في عام 2018علي الاراضي التركية[2].

ج- المقاربة الإنسانية : تكفلت تركيا باللاجئين السوريين منذ البداية، بحيث وفرت لهم كل متطلبات الحياة كالدواء و المساعدات النفسية و الاجتماعية، و تم قبول اللاجئين السوريين الذين نزحوا إلى تركيا منذ 2012 على أنهم ضيوف، كما وضعت قانون يتعلق باللاجئين السوريين.

فهذه السياسة الأمنية التي اتبعتها تركيا والتي أفرزت ازمة اللاجئين السوريين لها عدة أثار علي الامن القومي التركي في مختلف الاصعدة ،السياسي الأمني، الاقتصادي والاجتماعي و سنتطرق اليها فيما يلي:.

اولا- تأثير اللجوء سياسيا و أمنيا على تركيا: كان للجوء تأثير سلبي علي الامن و السياسة في تركيا. من أخطر الأمور الأمنية و السياسية نذكر :

- تأثير اللاجئين في الانتخابات بحيث أن أصوات المنتخبين من المهاجرين تؤثر في نتائج الانتخابات و هذا بسبب الوعود التي حصل عليها المهاجرين مقابل أصواتهم[3].

---

[1] -نعيمه صادقي، **السياسة الأمنية التركية اتجاه اللاجئين السوريين** ،دراسة في المتغيرات و الثوابت، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية. العدد 19، 2018، ص 13.

[2]-عارف محمد خلف البياتي، **السياسة التركية حيال الأزمة السورية**، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية مجله علمية محكمة ، المجلد (5)، العدد 17، 2013، ص 203.

[3]-تقرير النازحون في سوريا و اللاجئون السوريون في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر، اللجنة العربية لحقوق الإنسان- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ص 44.

- ردة فعل الشعب التركي تجاه اللاجئين السوريين، والتي يمكن أن تتحول إلى ردود فعل سلبية يمكن أن تصاحبها أعمال العنف و شعور الشعب التركي بعدم الأمان والاستقرار.

- يهدد اللاجئ السوري الأمن القومي التركي، بحيث أصبح يبحث ملاذاأمن للعيش، فقد تستخدمه عصابات الجريمة من أجل التهريب وتجارة المخدرات.
بحيث يعتبر التحرر من الخوف والحاجة مكونين رئيسيين للأمن الإنساني وفقا لأطروحة " باري بوزان" و"أولي ويفر" فيمكن تطبيق هذه المقارنة لتناول تداعيات اللاجئين على الأمن، يتضمن التحرر من الخوف و حماية الأفراد من كل أنواع العنف ،الذي يشكل تهديدا لحياة المواطنين، بينما يرتبط التحرر من الحاجة تلك التهديدات الغير المباشرة تجاه الشعب، فيما يتعلق بالصحة و التهديدات الاقتصادية التي تسبب معاناة للأفراد[1].

ثانيا- تأثير اللجوء السوري اقتصاديا على تركيا: لقد وصل الأثر الاقتصادي لوجود اللاجئين السوريين إلى أكثر مما تتوقعه الحكومة فقد أدى إلى[2]:

- ارتفاع الأسعار في البلاد خاصة أسعار الكراء وبشكل واضح في المدن الحدودية بين سوريا و تركيا و ذلك بسبب توافد أعداد هائلة من السوريين.
- زيادة نسبة اليد العاملة الغير الرسمية من اللاجئين مما أدى لخروج العديد من العمال الأتراك. من القطاع الخاص نظرا لرخص الأجور بسبب توظيف اللاجئين بأثمان زهيدة، مما أدى ارتفاع نسبة البطالة خاصة في الجنوب والشرق، فقد أجاز القانون التركي عمل اللاجئين السوريين بموجب قيود.و ذلك في بعض القطاعات و الأماكن الجغرافية و إعطاء تصاريح للعمل.
- إن انخفاض أجور العمال وارتفاع أسعار السلع في الأسواق خاصة المدن الحدودية أدى إلى قيام بعض اللاجئين بفضل التسهيلات التي قدمتها تركيا و خروج العمال الأتراك من سوق العمل ،إلى إنشاء شركات و مشاريع استثمارية خاصة. الأمر الذي ساهم في تنشيط الحالة الاقتصادية لتركيا.
- كما استفاد الاقتصاد التركي من المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدول ومنظمات المجتمع المدني، و المنظمات المهتمة بشؤون اللاجئين التي تساهم في التنمية الاقتصادية، كما أن المعاملات و الأموال التي ينفقونها تساهم في تطوير الاقتصاد التركي و ظهور ملامح ايجابيه في النمو الاقتصادي من خلال خلق وظائف محتملة تدعمها المساعدات المالية[3].
ثالثا- تأثير اللجوء السوري على الأمن الاجتماعي : من أكثر تأثيرات اللاجئين السوريين على تركيا تأثيره في المجتمعي الهوياتي وذلك من خلال[4]:

---

[1] -جهيدة بلورام، **تأثر تدفقات اللاجئين السوريين على الترتيبات الأمنية التركية (2011-2018)** ، مذكرة التخرج لنيل شهادة في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018- 2019،ص 59.

[2] -حاتم غائب سعيد هادي العبيدي، **"اللجوء السوري وانعكاساته على الاقتصاد المضيف "** مجله طريق العلوم التربوية و الاجتماعية، المجلد 5 (3) فيفري 2018، ص 10-11.

[3] -دخالة مسعود، ليلى مسالي: **تداعيات ازمة اللاجئين على دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن)**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية، العدد05، 2019، ص 57.

[4] -نعيمه صادقي، **السياسة الأمنية التركية اتجاه الأمن السوري " دراسة في المتغيرات و الثوابت "**مرجع سابق، ص15.

- إشكالية الاندماج في النسيج المجتمعي بحيث يواجه اللاجئ السوري ، صعوبات و إشكاليات في اللغة و الثقافة والخصوصية المجتمعية مما يصعب عليه الاندماج .وأدى اللجوء إلى ظهور تغيير في التركية المجتمعية، داخل المناطق الحدودية التي تشهد إعداد كبيره من اللاجئين السوريين ،و الذي أدى إلى بعض الاستقطاب ذو البعد المذهبي و العرقي، كون المحيط الاجتماعي الذي يحتوي على العوامل التي تؤثر في الاضطرابات الخاصة بالهوية بسبب الاختلاط وتصاعد أزمة الهوية والزواج المختلط بين السوريين و الأتراك.

- تخوف تركيا من تصاعد العنف الطائفي في سوريا قد يؤدي إلى تصدعات في تركيا من طرف اللاجئون السوريين المنحدرين من أصل سني و كذلك العلويين الأتراك المتعاطفين مع النظام السوري.
- أن اللجوء والتهجير له تداعيات كبيره على الأسرة بسبب تعرض اللاجئين إلى الاضطهاد و مطاردات أمنية مما ينتج عن ذلك عدم الاستقرار النفسي، و الافتقار إلى الخصوصية بحيث يقطن السوريين في مخيمات تفتقد إلى حماية قانونية.
- إن زيادة تصاريح العمل الممنوحة، من طرف تركيا للاجئين السوريين هي مقاربه مبالغ فيها في سوق العمل، فقد يقلل من فرص العمل للأتراك و يضر بالشركات وتوسيع فرص العمال للاجئين والعمل بشكل غير قانوني.

الفصل الثالث

تحليل البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية اتجاه الصراع في سوريا وتقييمه

المبحث الأول: البعد الأمني في السياسة التركية تجاه الصراع في سوريا.

المطلب الأول: العمليات العسكرية التركية المباشرة

أمام تزايد تأثير متغيرات البيئة الخارجية، بفعل تدخل أطراف إقليمية و دولية في الأزمة السورية، اتجهت تركيا نحو دراسة الأوضاع المحيطة بها على مستوى جوارها العربي و أقرت ضرورة توظيف الأداة العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تأتيها من دول الحوار العربي، بهدف حماية أمنها القومي و تحقيق أهداف سياستها الخارجية، و في ظل هذه الظروف جاء التدخل العسكري شمال سوريا و تدخل القوى الإقليمية و الدولية التي أصبحت تدفع نحو تعميق الأزمة السورية، و تهدد المصالح الأمنية التركية، و في هذا الإطار يمكن تناول التدخلات التركية العسكرية بشمال سوريا من خلال عمليات : درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام[1].

الفرع الأول: عملية درع الفرات 2016

انطلقت عملية درع الفرات في 24 أوت 2016، بعملية عسكرية تركية بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي والبعض من قوات الجيش الحر على رأسها " فيلق الشام " و حركة أحرار الشام " و قد جاءت العملية لتحقيق عدة أهداف منها[2] :

- تأمين المدن التركية من الحرب الدائرة في سوريا.
- تجحيم، التهديدات الكردية : حيث تخشى تركيا من عواقب الاعتراف الدولي و الحكم الذاتي لحزب الاتحاد الديمقراطي ،في سوريا مما ادي إلى أضعاف جهودها من اجل القضاء على حزب العمال الكردستاني والاستيلاء على المناطق الحدودية.
- حسم انتخابات 2019: فالعملية تعتبر كأداة يستخدمها الرئيس التركي في الانتخابات الجديدة التي ستجرى عام 2019، خاصة أن الأكراد يشكلون خطر بسبب المعارضة لحكم اردوغان.
- إقامة منطقة آمنة و منع تدفق اللاجئين إلى تركيا بسبب قيام مواجهات عسكرية في محافظة أدلب، كما حدث في حلب و الرقة، فإدلب تحوي ما يزيد عن مليوني لاجئ سوري بالإضافة لعدد سكانها الذي يقارب مليونين.[3]

و قد مرت عملية درع الفرات بثلاث مراحل هي[4]:

المرحلة الأولى: استطاعت قوات " درع الفرات " من السيطرة على مدينة جرابلس و ريفها.

المرحلة الثانية: استطاعت تركيا أن تنهي تنظيم داعش على حدودها الجنوبية مع سوريا بشكل تام و تحرير العديد من القرى الحدودية ما بين جرابلس و اعزاز و هي المنطقة التي نادت تركيا بجعلها منطقة آمنة فقد

---

[1] - عبد اللطيف التركي ، **ماذا وراء عملية " درع الفرات " العسكرية في سوريا ؟**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (25 أوت 2016) ص .01.

[2] - محمد خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية(دراسة الشرق الاوسط): 2008 - 2012**، رسالة ماجستير كليه الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر - غزة - فلسطين، 2013، ص. 143- 144.

[3] - طارق دياب **عمليه درع الفرات في مرحلتها الثالثة**، المعهد المصري للدراسات، (5 ديسمبر 2016) ص

[4] - عمر كوش، **إلى أين تتجه عملية " درع الفرات " التركية؟** مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، (26 سبتمبر 2016)، ص 2.

استطاعت تركيا في المرحلة الأولى و الثانية من توفير مناطق آمنة لعدد كبير من اللاجئين و بدا سكان جرابلس من العودة إلى بيوتهم كما ساهم وجود مناطق أمنة في سوريا إلى حفض عدد اللاجئين السوريين .

المرحلة الثالثة: السيطرة على منطقة الباب بعد أن قامت تركيا بطرد " داعش " من المنطقة المتبقية بين تركمان و مازع و التي تقع بين منطقة دابق و التي تعتبر منطقة رمزية كونها حررت على يد السلطان سليم.

و لم يكن بإمكان التدخل العسكري التركي شمال سوريا دون موافقة الدول الكبرى المؤثرة في الأزمة السورية ،و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إلا أنها اتخذت مواقف و ردود أفعال تجاه عملية " درع الفرات " و سنتطرق إليها فيما يلي :

أولا - الموقف الأمريكي : رغم تقارب الموقف الأمريكي و التركي من نظام الأسد ،إلا أن هناك تضارب في المصالح بشأن أكراد سوريا، و تكشف التصريحات الأمريكية عدم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم التركي بشرط إلا تتجاوز حدود نطاق عفرين.[1]

قد أكد نائب الرئيس الأمريكي "جون بايدن"أن واشنطن تدعم تركيا كحليفة لها، و أن قوات الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب لن تحصل على الدعم في حاله انتقالها الى غرب الفرات.

ثانيا – الموقف الروسي: يبدو الموقف الروسي أكثر قبولا للعملية العسكرية التركية، و ذلك نظرا للمصالحة التركية الروسية، عقب محاولة الانقلاب الفاشل سنة 2015 ،و يتجسد هذا القبول. في عدم وجود موقف جاد من روسيا ضد التدخل التركي، إلا ان التصريح الروسي الذي يؤكد حقيقة الموافقة، و تأكيد " بن علي يلدرم " رئيس الوزراء التركي في مقابلة له مع وكالة سوتنيكان . روسيا تعتبر عملية " درع الفرات " معقولة و عادلة.[2]

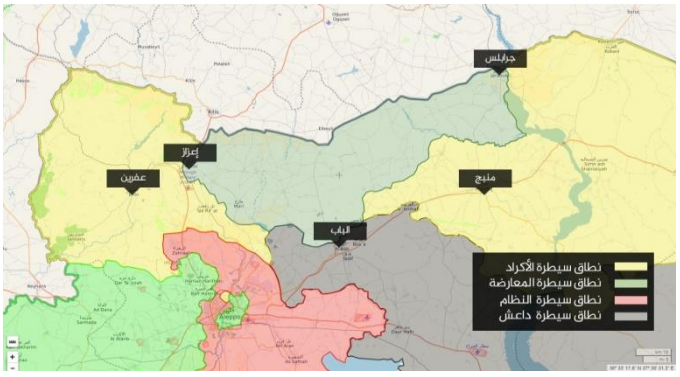

المصدر: aljazeera.net

الخريطة رقم02 : توضح العملية العسكرية درع الفرات 2016

[1]-رباب حسين ابراهيم مرسي، **السياسة الخارجية التركية و تطورات الازمة السورية**، المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة أسيوط، العدد 78، يونيو 2023.

[2] - فريدة حموم، **التدخل العسكري التركي في سوريا : اللجوء للقوه العسكرية في العلاقات الدولية**، مجلة اتجاهات سياسية، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي - المانيا - 2015، ص . 5.

الفرع الثاني: عملية غصن الزيتون 2018.

بدأت عملية الجيش التركي ضد وحدات حماية الشعب الكردية في مدينة عفرين الحدودية شمال سوريا، و أطلق عليها اسم " غصن الزيتون " رسميا في 20 جانفي 2018 بعد تدشين المرحلة البرية و هذه العملية موجهة ضد حزب العمال الكردستاني و وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي في عفرين، و تمكنت القوات التركية من السيطرة علي كامل منطقة عفرين بعد 58 يوما من انطلاق العملية، فقد استندت العملية حسب مسؤولين أتراك إلى مرجع قانوني من طرف الأمم المتحدة.[1]

و تسعى تركيا حسب ما جاء في تقرير رئاسة الوزراء التركية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال عملية غصن الزيتون و التي تتمثل في:

- تعزيز دور تركيا كفاعل قوي في المفاوضات حول مستقبل سوريا بحيث تسعي تركيا للحد من الطموحات الإقليمية للأكراد السوريين.

- وفقا لمركز تفكير مقرب من اردوغان فإن عملية غصن الزيتون تسعى، لضمان أمن و استقرار حدود تركيا الجنوبية، والدعم اللوجيستي لحزب العمال الكردستاني انطلاقا من شمال سوريا لتنفيذ عملياته الإرهابية في تركيا، حيث قامت المجموعات التابعة لحزب العمال الكردستاني بعدة عمليات إرهابية انطلاقا من منطقة عفرين حتى داخل الأراضي التركية ،و من هنا يمكن القول أن الوحدة الإقليمية لسوريا شكلت أرضية لهذه العمليات العسكرية، من خلال القضاء على تهديد كل من حزب العمال الكردستاني، و وحدات حماية الشعب، و التوجه نحو خلق منطقة آمنة للسكان المحليين و إعادة بناء الاستقرار السياسي و المجتمعي و إنهاء سيطرة وحدات الحماية الكردية على منطقة عفرين.[2]

- إنهاء إمكانية وصول مناطق النفوذ الكردي في سوريا إلى البحر المتوسط، و تصعيب فكرة إعلان كيان سياسي، يحكمه حزب الاتحاد الديمقراطي، و اضطراره لإقامة علاقات جيدة مع تركيا لضمان التبادل التجاري و التواصل مع العالم الخارجي[3].

و أخيرا تسعى تركيا للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، حليفها ضمن حلف الناتوفيما يتعلق بدعم وحدات حماية الشعب الكردي، و في 28 مارس 2018 خلال اجتماع مجلس الأمن القومي التركي، برعاية اردوغان حيث صرح " يجب على الإرهابيين في مدينة منبج الخروج مباشرة من المنطقة، غير ذلك لن يتردد في اتخاذ مبادرات ، لدينا نفس التصميم فيما يتعلق بالإرهابيين المتواجدين على الأراضي

[1] - **عملية غصن الزيتون : ... معركة لاستفادة عفرين** في الرابط: https ://www.algazera.net/anyclopedia

[2] - **تعرف على ست محطات تركية للتدخل التركي بالشمال السوري**، في الرابط: aljazeera.net

[3] - أحمد وليد، العملية العسكرية في عفرين الأهداف، الدلالات و التداعيات، مركز برق للاستشارات و الدراسات المستقبلية (2018)، ص . 7.

السورية شرق الفرات "[1] لقد اتضح تمركز حوالي 2000 جندي من القوات الخاصة الأمريكية في منبج و التي كان من المقرر أن يزيد من فرصة المواجهة المباشرة من القوات الأمريكية المتواجدة في منطقة منبج للتدريب و دعم عناصر وحدات حماية الشعب الكردي لكن في النهاية تواصلا الحليفان إلى جماع فيها يتعلق بخارطة طريق للتعاون في مجال الأمن.

و فيما يلي نرصد ردود الأفعال و المواقف الدولية و الإقليمية من عملية غصن الزيتون و هي كما يلي:

أولا-الموقف الروسي : كثفت أنقرا تواصلها و اتصالاتها مع القيادة الروسية ،و أوفدت رئيس أركان الجيش، و جهاز الاستخبارات إلى موسكو للتفاهم على عملية عفرين، على الرغم من أن موسكو أعربت عن قلقها إلا أنها حملت مسؤولية الأزمة في عفرين للولايات المتحدة، فقد صرحت وزارة الدفاع الروسية أن واشنطن هي من دفعت أنقرة لشن هذه العملية العسكرية ضد مسلحي وحدات حماية الشعب الكردية[2].
و قد حصلت اتفاقيات تركية روسية قبل العملية، بحيث وضعت مخطط خريطة عفرين على الطاولة خلال زيارة " هاكان فيدان" رئيس جهاز الاستخبارات التركية و رئيس هيئة الأركان التركي الفريق " خلوصي اكار " خلال زيارتهما إلى روسيا للقاء الجنرال الروسي " فاليري غيراسيموف " لبحث القضايا الأمنية الإقليمية ،و آخر تطورات الأزمة السورية، بين وزير الدفاع و الاستخبارات لكلا البلدين، لوضع اللمسات الأخيرة على التفاهم الروسي، التركي الذي أدى إلى انسحاب الشرطة الروسية، و الذي يعتبر كضوء أخضر لتركيا لبدأ عملية " غصن الزيتون. "[3]
ثانيا - الموقف الأمريكي : منذ بدء العملية العسكرية التركية في عفرين كان الموقف الأمريكي أكثر قبولا، و يأتي كمحاولة لتخفيف الاحتقان التركي و تدهور العلاقات فيما بينهما و تجنب الضرر الأكبر، كذلك عدم تقديم الفرصة لروسيا بالاستفادة من الوضع.

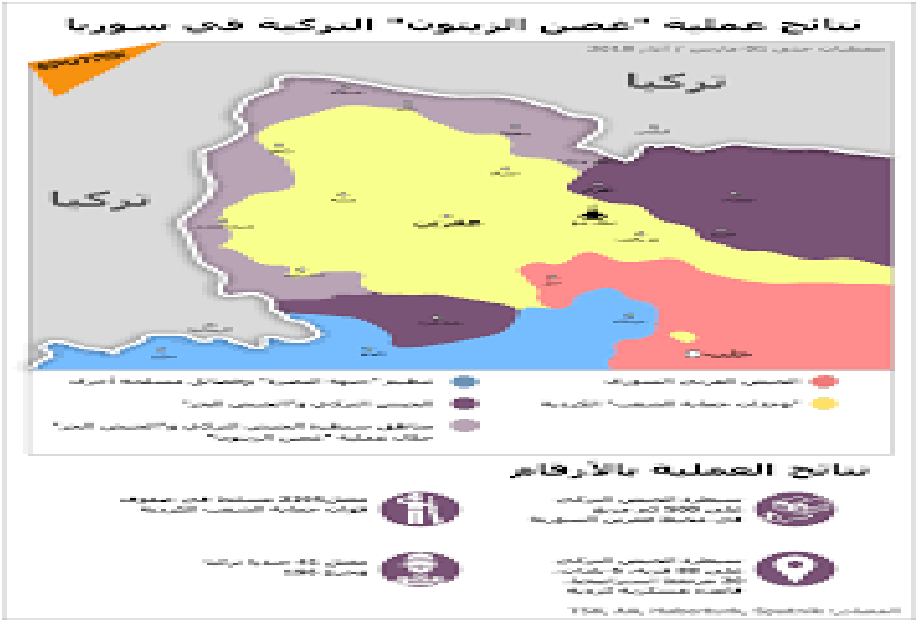

المصدر:

[1] - محمود سمير الرنتيسي، **تركيا في عفرين تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الإقليمية و الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات (جانفي 2018) ص . 2.

[2] - محمود سمير الرنتيسي، **مرجع سابق**، ص. 5

[3] - **العملية العسكرية التركية في شمال سوريا، نطاقها و أهدافها، وردة الفعل عليها**، تقدير موقف- أكتوبر 2015- المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات

arabic.sputniknews.com

الخريطة رقم03: توضخ نتائج عملية "غصن الزيتون" التركية في سوريا 2018

الفرع الثالث: عملية نبع السلام 2019.

أطلقت تركيا في أكتوبر 2019 عملية " نبع السلام " بعد تلقيها الضوء من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بعد سحب واشنطن قواتها من المناطق الحدودية شمال سوريا و تمتد هذه العملية نحو 130كلم بين مدينتي " تل أبيض " و " رأس العين " و بعمق يصل إلى 32 كلم .وتعتبر هذه الخطوة استكمالا لعمليتين سابقتين أطلقتهما أنقرا و هما " درع الفرات " و " غصن الزيتون " و شارك في عملية نبع السلام وحدات من الجيش التركي وفصائل من المعارضة السورية، و تهدف إلى إقامة منطقة أمنة لإعادة توطين الجزء الأكبر من اللاجئين السوريين في تركيا. و تمتد هذه المنطقة من نهر الفرات غربا حتى المالكية في أقصى شمال شرق سوريا، وقد أعلن الجيش التركي عن هدفي رئيسيين للعملية و هما[1]:

أولا- تأمين الحدود بعد إبعاد العناصر الإرهابية عنها .و إنشاء منطقة آمنة بطول 460 كلم و عمق 30-40 كلم على طول الحدود السورية التركية، مما يفشل محاولتها في إنشاء حكم ذاتي أو دولة مستقلة و القضاء على التهديدات التي تستهدف تركيا انطلاقا من شمال سوريا.

ثانيا- إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم و المقدر عددهم بـ 3.5 مليون لاجئ و لكن هذين الهدفين يخفيان مجموعة من الأهداف غير المعلنة و أهمها[2]:

- تخفيف الضغوط الداخلية على الحكومة التركية، فيما يخص اللاجئين المقيمين على أراضيها من خلال إنشاء المنطقة الآمنة.
- تهيئه بيئة ديموغرافية صديقة لتركيا في الشمال السوري ،اذ أن معظم السكان سيكونون من المقيمين سابقا في سوريا.
- زيادة نفوذ تركيا و تأثيرها على الصراع داخل سوريا، ودورها في الحل السياسي.
- توسيع المنطقة الجغرافية التي تديرها المعارضة السورية لتشمل مناطق أخرى من الشمال السوري الغني بالموارد الطبيعية و مصادر الطاقة.
- رفع شعبية الرئيس أردوغان و الحكومة التي عانت في الفترة الأخيرة، بفضل انتعاش المشاعر القومية، و هو أمر مهم خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية ،واقتراب الإعلان عن قيام الأحزاب السياسية المنبثقة عن حزب العدالة و التنمية.

و قد واجهت هذه العملية العديد من العقبات و التحديات أهمها :

- اتساع الرقعة الجغرافية لمناطق شرق الفرات والتي تقدر بثلث 3/1 من مساحة سوريا ويسكنها حوالي 2 مليون نسمة.

---

[1] - **العملية العسكرية التركية في شمال سوريا، نطاقها و أهدافها، و ردة الفعل عليها**، مرجع سابق .

[2] - صالح بوقارة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية اتجاه جوارها الإقليمي (2002-2022)**، مرجع سابق ص. 182-188.

كما تعرضت هذه العملية العسكرية للإدانة على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي، بينما أعلنت دول قليله فقط عن دعمها وسنتطرق إليها فيما يلي:

أولا- الموقف الأمريكي: يعد الموقف الأمريكي الأكثر أهمية بالنسبة لتركيا، لما لواشنطن من تأثير و وجود عسكري في شرق الفرات .بالرغم من الموقف الأمريكي الذي يتميز بالاضطراب والتوتر بفعل الانقسامات داخل الإدارة الأمريكية في موقفها من العملية العسكرية التركية، و إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على سحب قواتها من الشمال السوري قبل بدء التحركات التركية إفساحا للطريق أمام القوات التركية، كما توصلت تركيا و الولايات المتحدة إلى اتفاق يقضي بوقف العملية العسكرية لمدة خمسة أيام من أجل انسحاب قوات سوريا الديمقراطية[1].

ثانيا- الموقف الروسي الإيراني: لم يتغير الموقف الروسي بشأن النشاط العسكري التركي في سوريا،بحيث يبدو واضحًا من ردود الفعل الروسية و الإيرانية المتفهمة لمخاوف تركيا و حق الدفاع عن أمنها، مع وجود نوع من التنسيق التركي مع الطرفين، عكس ما كانت عليه سابقًا و التي كانت ترفض أي عملية عسكرية تركية في شمال سوريا و يمكن تفسير التغير في الموقفين الإيراني و الروسي برغبة البلدين على إخراج الأميركيين من المنطقة، كما يدل موقفهما على رفض النزعة الانفصالية الكردية، وتعتبر العملية كمعاقبة الأكراد على تحالفهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد توصل الرئيس الروسي و نظيره التركي إلى اتفاق أخر لتمديد وقف إطلاق النار لمدة 150 ساعة من أجل إكمال قوات سوريا الديمقراطية انسحابها على مسافة 50 كيلومتر بعيدا عن المنطقة الحدودية.[2]

عملية "نبع السلام" العسكرية التركية في شمال س

[1] - **بشمال سوريا، في** الرابط tics

[2] - صالح بو

المصدر: arabic.sputniknews.com

الخريطةرقم04: توضح "عملية نبع السلام" العسكرية في شمال سوريا2019

المطلب الثاني: العلاقة مع الفاعلين الإقليميين و الدوليين .

عقب اندلاع الأزمة السورية والتي بدأت كصراع داخلي، لكن سرعان ما تحولت الأزمة الي حرب طاحنة ، أدت إلى إعادة رسم تحالفات في المنطقة و توازنها لتتحول سوريا من لاعب أساسي في الشؤون الإقليمية إلى ساحة صراع لقوات إقليمية تطفي عليها الحسابات الجيوبوليتكية فقد شهدت العديد من التدخلات الاجنبية و أصحاب المصالح الذين تدخلوا بسبب رغبه الأطراف الداخلية من نظام أو معارضه. وسعيهم لاستقطاب التحالفات الخارجية نتيجة حرص كل طرف على حسم الصراع لمصلحته، فان التعدد و التعارض والتداخل في المصالح، أطال مدة الحرب .و تبعا لذلك تعددت أشكال التدخل في المشهد السوري بين التدخل المباشر و الغير المباشر، بين مؤيد لاستمرار النظام القائم و معارض له. و من اكبر المؤثرين الخارجيين في المشهد السوري بسبب الدور المستمر لتلك الأطراف من جهة و الدور المحوري الذي لعبه في سيرورة الحرب، بين قوى إقليمية مؤثره برزت كل من إيران و تركيا و اسرائيل كفواعل اقليمية، على الساحة السورية و على الصعيد الدولي كلا من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: العلاقة مع روسيا و إيران في إطار عملية استانا .

جاء التدخل الإيراني نتيجة لاعتبارات ايديولوجية و جيوسياسية نظرا إلى ما تمثله سوريا من حليف حاسم لإيران في المنطقه، وقيمه استراتيجية بوصفها جسرا جيوسياسيا يسمح لإيران بالوصول إلى البحر المتوسط و هو طموح إيراني يعلو على الطموح الروسي بالوصول إلى المياه الدافئة.

في المقابل جاء التدخل الروسي لاعتبارات سياسية اقتصادية و عسكريه أمنية، لاسيما مع تقدم قوات المعارضة السورية في غرب سوريا، مما أدى إلى قلق موسكو على منشاتها البحرية على أمل استعادة مكانتها بوصفها قوة عالمية من خلال إبراز القوة و القدرة على التأثير في مسار الأزمة السورية ،و وضع العراقيل أمام الحلول الأمريكية، كما تسعى موسكو إلى الحفاظ على سوريا بوصفها عميلا رئيسيا لصادراتها العسكرية، و دورها المحوري في قطاع الطاقة السوري مع قطعها الطريق أمام مشروعات إمداد الطاقة إلى أوروبا عبر خط الغاز المصري الإسرائيلي المحتل عبر الأراضي السورية[1].

بناء على ذلك فقد شهدت علاقة الطرفين عده توترات، استهدف خلالها الطيران الروسي قوات إيرانية في مدينة حمص، مع قصف متكرر ليمشيليات حزب الله في حماة، و حلب و مطار سوريا، إضافة إلى

[1] -**مفاوضات استانا.....البحث عن حل سياسي لسوريا برعاية الاطراف الضامنة** ، متاح علي الموقع //thttp wwwalgaazera.net

اشتباكات بين قوات الفرقة الرابعة بقياده ماهر الأسد الموالي لإيران، الفرقة الخامسة بقيادة سهيل الحسن الموالي لروسيا مع مطالبة الرئيس الروسي لجميع القوات الاجنبية الانسحاب من سوريا، و التي يقصد بها القوات الايرانية حسب ما قاله نائب وزير الخارجية الروسي، و قد تزايدت شكوك موسكو تجاه إيران منذ عام 2017 عندما استهدف قادة بارزون في الجيش السوري مدعمون من روسيا[1].

و على الصعيد السياسي جاءت عملية استانا بمبادرة روسية مدعومة من تركيا و إيران، لتقديم مقاربة جديدة تتجاوز الإطار الأممي التقليدي، ففي 22 افريل 2016 عقد كبار الدبلوماسيين من روسيا، تركيا و إيران اجتماعا افتراضيا " لصيغة استانا" و هو منتدى تم تأسيسه منذ ثلاثة سنوات للمساعدة في التفاوض على إنهاء الصراع في سوريا، ويعتبر انجازا دبلوماسيا مثيرا للاهتمام و عرضا مظللا للواقع السوري[2].

كانت الغاية الأساسية لروسيا من عملية استانا هي ربط مختلف الجبهات العسكرية للحرب تحت مظلة دبلوماسية أوسع في محاولة لحماية هدف موسكو السياسي المتمثل في إبقاء الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة، و قد تم إطلاق " صيغة استانا" رسميا في جانفي 2017 ، و يعتبر استانا انجازا كبيرا في جهود موسكو لتنحية الولايات المتحدة الأمريكية، و استمداد الشرعية من العلاقات الروسية مع تركيا[3].

و في البداية نظمت موسكو اجتماعات في استانا عاصمة كازاخستان و ركزت العملية منذ البداية على جميع الأطراف الفاعلة ميدانيا في الأزمة بما في ذلك المعارضة المسلحة و النظام السوري، و عقد اجتماعات حول طاولة واحدة و العمل على إيجاد حل سياسي للصراع في سوريا، مع التركيز على تحسين الوضع الإنساني و التهدئة الميدانية، و تعتبر استانا منبرا للممثلين السوريين لبدء المفاوضات خارج الأمم المتحدة.

ويشارك في هذه المفاوضات إلى جانب الوفد السوري بما فيه الحكومة و المعارضة، وفود الدول الراعية الثلاث: روسيا، تركيا و إيران و بدأت هذه المفاوضات بعد فشل اتفاق وقف النار بين روسيا و المعارضة السورية في ديسمبر 2016 و المستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي، و الذي ركز على صياغة دستور جديد لسوريا و إجراء انتخابات تشرف عليها الأمم بهدف إنهاء الصراع السوري، و من الأسباب التي أدت إلى المفاوضات:

- فشل المحاولات السابقة للوصول إلى حل شامل للازمة السورية.
- الحاجة إلى مفاوضات جديدة تركز على القضايا الميدانية، منها وقف إطلاق النار، وخفض التصعيد العسكري[4].

---

[1]-**صحيفة الشرق الاوسط- تقارير عن قمم استانا و مواقف ايران و روسيا** متاح علي الموقع http//wwwaawsat.com

[2]-**طهران ، "قمة استانا" تناقش خفض التوتر و ادارة الازمة بين انقرة و دمشق** متاح علي الموقع: //http almaydeen.net

[3] المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات **"مسار استانا و سقوط جنيف"** من الموقع Httpm//acpss.ahram.org

[4] وكالة الاناضول-**تغطية قمم استانا و انقرة وطهران(2017-2024)** متاح علي الموقع anadoly agency

- تعزيز التعاون بين الدول الضامنة لتحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع و تسعى المفاوضات لتحقيق الأهداف التالية :
- تحقيق هدنة مستدامة بين أطراف الصراع في سوريا، والعمل على إيجاد الحلول وآليات لمراقبة الهدنة.
- إنشاء مناطق لخفض التصعيد ومنع المواجهات العسكرية بين مختلف الأطراف.
- دعم جهود الأمم المتحدة في إطار مفاوضات جنيف 2012 و 2014للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة السورية.
- تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة و الإفراج عن المعتقلين المحتجزين.
- تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب و مواجهة تنظيمات عدة منها تنظيم الدولة الإسلامية "جبهة النصرة".
- تمهيد الطريق لعودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم وإعادة تعمير المناطق المدمرة.

وتنقسم الأطراف المشاركة في المفاوضات إلى ثلاثة مجموعات وكل طرف يسعى إلى تحقيق هدف معين و تتمثل هذه المجموعات في :

المجموعة الأولى: الدول الضامنة وتتشكل من روسيا، إيران و تركيا و هي التي قامت برعاية المفاوضات و وضعت جدول الأعمال كما أنها لعبت دور الوسيط بين الأطراف السورية.

المجموعة الثانية: تتكون من الأطراف السورية وهي الحكومة السورية، وفصائل المعارضة.

المجموعة الثالثة: وهم المراقبون أو المساهمون ونذكر منها، الولايات المتحدة الأمريكية هيئة الأمم المتحدة، المملكة الأردنية، الصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية[1].

تتفق الدول الضامنة (سوريا، تركيا و إيران) على خفض التصعيد في سوريا، و محاربة الجماعات الإرهابية منها تنظيم الدولة الإسلامية، و تختلف رؤيةهده الدول لمستقبل سوريا فتركيا عارضت بقاء الرئيس السوري بينما دعمته إيران و روسيا.

كان مسار استانا عبارة عن جولة من المفاوضات فقد انطلقت الجولة الأولى في 23 جانفي 2017 و توصلت وفود الدول الضامنة إلى اتفاق على إنشاء آلية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار و التأكيد على الحل السياسي، و في الجولة الثانية اتفقت الأطراف على تشكيل مجموعة عمل ثلاثية بين روسيا، تركيا و إيران لمراقبة وقف الأعمال القتالية و تشكيل آلية لتبادل المعتقلين بين الحكومة السورية و قوات المعارضة[2].

[1]في ظل تغيرات اقليمية و دولية.....هل ياتي مؤتمراستانا بجديد لسوريا، متاح علي الموقعthttp// wwwalgaazera.net

[2]-وكالة اناضول: **تغطية قمم استاناو انقرا وطهران** من الموقع anadoly agency

و قد قدمت روسيا في الجولة الثالثة اقتراحات بوضع دستور للبلاد، لكنها انتهت بمقاطعة المعارضة للجولة و معارضتها.

و نتج عن الجولة الرابعة الاتفاق على مناطق خفض التوتر و التي تشمل أربعة مناطق: محافظة أدلب و أجزاء من محافظات اللاذقية و حماة و حلب، أما المنطقة الثانية تشمل أجزاء من ريف محافظة حمص الشمالي، و المنطقة الثالثة تشمل الغوطة الشرقية، و المنطقة الرابعة أجزاء من محافظتي درعا و القنيطرة.و وقع ممثلو الدول الضامنة على المذكرة التي اقترحتها روسيا لإقامة مناطق لتخفيف التوتر و يتم تطبيقها لمده 6 أشهر قابلة للتجديد.

و في الجولة الخامسة من المفاوضات لم تتمكن الدول الضامنة من التوافق على رسم حدود مناطق حفض التصعيد في سوريا، و في سبتمبر 2017 انطلقت الجولة السادسة و تم التوصل إلى إنشاء قوات لمراقبة تنفيذ اتفاق خفض التوتر.

كما تم مناقشة ملف المعتقلين خلال الجولة السابعة من مفاوضات آستانا في أكتوبر 2017 و قد تم دراسة ملف المعتقلين و إزالة الألغام وتعزيز مناطق خفض التوتر خلال الجولة السابعة في ديسمبر 2017[1].و أصدر مجلس الأمن في 2018 قرار رقم 2401 و طالب فيه جميع الأطراف بوقف إطلاق النار بهدف إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة و إجلاء الجرحى، لكن الحكومة السورية لم تلتزم بالقرار و واصلوا بقصف منطقة الغوطة التي تقع ضمن مناطق خفض التصعيد.

و قد تركز مفاوضات استانا في جولاتها اللاحقة حول قضايا متعددة، كمكافحة الإرهاب و مناقشة الوضع الإنساني، وذلك خلال الجولة السادسة عشر في 2021.و أكد البيان الختامي للجولة الثالثة و العشرون في نوفمبر 2024 على بحث إمكانية تنشيط العملية السياسية و الاتفاقيات الإنسانية، و الدور الريادي لمسار استانا في الوصول لحل دائم للأزمة السورية.

و على الرغم من تلاقي سوريا و إيران حول الهدف المتمثل في تعزيز نظام الأسد فان انخراطهما يؤكد المصالح المتداخلة و التعقيدات الاقليمية، فان رؤى روسيا و إيران بخصوص مستقبل سوريا يتضمن وجهات نظر متباينة بصدد الإصلاح العسكري و الاستثمار الاقتصادي، و أرست سلسلة من الاجتماعات بين المسؤولين الروس و الإيرانيين لارساء استراتيجية منسقة لدعم نظام الأسد.

و في الاخير فقد أسفرت الحملة الروسية و الإيرانية لدعم الحكومة السورية ،عن تجميع متكامل للتشكيلات المسلحة لقوات المعارضة تحت قياده القوات المسلحة السورية.

الفرع الثاني : التوترات مع الولايات المتحدة حول دعمها لوحدات حماية الشعب.

---

[1]-**هل أسفرت 22 جولة من محادثات إستانا عن تقدم نحو تسوية الأزمة السورية** .http://www.bbc.com/arabic/Arbetes/cou7/0061y10

لقد برزت وحدات حماية الشعب " YPG " وهي ميليشيا مسلحة كردية غير معترف بها من قبل الحكومة السورية، و تشكل قواتها مصدرا لقوات سوريا الديمقراطية " PYD " وحضيت بدعم عسكري أمريكي ،أنشأت سنة 2014 بوصفها الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، و قد اتسع نطاقها بسرعة في الحرب الأصلية السورية، و تتلقى الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب عدم قدرة مجموعات المعارضة السورية للرد على تهديدات " داعش " و كان هو الهدف الأساسي لتقديم الدعم، لكن الحقيقة غير ذلك تماما فهي تستخدم وحدات حماية الشعب الكردي كأداة في تقسيم المنطقة، و من أجل المرور إلى البحر الأبيض المتوسط، و يمتد هذا الممر من جنوب غرب إيران إلى شرق البحر الأبيض المتوسط عبر شمال العراق وسوريا وجنوب تركيا[1].

تلقت وحدات حماية الشعب الدعم الجوي والبري من الولايات المتحدة ودول الحلفاء الأخرى، وقد أدت هذه المساعدات إلى حصار تنظيم الدولة الإسلامية " داعش" في مدينه عين العرب بحيث أحرزت انتصارا على تنظيم " داعش " في سوريا والعراق.

فقد جعلت الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وحدات حماية الشعب وحزب الاتحاد الديمقراطي وكيله الجديد في الساحة و قامت بإمداده بالمساعدات العسكرية والحصول على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، لعده سنوات بحيث أصبحت لديه أسلحة متطورة ثقيلة و عربات عسكرية مدرعة، صواريخ متعددة ولوازم الكترونية وطائرات بدون طيار.

ونظرا للشعبية التي اكتسبها " PYD/YPG " بحجة أنها تحارب " داعش " أدت بالمجتمع الدولي إلى غض النظر عن الوضع الجديد في شرق الفرات، متجاهلا انتهاك هذه الوحدات لحقوق الإنسان، ففي عام 2015 أنشأت منظمة " PYD/YPG " بنية تحت اسم " قوات سوريا الديمقراطية " قسد من اجل التغلب على المنظمات الإرهابية.

و ازدادت مكاسب المنظمة نظرا لفراغ السلطة في سوريا، ففي مارس 2018 أسست المنظمة " PYD/YPG"حزبا سياسيا باسم " حزب سوريا المستقبل " وذلك بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية و عقدت المنظمة مؤتمرا لتأسيس الحزب وهو في الحقيقة ينبثق من الحزب الكردستاني.

فقد استطاعت الولايات المتحدة من اكتساب قوة في الأراضي السورية، من وراء قوه وكلائها" PYD/YPG "، مما أدى إلى قلق روسي وإزعاجها كونها لم تحقق انتصارات عسكرية عبر دعمها للنظام السوري، مما دفع روسيا إلى عقد مفاوضات بين نظام بشار الأسد و بين منظمة وحدات حماية الشعب عام 2018، و خلال هذه اللقاءات التي شارك فيها حزب سوريا للمستقبل بقيادة رئيسها إبراهيم القفطان " PYD/YPG "التي تشجعت بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، حاولت فرض الوضع في شرق الفرات على نظام الأسد والتوصل إلى اتفاقية مع النظام المدعوم من روسيا.[2]

---

[1]-المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، **تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية**، تقدير موقف، 27 فبراير 2013.

[2] - **أوباما يدعو الأسد للتنحي، روبترز 18/ 08/ /2011** من الموقع http:// ara. Reures.com/article/lop news/ da RACAEZZHOUZ 18.08/2011.

وفي أكتوبر 2018 قام المجلس الديمقراطي السوري ،التابع لقوات سوريا الديمقراطية " قسد " بإعلان الإدارة الذاتية، في شمال وشرق سوريا مما أدى إلى بروز مبدأ " اللامركزية" في النظام التأسيسي للحزب كحل للأزمة السورية من قبل " حزب سوريا المستقبل " كما أنه يثبت هدف المنظمة وهو كسب الإدارة الذاتية وبعدها تكوين الفيدرالية الديمقراطية[1].

واستطاعت قوات سوريا الديمقراطية السيطرة على العديد من المناطق الشمالية والشرقية، ونجحت في ربط هذه المناطق الجغرافية على شكل كيان ،وفي المقابل سيطرالنظام على حلب مما مكنه بالتوجه نحو الحدود الأردنية والعراقية بدعم من روسيا وإيران.

إلا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب صرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقلل من مصروفها وعملياتها العسكرية، بحيث أعلن في 19 ديسمبر 2018 أنه سيسحب قواته من سوريا.وأدى هذا القرار إلى نقاشات مع حلفائها وحتى داخل الإدارة الأمريكية وذكرت أن قرار الانسحاب ستنفذه على دفعات.

أما منظمة" PYD/YPG " اعتبرت هذا القرار إهانة لها، وبدأت القيام بمبادرات لتغيير هذا القرار، كما سارعت إلى المفاوضات مع نظام الأسد، وأعلنت أنها تراجعت عن تكوين بنية اتحادية فيدرالية في سوريا ومحاولة إقناع النظام بقبول إدارة ذاتية.وفي نفس الوقت ولكي تضمن المنظمة استمرار دعم الدول الغربية لها فإنها صرحت بأنها ستوقف عن مكافحة تنظيم " داعش" ، والإفراج عن عناصرها المقبوض عليهم .

كما يتوقع نظام بشار الأسد بعد انسحاب الولايات المتحدة، إضعاف المنظمة بحجة أنه يمتلك السلطة في البلاد و اقترح مفاوضات مع الأكراد، واعلن أنه سيمنحهم مجموعة من التنازلات " كحقوق ثقافية " ولم يقبل بإقامة بنية فيدرالية أو إدارة ذاتية و بما أن فترة انسحاب الولايات المتحدة من سوريا ستأخذ فترة فقامت منظمة " PYD/YPG " بتغيير إستراتيجيتها، بما فيها إعادة تعريف الإدارة الذاتية بشكل رسمي أمام النظام، كما قرر ضم عناصر قوات سوريا الديمقراطية المسلحة إلى جيش النظام و السيطرة على المصادر النفطية في شرق الفرات وكذلك الاحتفاظ بالمنهج الكردي الدراسي.

و من خلال ما ذكرناه سابقا حول الدعم الامريكي لوحدات حماية الشعب ادى الى توتر العلاقات التركية الامريكية بحيث صنفت انقرا هذه المنظمة بالإرهابية ، و تعتبرها امتدادا لحزب العمال الكردستاني بسبب نشاطاته الانفصالية المسلحة داخل الاراضي التركية و من هذا المنطلق فالحكومة التركية تعتبر أي دعم للمنظمة هو تهديد مباشر لأمنها القومي ووحدة اراضيها، الامر الذي تدينه تركيا وتطالب بايقافه بشكل فوري، رغم ان هذه الوحدات ساهمت في تحرير مجموعة من الاراضي السورية التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش و ترى الادارة الامريكية ضرورة التعامل و التحالف مع هذه القوات لتحقيق اهداف مكافحة الارهاب ، هدا التباين في الرؤية الاستراتيجية ادى الى سلسلة من الأزمات الدبلوماسية والتي تمثلت في تبادل الاتهامات ،وتجميد بعض اتفاقيات التعاون و حتى تهديدات متبادلة على مستوى القيادة السياسية، كما دفعت هذه التوترات بتركيا إلى تبني سياسة خارجية أكثر استقلالية وتوسيع علاقاتها مع قوى خارجية أخرى كروسيا، و الصين للحد من اعتمادها على واشنطن، فقد قامت تركيا بشراء منظومة الدفاع الجوي الروسية 5400 كذلك أدى توتر العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة ثقة داخل حلف

[1] - جون كيرى: **نحتاج إلى التعاون مع سوريا في الشأن السوري**، "دي برس"، 24/ 01/ /2018 متاح على الرابط: http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx

الناتو وبدأت تركيا تشعر بالتهميش، كما تسعى واشنطن لتحقيق أهدافها علي حساب المصالح الأمنية لتركيا.

وقد تعرضت تركيا لعدة هجمات إرهابية في 2015 وكان مصدرها " وحدات حماية الشعب " وأسفرت عن مقتل العديد من المواطنين الأتراك و كرد فعل نفذت تركيا بين عام 2015- 2019 عددا من العمليات العسكرية في شمال سوريا استهدفت وحدات حماية الشعب وتنظيم داعش لحماية نفسها، كما تدعم وحدة الأراضي السورية وتعارض ما تسعى إليه " وحدات حماية الشعب " لإنشاء الإدارة المركزية أو ما يشابه دولة داخل سوريا، كما قصف الطيران التركي قواعد ومستودعات سلاح للمنظمة في سوريا[1].

إن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى الإنهاك الاقتصادي والعسكري لروسيا التي تعتبر كأحد الحلفاء الاستراتيجيين لنظام بشار الأسد، مما جعل روسيا غير قادرة على تقديم الدعم، كما أدت إستراتيجية واشنطن والتضييق على إيران وحلفائها في المنطقة إلى إسقاط نظام بشار الأسد.

المطلب الثالث: توظيف القوة الناعمة التركية

الفرع الأول: دور الدبلوماسية التركية في دعم المعارضة السورية.

لعبت الدبلوماسية التركية دورا مهما ورئيسيا في دعم المعارضة السورية منذ بداية الأزمة السورية 2011، وتعتبر جزءا من الإستراتيجية التركية لتأمين مصالحها الوطنية في المنطقة وحماية الأمن القومي وتتميز الدبلوماسية التركية، بالعديد من الأبعاد السياسية والإستراتيجية التي تعكس توجهات تركيا في المنطقة وكذلك السعي في تحقيق الاستقرار في سوريا.

قد أدانت تركيا حملة القمع التي اندلعت في سوريا في 2011 والتي كانت تربطها علاقة ودية مع سوريا قبل بداية الحرب، و قد طالبت الرئيس السوري بتنفيذ الإصلاحات التي قدمتها ولكن النظام السوري رفض هذه المساعي لإيجاد حل سياسي، أصبحت تركيا فاعل في دعم المعارضة السياسية والتأثير فيها على الرغم من أن تركيا قد سلكت سياسة تصفير المشاكل مع الجيران ،ومع بداية الأزمة السورية اكتشفت أنقرا أنها لا يمكن أن تصبح صديقه للجميع وتحولت سياستها اتجاه المعارضة السورية في محاولة لدفع رئيس السوري للتنحي عن السلطة. وتعد تركيا إحدى اكبر المؤيدين للمعارضة السورية و تسعي إلى تنحية الرئيس بشار الأسد وذلك يرجع إلى ما يلي[2]:

- المشاكل العالقة بين الجانبين خاصة فيما يتعلق بمياه نهر الفرات وحزب العمال الكردستاني.
- طبيعة الحكومة التركية فهي دولة إسلامية والتي تعتبر المعارضة حق مشروع وانتهجت تركيا الوسيلة الدبلوماسية لدعم المعارضة السورية في سياستها الخارجية و يمكن تلخيصها في عدة نقاط رئيسية:

تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية عام 2012 : كان لتركيا دورا محوريا في تأسيس هذا الائتلاف بحيث قدمت له الدعم و قامت باستضافة المعارضة في المراحل الأولى لقيام الثورة السورية و على رأسها جماعة الإخوان المسلمين، كما سمحت لأعضاء المعارضة المنفيين بالاجتماع في

[1]- عبد الله مراد أوغلو، **لماذا تدعم أمريكا وحدات حماية الشعب الكردي ؟**، من الموقع: www.Turkpress.com

[2] - حسين عليوي و أيسر الياسرى، **الأزمة السورية، المرافق الإقليمية والدولية**، جامعة الكوفة- كلية القانون والعلوم السياسية 2012- 2013، ص8.

تركيا و نجم عن هذه الاجتماعات إنشاء " المجلس الوطني السوري " كما تم الإعلان من تشكيل " الجيش السوري الحر " وقد اعترفت تركيا بالائتلاف في المحافل الدولية كحكومة مؤقتة لسوريا وممثل شرعي للشعب السوري.

إنشاء مناطق آمنة: يتم إنشاءها بجانب مناطق حظر الطيران في شمال سوريا لحماية المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتسعي إلى إقامة هذه المناطق في قطع صغيرة من الأراضي السورية عبر الحدود، و تعتمد انقره على حلفائها في سوريا من المعارضة للمساعدة في حماية هذه المناطق [1].

الدعم العسكري للمعارضة: قدمت تركيا دعما عسكريا للمعارضة السورية بما في ذلك التدريب والتسليح، فقد اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية، على تسليح مجموعات من المعارضة السورية وتدريبها. بحيث تتولى وكالة الاستخبارات القومية التركية تدريبهم في قاعدة عسكرية على الحدود السورية-التركية، كما وافقت الولايات المتحدة على تقديم التسليح المتعلق بمعدات التدريب و يشمل التدريب أعضاء المعارضة المعتدلة و الذين لا ينتمون إلى وحدات حماية الشعب الكردي و حزب الاتحاد الديمقراطي بحيث تصنفهم تركيا بالمنظمة الإرهابية، كما أكد وزير الخارجية التركي على ضرورة حصولهم على الدعم الجوي، و تسعى تركيا من خلال دعمها العسكري للمعارضة إلى التوصل لحل سياسي دون التدخل العسكري.

الدعم السياسي في المنظمات الإقليمية: فقد كانت تركيا تؤيد التحركات العربية ضد النظام السوري، و طالبت بتعليق وتجميد عضوية سوريا في جامعه الدول العربية، بهذا الموقف أدى إلى عزل النظام السوري على الساحة الإقليمية، مما يدفع الدول العربية الأخرى للتفاعل مع المعارضة على الرغم من أنها ليست عضوا في الجامعة العربية، لكن بفضل علاقاتها القوية مع الدول التي دعمت المعارضة مثل قطر والسعودية سمح بنسق الجهود لدعم المعارضة[2].

الضغط على المجتمع الدولي لدعم المعارضة: استخدمت تركيا منصاتها في الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى للتأكيد على ضرورة إيجاد حل سياسي شامل في سوريا يتضمن رحيل النظام، كما ساعدت تركيا في تمرير عده قرارات في مجلس الأمن الدولي تدعو إلى وقف العنف في سوريا، كما تدعم المبادرات التي تدعو لتقديم المساعدات للمعارضة.

دعم مبادرات السلام : كانت تركيا تدعم الجهود الدولية للمفاوضات السياسية التي تسعى إلى حل سلمي للازمة السورية منها مؤتمر جنيف في 2014، الذي انعقد في سويسرا و يسعى لإيجاد حل سياسي للازمه وشارك في المؤتمر ممثلون عن الدول الكبرى والمنظمات الدولية وكان الهدف منه هو التوصل لوقف إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية إلى سوريا، والبدء في عملية سياسية تؤدي إلى تشكيل حكومة انتقالية، كذلك المشاركة في مفاوضات استانا بين روسيا وإيران 2017 وهي جزء من الجهود الدولية لإيجاد حل سلمي للنزاع وتهدف المفاوضات إلى تحقيق وقف إطلاق النار وتخفيف حده النزاع وأسفرت عن بعض الاتفاقيات بشان مناطق حفظ التصعيد[3].

---

[1] - كمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، شركه المطبوعات للتوزيع والنشر-بيروت- لبنان ط 2، 2012، ص . 206.

[2]- إيمان رجب و رضوى عمار ، **إعادة توجيه : كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية 2012/04/19**، في الرابط : http: / / www. iasj. net/2 func=fulltext and old = 82955

[3]-علو عدنان محمد : **السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019- 2020، ص 82- 83.

التحالفات الدولية و الإقليمية لدعم المعارضة : تحالفت تركيا مع عدد من الدول لدعم المعارضة منذ بداية النزاع، ومن بين الدول التي تعاونت معها تركيا في هذا السياق نجد الولايات المتحدة الأمريكية والتي قامت بدعم بعض فصائل المعارضة خاصة التي تحارب تنظيم داعش وتقديم الدعم العسكري لها.وكذلك دول الخليج مثل قطر والسعودية وتقديم الدعم بالإضافة إلى روسيا على الرغم من أنها تدعم النظام السوري ،إلا أنها توصلت إلى اتفاقيات مع تركيا، و تسعى تركيا من خلال هذه التحالفات إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة.

المساعدة الإنسانية التركية لدعم المعارضة السورية: منذ بداية النزاع وتركيا تستضيف اللاجئين السوريين ،وقامت بتقديم مساعدة إنسانية متنوعة تشمل الغذاء والإيواء والتعليم، لتحسين ظروف حياه اللاجئين السوريين على أراضيها. في المخيمات والمناطق الأخرى، و تستخدم هذه المساعدات كوسيلة لتعزيز بنودها في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة و تحقيق أهداف سياسيه واقتصادية[1].

لقد لعبت الدبلوماسية التركية دورا أساسيا في دعم المعارضة السورية،رغم المنافسة مع الدول الكبرى وتضارب المصالح في المنطقة مثل إيران وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي عقد العمل الدبلوماسي، فقد استطاعت دعم المعارضة على جميع المستويات العسكرية والإنسانية والسياسية من خلال الضغط على المجتمع الدولي ،وإنشاء المنصات السياسية للمعارضة في المحافل الدولية ضمن المنظمات الدولية و الإقليمية.

الفرع الثاني: المساعدات الإنسانية و إيواء اللاجئين السوريين.

تعد تركيا من أكبر الدول استقبالا للاجئين السوريين في أراضيها منذ بداية الأزمة السورية، خاصة مع زيادة العنف والقتل واتسمت سياسة تركيا في تعاملها مع ملف اللاجئين بتقلب مواقفها، فقد اتخذت في البداية "سياسة الباب المفتوح " ونتيجة لهذه السياسة تزايد عدد اللاجئين الوافدين إلى تركيا مما ادى الى استحالة إيوائهم، بحيث وصل عددهم إلى 78,409 لاجئ في عام 2012 بعد أن كان في بداية الأزمة 8535 لاجئ، و تستضيف تركيا سادس أكبر عدد من اللاجئين في العالم بحيث وصل عددهم الى1.645001 لاجئ في 2014[2]، مما أدى إلى انتهاجها سياسة التضييق على اللاجئين السوريين للحد من هذا التدفق الهائل لأراضيها، ثم تليها مرحلة تصدير ملف اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي، وسنتناول فيما يلي سياسة تركيا في تعاملها مع ملف اللاجئين وتتمثل في سياسة الباب المفتوح ،فبعد اندلاع الحرب الأهلية السورية عام 2011 تبنت تركيا " سياسة الباب المفتوح " اتجاه لاجئين السوريين والسماح للأشخاص بعبور الحدود، وإدخالهم إلى تركيا بدلا من اعتراضهم وتوقيفهم، فقد اتخذت مرحلة سياسة الباب المفتوح عدة أشكال يمكن تفسيرها كما يلي:

أولا- من الناحية القانونية : اعتمدت تركيا إطارا قانونيا خاصا بها لحماية اللاجئين السوريين ولمساعدتهم على الاستقرار بتركيا منها:

أ - نظام الحماية المؤقتة: إصدر مجلس وزراء الجمهورية التركية لائحة قوانين حول الحماية المؤقتة وفقا للمادة 10 من قانون الأجانب والحماية الدولية، و ينطبق هذا القانون على اللاجئيين السوريين والأشخاص

---

[1] - مروة منصورية، **الجغرافية السياسية لتركيا و تأثيرها على سياستها الخارجية اتجاه سوريا (2011- 2018)**، مذكره لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس- كليه الحقوق والعلوم السياسية. 2019-2020،ص 56- 57

[2] - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **" الأسئلة المتداولة حول اللاجئين السوريين في تركيا"**، جانفي 2005، ص.2.

عديمي الجنسية[1].،يحدد " نظام الحماية المؤقتة " وضع الحماية للأجانب الذين أجبروا على مغادرة بلدهم، ولا يستطيعون العودة إليه بصورة جماعية أو بشكل منفرد، لطلب الطوارئ والحماية المؤقتة للاجئين والسوريين وعديمي الجنسية، و لن يتم إعادتهم إلى سوريا قصرا، و بموجب هذا النظام يضمن لهؤلاء الأشخاص القبول في المخيمات المفتوحة، حيث يحصلون على المأوى والغذاء والعلاج مجانا وكذلك التعليم والمساعدات الاجتماعية والانخراط في سوق العمل ،بحيث تمنح لهم تركيا تراخيص العمل واعتمدت هذه الحماية على ثلاثة مبادئ تتمثل في[2] :

- تظل حدود تركيا مفتوحة للأشخاص الباحثين عن الأمان في تركيا.
- لن يتم إعادة أي شخص سوري إلى سوريا رغما عنه.
- تلبية الحاجيات الأساسية للأشخاص القادمين من النزاع في سوريا.

ب- عدم الإعادة القسرية : تركيا ملزمة بقاعدة عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي والذي يمنع إعادة أي شخص بأي شكل من الأشكال إلى مكان يواجه فيه خطرا حقيقيا،و يعاني من الاضطهاد أو التعذيب أو سوء المعاملة مما يهدد حياته، و لا يجوز لتركيا إكراه الناس على العودة إلى الأماكن التي يواجهون فيها الأذى وحرمانهم من الوضع القانوني والحصول على الخدمات الأساسية وذلك بموجب نظام الحماية المؤقتة للاجئين السوريين.

ج- حرية الدخول إلى الأراضي التركية : حيث سمحت الدولة التركية لجميع اللاجئين السوريين بالدخول إلى تركيا بجوازات السفر كما فعلوا في الأوقات العادية، كما يتم قبول من لا يحملون وثائق في مخيمات اللاجئين المؤقتة ومع تزايد عدد اللاجئين قامت تركيا ببناء مخيمات بالقرب من الحدود السورية- التركية لغرض إيواءهم مباشرة[3].

ثانيا : التنسيق مع منظمات الإغاثة لمساعدة اللاجئين:

تسعي الحكومة التركية بالاشتراك مع المنظمات العاملة في المجال الإنساني، مثل منظمة الهلال الأحمر التركي ومؤسسة إدارة الكوارث والطوارئ مجلس الوزراء المعروفة باسم " أفاد" للتعاون في مواجهه انتهاكات حقوق اللاجئين السوريين وتلبية حاجيتهم الضرورية.

أ- جهود الحكومة التركية ومنظمة الهلال الأحمر التركي:

لقد نجحت الحكومة التركية منذ 2017 بالتعاون مع الهلال الأحمر، في تحقيق عدة انجازات نذكر منها:

- إدخال تغييرات في النظام الصحي حيث كثفت الجهود لتوفير المستشفيات الميدانية داخل المخيمات،وتم إنشاء أكثر من 208 مليون مستوصف.

---

[1] - فاطمة زهرة بومعزة، **الحماية الدولية للاجئين** (مذكره لنيل شهادة ماستر في الحقوق) جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016، ص . 27.

[2] - تركيا بوست، افاد التركية، **نبض الإغاثة الإنسانية في تركيا والعالم**، متوفر على الرابط التالي : http://www.tekey.post.net

+-

[3] - حسام الجيلاوي، **الترحيل الشرعي للاجئين السوريين في تركيا**،2018/11/26، على الرابط: htttps://.www.achariri center.org/forcing-syrious-in-turkey-to-leave-or/

- إتباع برنامج يتيح للعائلات السورية شراء المواد الغذائية، بحيث يتلقي الافراد مساعدات مالية، و ذلك بتوزيع بطاقات السحب الآلي بالتعاون مع هيئة الكوارث والطوارئ.

- إطلاق الهلال الأحمر بالتعاون مع وزاره التعليم الوطنية، و الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مشروعا، يهدف إلى دعم اللاجئين و تعليم اللغة التركية والحصول على راتب.[1]

ب- جهود منظمة إدارة الكوارث والطوارئ " أفاد: " AFAD

هي مؤسسة تعمل على منع الكوارث وتقليل الأضرار المرتبطة بالكوارث والتخطيط والتنسيق في حالة حدوثها، وتعزيز التعاون بين مختلف الوكالات الحكومية فقد نجحت في التنسيق استجابة لتركيا في عدد من الزلزال والفيضانات وتقوم منظمه " أفاد " بعدد من المهام هي:159

- إدارة مخيمات اللاجئين ورعايتهم فقد عملت على توفير بيئة مناسبة تتوفر على الشروط الضرورية.[2]
- قامت بإنشاء مراكز الإيواء داخل العديد من المحافظات التركية.
- تقدم المنظمة خدمات مميزة في مجال التعليم والصحة.

كما طالبت تركيا بإقامة منطقة آمنة في سوريا، نظرا لاشتداد المعارك بين المعارضة و الجيش السوري في مختلف أنحاء البلاد، و تخوف تركيا من التصعيد وزيادة العنف، مما يؤدي إلى إغراق تركيا بمزيد من اللاجئين، خاصة في المناطق الحدودية وانتقال المشكلة السورية إلى الأراضي التركية، وعلى هذا الأساس فإن رئيس الوزراء التركي " أحمد داود أوغلو" أوضح بدوره المطالبة بإقامة منطقة آمنة لحماية المدنيين السوريين الفارين، من قصف الطائرات والصواريخ.[3].

في ضوء هذه المخاوف فإن أنقرة عازمة على إقامة ملذات أمنة في سوريا، كوسيلة لإدارة أزمة اللاجئين، بحيث عدد اللاجئين في تزايد مستمر. وتشكيل منطقة آمنة في تركيا سوف تكون منطقة عازلة بالنسبة لتركيا تعمل ضد تدفق اللاجئين.

و لكن بعد الانتخابات التركية الأخيرة و رغم الرفض السوري، عادت تصريحات المسؤولين الأتراك، بالمطالبة بإقامة مناطق آمنة في شمال سوريا مرة أخرى، بحيث أكد الرئيس التركي "رجب طيب أودوغان" أن بلاده بصدد اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق خطة أنقرة، وإنشاء مناطق آمنة في الشمال السوري وسوف تمتد على طول الحدود بين تركيا وسوريا.

نلاحظ مما سبق أن تركيا انتهجت سياسة الباب المفتوح لاستقبال وإيواء اللاجئين السوريين،وتقديم المساعدات الضرورية لكن مع التزايد عدد اللاجئين الوافدين إلى أراضيها، انتهجت سياسة التضييق وفرض قوانين على تحركاتهم و إعادتهم إلى سوريا.

المبحث الثاني: تقييم السياسة الأمنية التركية في سوريا وانعكاساتها على الأمن التركي.

[1] - عبد الكريم كيبش، أسماء شوقي " **الشراكة بين الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي لحماية حقوق اللاجئة السورية،** دراسة من منظور النوع الاجتماعي، مجله طريق العلوم التربوية والاجتماعية، المجلد5، 3 فيفري 2018، ص 12.

[1]59- تلفزيون تركيا- **مشروع جديد لدعم اللاجئين السوريين واندماجهم،** 2019/09/26- في الرابط:
http://www.achariri enler.org/forcing-syrians-in-turkaey-to-leave-arl

[3] - أحمد سراي، نعيان حمزة، **أزمة اللاجئين و تأثيرها على العلاقات الدولية** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر) في الحقوق، المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، 2017- 2018.

تعتبر السياسة الأمنية التركية في سوريا جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية ،و التي يسعى الى تحقيق أهداف أمنية واستراتيجية على الحدود الجنوبية لتركيا، فمنذ بداية الحرب السورية في 2011، تبنت تركيا سياسة نشطة و متغيرة في سوريا تراوحت بين الدعم السياسي و العسكري للمعارضة السورية و التدخل العسكري المباشر في الأراضي السورية من خلال تنفيذها لعدة عمليات، و الهدف الأساسي لتركيا من هذه السياسة هو حماية أمنها الوطني من التهديدات القادمة من الأراضي السورية و الذي يتمثل في تنظيم "داعش" و الوجود الكردي على الحدود السورية- التركية و الحفاظ على مصالحها في المنطقة إضافة إلى محاولتها للعب دور محوري في إعادة تشكيل النظام الإقليمي بعد الحرب. ومن الأهداف الأمنية التركية نجد:

أولا- مكافحة الإرهاب: فقد اعتبرت تركيا تنظيم "داعش" و التنظيمات المتطرفة الأخرى كتهديد مباشر لأمنها القومي، و شكل هذا التنظيم تهديدا حقيقيا عن طريق السيطرة على الأراضي السورية و العراقية على طول الحدود التركية و العمليات العسكرية قد تؤدي إلى تصعيد العنف.

بالإضافة إلى تنظيم "داعش" فكانت تركيا تعبر عن قلقها من نشاط قوات سوريا الديمقراطية " قسد" و التي تضم غالبية وحدات حماية الشعب، و الذي انبثق من حزب العمال الكردستاني و تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية و تخشى تركيا من إقامة كيان كردي على حدودها الجنوبية ،و يمكن أن يكون له تأثيرات على وحدة الأراضي التركية.

ثانيا- تأمين الحدود: إن تامين الحدود التركية مع سوريا له دور محوري في السياسة الأمنية التركية ،مع زيادة عمليات التهريب و دخول الجماعات المسلحة عبر الحدود بما في ذلك المقاتلين الأجانب و المنظمات الإرهابية دفع بتركيا إلى تعزيز وجودها العسكري على الحدود فقد نفذت عدة عمليات عسكرية في شمال سوريا منها عملية درع الفرات 2016 ، غصن الزيتون 2018 ونبع السلام 2019 . بهدف إنشاء منطقة آمنة على الحدود لمواجهة محاولات التوسع الكردي وإنهاء التهديدات الإرهابية.

ثالثا- السيطرة على الهجرة: أصبحت ظاهرة اللاجئين السوريين أحد الملفات الأمنية الشائكة بالنسبة لتركيا بحيث استضافت أكثر من 36 مليون لاجئ سوري على أراضيها ،مما تشكل ظاهرة اللاجئين تحديا على الأمن الاجتماعي والاقتصادي لما له من تأثيرات مباشرة و غير مباشرة بحيث كانت تسعي تركيا إلى منع تدفق اللاجئين بحيث اتسمت سياستها اتجاه اللاجئين السوريين بالتقلب، ففي البداية اتبعت تركيا سياسة الباب المفتوح و تقديم التسهيلات و المساعدات و مع تدفق اللاجئين و عدم استيعابهم توجهت الى سياسة التضييق على اللاجئين ووضع قيود على تحركاتهم و الإعادة القصرية إلى بلادهم كما اتجهت إلى تصدير اللاجئين إلى أوروبا.

رابعا- تعزيز النفوذ الإقليمي: من خلال التدخل العسكري في سوريا و وجودها السياسي بدعم المعارضة السورية و الدعوة إلى إسقاط نظام الأسد، تسعى تركيا إلى تعزيز دورها الإقليمي في الشرق الأوسط، و تعزيز نفوذها في المفاوضات السياسية من خلال مشاركتها في المنظمات الإقليمية و الدولية، و التنسيق مع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تدعمها في محاربة تنظيم "داعش"، و كذلك مع روسيا و إيران في عملية أستانا رغم تباين المواقف بحيث نجد هاتين الأخيرتين تدعمان النظام السوري و تسعى لبقاء الأسد في الحكم.

إن هذه التحديات الأمنية التي واجهتها تركيا أثرت بشكل مباشر على الامن القومي التركي .و صادفت تركيا العديد من العقبات و التحديات لتحقيق أمنها القومي أهمها:

ا- **التهديدات الأمنية:** على الرغم من التدخلات التركية فقد نجحت في الحد من التهديدات الإرهابية عبر الحدود ، و التي تتمثل في تنظيم "داعش" و وحدات حماية الشعب إلا أن هناك تهديدات غير مباشرة تواجهها و نذكر منها:

- **التمرد الكردي:** إن العمليات العسكرية التي تشنها تركيا ضد وحدات حماية الشعب، قد تزيد من حدة النزاع داخل تركيا ، وتؤدي إلى تصعيد الهجمات داخل المدن التركية.

- **الهجمات الانتقامية:** إن وجود تركيا في مناطق حدودية مع سوريا قد تعرضت لهجومات انتقامية من قبل الجماعات المسلحة، التي تعتبر تركيا كعدو لها مما أدى إلى تعزيز المخاوف داخل الأراضي التركية وتعتبر تهديدا للأمن القومي التركي.

ب- **التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية**:

تعتبر أزمة اللاجئين تحديا للأمن الداخلي التركي، بحيث يشكل ضغطا على البنية التحتية الاقتصادية و فاللجوء السوري ادى إلى الضغط على الخدمات العامة كالصحة و التعليم ارتفعت بذلك أعباء النظام الصحي و التعليمي بسبب الخدمات المجانية، كما أدى تزايد عدد اللاجئين إلى بناء مدارس إضافية نتج عنه ارتفاع الإنفاق الحكومي، ولكن زيادة عدد اللاجئين تسبب في تنشيط الأسواق المحلية بحيث أدى إلى ارتفاع الاستهلاك في العديد من القطاعات كالمواصلات و المواد الاستهلاكية ، الإيجار وانتعاش الاقتصاد بسبب المشاريع و الاستثمارات من طرف رجال الأعمال السوريين عن طريق إنشاء العديد من الشركات بحيث وصلت إلى 20 ألف شركة سنة 2024، و معظمها تعمل في قطاع التجارة و الصناعة كما خلقت مناصب العمل مما ادى الى التقليل من نسبة البطالة.

ج- **الضغوط الغربية:** بحيث تلقت تركيا انتقادات من طرف العديد من الدول، اثر التدخلات العسكرية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى توتر العلاقات معها بسبب دعمها لوحدات حماية الشعب التي تعتبرها تركيا منظمة إرهابية، و نددت الولايات المتحدة الامريكية بالتهديدات التي تشكلها العمليات العسكرية التركية على المدنيين و انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة، كما أدى إلى التفاهم مع روسيا رغم الخلافات بحيث أقامت تركيا تعاونا معها لاحتواء التصعيد في ادلب و يتجلى هذا التفاهم في الاتفاقيات التي عقدتها مثل أستانا ومما ساهم في تعزيز دور تركيا في الأزمة السوريةّ.

و يمكن القول ان السياسة الأمنية تجاه سوريا ابرزت تحول جذري في ادراك انقرا لامنها القومي ضمن المحيط الإقليمي بحيث لم تعد تركيا نتظر الى امنها الداخلي بمعزل عن محيطها الجغرافي بل اعتبرت التهديدات الناجمة عن الازمة السورية تمثل امتداد مباشر لامن الداخلي و هذا الادراك أدى الى بلورة سياسة امنية هجومية و التدخل العسكري المباشر فالسياسة الأمنية التركية لم تكن بمعزل عن حسابات تركيا الإقليمية بحيث سعت الى إعادة التموضع كلاعب إقليمي مهيمن قادر على فرض معادلات جديدة في الزمة السورية و كبح النفوذ المتصاعد للقوى المنافسة كروسيا و ايران و الولايات المتحدة و بعض الدول العربية.

رغم ما حققته السياسة الأمنية التركية من إنجازات الا انها واجهت العديد من التحديات منه التوتر في علاقاتها مع القوى المتدخلة في الازمة فضلا عن التكاليف الباهضة . وبعد سقوط النظام السوري في ديسمبر 2024 أعلنت قات المعارضة الانتصار في الثورة السورية و السيطرة على العاصمة بعد انسحاب قوات النظام ثم جاء مؤتمر انتصار الثورة السورية الذي عقد في جانفي 2025 بحيث تم تعيين احمد الشرع

رئيسا مؤقتا للدولة السورية في المرحلة الانتقالية و بعد ذلك تم حل الجيش السوري و تعليق العمل بالدستور و تشكيل مؤسسات مؤقتة.

تعتبر السياسة الأمنية التركية في سوريا جزء من استراتيجية شاملة، تهدف إلى حماية أمنها عبر الحدود الجنوبية و التي تشمل محاربة الإرهاب، تأمين الحدود و تحقيق النفوذ الإقليمي و تعزيز مكانتها و دورها في المنطقة، ورغم نجاحها في محاربة الإرهاب ومنع التمدد الكردي إلا أن هناك تحديات على المدى الطويل، بما فيها التهديدات الكردية الداخلية، التصعيدات العسكرية و التحديات الاقتصادية و الخسائر الناجمة عن الحرب مما يستدعي إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

خـاتمـــــة

تناولت هذه الدراسة البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية نحو جوارها الإقليمي، من خلال دراسة حالة سوريا في الفترة الممتدة بين 2011 إلى غاية 2025 في مرحلة تميزت باضطرابات وصراعات في الإقليم، بحيث لم تكن الحرب السورية مجرد صراع داخلي بين النظام و المعارضة بل تداخلت فيها عوامل إقليمية و دولية مما شكل تحديا حقيقيا لمفهوم الأمن و السيادة و الاستقرار في الجوار الجغرافي لتركيا.

لقد خلصت الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية الدراسة و التساؤلات الفرعية، و توصلت إلى نتيجة مفادها أن مفهوم الأمن و السياسية الخارجية قد شهد كل منهما تطورات مهمة بحيث يتأثر المفهومين بالأحداث التي شهدتها العلاقات الدولية على غرار الحرب الباردة، و تنامي حركية الاعتماد المتبادل و العولمة.

واقتصر مفهوم الأمن على الجانب العسكري في فترة الثمانيات و ظهرت بعدها مجموعة تنادي بضرورة توسيع مفهوم الأمن ليشمل البعد الاجتماعي و الاقتصادي و الإنساني، متأثرا بتطور أنماط التفاعلات الدولية واستمرت الجهود حول مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة و أحداث 11 سبتمبر2001، بحيث قدمت نظريات العلاقات الدولية تفسيرات و قراءات مختلفة لأطر تحقيق الأمن القومي. و يتطلب التحليل الموضوعي و الأكاديمي للبعد الأمني في السياسة الخارجية ضرورة الأخذ بالتعدد النظري باعتبار كل نظرية تناولت جانب مهم من جوانب الأمن.

كما يبدو أن المحددات الداخلية و الخارجية تؤثر في التوجه الأمني للسياسة الخارجية التركية، و يختلف حجم التأثير بهذه المحددات من مرحلة إلى أخرى ، فكانت السياسة الخارجية التركية أثناء الحرب الباردة تسعى إلى الانخراط في المنظومة الأمنية الغربية من خلال انضمامها إلى حلف الشمال الأطلسي فقد تأثرت السياسة الخارجية التركية بالعوامل الخارجية اثر الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي و الغربي و التهديدات التي يمثلها الاتحاد السوفياتي.

و في مرحلة حكم حزب العدالة و التنمية من 2002 إلى غاية اندلاع الثورات العربية فكانت أولوية الداخل على الخارج في التأثير على المستويات السياسية و الاقتصادية ،بل امتدت لتشمل المؤسسة العسكرية و قد ساهمت هذه الإصلاحات على تحقيق تركيا لإنجازات اقتصادية مهمة. وانعكست آثاره على الوضع الاجتماعي و تراجع نسبة البطالة مما أدى إلى الاستقرار الوضع السياسي و الأمني لتركيا.

إن التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية، واندلاع الأزمة السورية 2011 كانت لها تداعيات إقليمية و دولية معتبرة. و تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي التركي و تعتبر بؤرة الصراع الإقليمي و الدولي، مما أدى إلى تعقيد الأزمة السورية وتعميقها فقد تركت الأزمة السورية آثارا إنسانية و تسببت في مقتل آلاف من المدنيين وظهرت أزمة اللاجئين السوريين التي لها أثار سلبية على الأمن القومي التركي في مجالات عديدة على الاستقرار الإقليمي بما في ذلك الأوضاع في العراق و ليبيا.

من الناحية السياسية فقد شهدت السنوات الأخيرة تحركات دولية من أجل وقف التصعيد، فان روسيا و إيران تلعبان دورا رئيسيا في دعم النظام السوري بينما الولايات المتحدة الأمريكية استمرت في دعمها للمعارضة السورية و فرض عقوبات على النظام. ومن جهة أخرى شهدت العلاقات السورية مع الدول العربية تحسنا تدريجيا حيث بدأت بعض الدول مثل الإمارات في إعادة بناء علاقاتها مع دمشق.

من الناحية الاقتصادية فان الحرب أدت إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد السوري ، مما جعل عملية إعادة الإعمار و البناء صعبة فالمؤشرات لا تزال سلبية حتى سنة 2025 والوضع الاقتصادي لا يزال متدني

ومتدهور ، مما يعكس سلبا على المجتمع السوري فقد أظهرت التقارير أن أكثر من 80 % من السكان يعيشون في الفقر وارتفاع نسبة البطالة بحيث وصلت إلى 50%، مما يستدعي الدعم الدولي و إعادة الإعمار و سيكون تحديا هائلا في ظل انعدام الأمن في بعض المناطق و تباين أولويات و مصالح القوى الخارجية.

و في الختام تبقى الأزمة السورية من الأزمات الأكثر تعقيدا في العصر الحديث تستوجب حلا سياسيا شاملا، من خلال مفاوضات تضم الأطراف المحلية و الدولية المعنية وعدم جدوى الحلول العسكرية التي لم تنهي الصراع و ضرورة تركيز الجهود لإعادة بناء الدولة السورية.

و يمكن القول أن التوجه الأمني التركي يتأثر بالتغيرات الخارجية الإقليمية و الدولية، و تراجع قضايا السياسة الدنيا التي كانت تروج لها تركيا في فترة حكم حزب العدالة و التنمية. من خلال انتهاج مشاريع التكامل الاقتصادي لتطغى عليها قضايا السياسة العليا المرتبطة بالأمن القومي، والسيادة جراء تنامي المتغيرات و التهديدات الإقليمية و الدولية.

أما عن سيناريوهات الأزمة السورية فمن المتوقع أن تكون المزيد من الضغوطات لتسوية سياسية شاملة، لكن الحل النهائي لا يزال بعيدا في ظل الانقسام الداخلي و تعارض المصالح للقوي الخارجية، واستمرار الوجود العسكري الأجنبي مثل روسيا ،تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية والاحتلال الإسرائيلي لأجزاء واسعة من الأراضي السورية، لتأمين مصالحهم في المنطقة.

قائمــة المراجــع

قائمـــــــة المـراجـــــع

أ. باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد السيد عبد الله، **الأزمة السورية (2011 -2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة: دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع**، المركز الديمقراطي العربي، 2023.
2. أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
3. أحمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي**، الدار العربية للعلوم ناشرون: مركز الجزير للدراسات، 2011.
4. احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية** (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2009).
5. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، **حالة الأمة العربية، 2011-2012، معضلات التغيير وآفاقه**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
6. اندرية بوفر، **المدخل إلى الاستراتيجية العسكرية**. ترجمة: أكرم ديري، بيروت :المؤسسة العربية، 1977.
7. إيفانجيليا أكسيارليس، **الإسلام السياسي والدولة العثمانية في تركيا: الديموقراطية والإصلاح وحزب العدالة والتنمية** ، تر:علاء أحمد صلاح، مجموعة النيل العربية، 2016.
8. تركماني عبد الله، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده**. ط1، دار نقوش عربية: تونس، 2010.
9. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. تر. وليد الحين، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1999.
10. جيم زانوتي، **تركيا: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية**. بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2013.
11. رصا هلال، السيف والهلال: **تركيا من أتاتورك الي أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي**. بيروت دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.
12. رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**. مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015.
13. جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة مركز الخليج للأبحاث الامارات العربية المتحدة، 2004.
14. عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**. الجزء الأول بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ودار الهدى للنشر والتوزيع 1985).
15. العربي لاد مي محمد، **التحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010**. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين ألمانيا، 2017.

16.عقيل سعيد محفوظ، **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية والتغير**. الطبعة 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
17.عمر سعد الله، **معجم في القانون الدولي المعاصر**. ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2005.
18.غزالة عهد، **تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار**. جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2005.
19.غضبان مبروك، **مدخل الى العلاقات الدولية**. الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
20.كمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**. شركه المطبوعات للتوزيع والنشر- بيروت-ط 2، 2012.
21.لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية** (ترجمة محمد بن أحمد مفتي محمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود).
22.مثنى فائق مرعي، محمد شطب عيدان، **سياسة التركية ازاء ملف اللاجئين السوريين - الطبيعة والتفاعلات**. المؤتمر العلمي الثاني: اللاجئون السوريون بين الواقعة و المأمور، جامعة اديمان، 2017.
23.محمد السيد سليم، **السياسة الخارجية**. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية،1997.
24.محمد طالب امين، **السياسة الخارجية التركية واثرها علي الامن العربي.** العربي للنشر والتوزيع، 2017.
25.مينا إسحاق طانيوس بولس، **السياسة التركية اتجاه سوريا منذ 2002**، المكتب العربي للمعارف، مصر الجديدة، القاهرة، ط1، 2014.
26.نور الدين محمد، **تركيا الصيغة والدور، الطبعة الأولى**. بيروت: رياض أليس للكتب والنشر، 2008.
27.هانس كرامر، **تركيا المتغرية تبحث عن ثوب جديد، التحدي الماثل أمام كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.** ترجمة فاضل جكتر، مكتبة العبيكان،2001.
28.وحيد نعام الكاكائي، **الموقع الجيوستراتيجي لتركيا وأهميته للإتحاد الأوروبي**. عمان: دار أمجد لنشر و التوزيع، 2017.
29.وليد رضوان، **العلاقات العربية والتحالفات الدولية والإقليمية في العلاقات العربية التركية، العلاقات السورية، التركية نموذجا**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006.

ثانيا: المجلات العلمية

30.أحمد سلمان محمد، الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 45.

31.أركان إبراهيم عدوان: أثار وانعكاسات «الربيع العربي" والأزمة السورية على تركيا، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 47، (2014)
32.أسماء شوفي، استراتيجية خلق منطقة آمنة في سوريا كآلية لحماية الأمن القومي التركي في مواجهة التنظيمات الإرهابية: داعش نموذجا، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، العدد 2، (أفريل 2018).
33.أيوب منصار، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، **مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث**، العدد 03 (مارس 2023).
34.بيبرس سامية، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، **مجلة شؤون عربية**، العدد 152 (شتاء 2012).
35.بيستون عمر نوري، الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا بعد 2011، **مجلة قه لاى زانست العلمية**، المجلد 4، العدد1 (صيف 2019).
36.حاتم غائب سعيد هادي العبيدي، "اللجوء السوري وانعكاساته على الاقتصاد المضيف" **مجله طريق العلوم التربوية والاجتماعية**، المجلد 5، العدد 3 (فيفري 2018).
37.حسين عليوي عيشون، أيسر الياسرى، الأزمة السورية: المواقف الإقليمية والدولية، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد: 4، العدد 17 (2013).
38.دخالة مسعود، ليلى مسالي، تداعيات ازمة اللاجئين على دول الجوار الجغرافي (تركيا، لبنان، الأردن)، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية**، العدد05 (2019).
39.رباب حسين ابراهيم مرسي، السياسة الخارجية التركية وتطورات الازمة السورية، **المجلة العلمية لكلية التجارة**، جامعة أسيوط، العدد 78 (يونيو 2023).
40.رضا شوادرة، الأمن الدولي والدراسات الأمنية بين الاتجاه التفسيري والطرح الإنساني الشامل، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 15، العدد 28 (2018).
41.رنا مولود شاكر، العلاقات التركية السورية في ظل الأزمة السياسية الداخلية لسوريا، **أوراق دولية**، العدد 210 (شباط 2014).
42.محمد شاعة، "مقاربة وتحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالات الخاصة"، **دراسات استراتيجية**، العدد15، المجلد7 (جوان 2011).
43.عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، المجلد 5، العدد 17 (2013).
44.عاطف الغندور، محمد عبير، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، **مجلة دراسات الشرق الأوسط**، المجلد 3، العدد 6 (2011).
45.عبد الرفيق كشوط، جغرافية مفهوم الأمن ضمن مقاربة ترتيبات الأمن الإقليمية، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 08، العدد 01 (2023).

46.عبد الكريم كيبش، أسماء شوقي "الشراكة بين الحكومة التركية والهلال الأحمر التركي لحماية حقوق اللاجئة السورية، دراسة من منظور النوع الاجتماعي، **مجله طريق العلوم التربوية والاجتماعية**، المجلد5، 3 (فيفري 2018).

47.عشور قشي، الأمن الإقليمي: إطار نظري، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 11، العدد 02 (جويلية 2022).

48.عوني عبد الرحمان السبعاوي وآخرون، العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، العدد 43 (2000).

49.عوني عبد الرحمان السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني، **مجلة الفكر السياسي**، السنة الرابعة، العدد 15، (2000).

50.فتيحة ليتيم، تركيا والدور الاقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، **مجلة المفكر**، العدد5، (مارس 2010).

51.فريدة حموم، التدخل العسكري التركي في سوريا: اللجوء للقوه العسكرية في العلاقات الدولية، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي - المانيا – (2015).

52.فكرت نامق عبد الفتاح، كرار انور ناصر، التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية، **قضايا سياسية**، العدد 34، (2013).

53.محمد سالم السمرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**: العدد13، شتاء 2004.

54.محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، **المستقبل العربي**، العدد 389 (تموز 2011).

55.مصطفي بوصبوعة، تطور مقاربات تحليل السياسة الخارجية، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**، العدد11 (أكتوبر 2016).

56.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2017، بناء القدرة على الصمود لتحقيق الأمن الغذائي، 11 أفريل 2018.

57.نعيمة خطير، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية...إشكالية التعريف والتوظيف، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، المجلد 01، رقم 02 (2018).

58.نعيمه صادقي، السياسة الأمنية التركية اتجاه اللاجئين السوريين "دراسة في المتغيرات والثوابت، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**. العدد 19 (2018).

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أحمد سراي، نعيان حمزة، **أزمة اللاجئين وتأثيرها على العلاقات الدولية** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر) في الحقوق، المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، 2017- 2018.
2. جهيدة بلورام، **تأثير تدفقات اللاجئين السوريين على الترتيبات الأمنية التركية (2011-2018)**، مذكرة التخرج لنيل شهادة في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018- 2019.
3. شفيعة حداد، **توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لحضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية 2003.
4. صالح بوقاره، **البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية تجاه جوارها العربي** (2002-2022) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2023.
5. صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، **الدور الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، 2010 – 2015**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
6. علو عدنان محمد، **السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية** (مذكرة لنيل شهادة الماستر)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019- 2020.
7. فاطمة زهرة بومعزة، **الحماية الدولية للاجئين** (مذكره لنيل شهادة ماستر في الحقوق) جامعة محمد خيضر- بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016.
8. محمد خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية:** 2008 - 2012، رسالة ماجستير كليه الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر - غزة - فلسطين، 2013.
9. محمد شاعة، **مستقبل السياسة الخارجية: دراسة تحليلية تأثير العولمة على حقل السياسة الخارجية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012.
10. مروة منصورية، **الجغرافية السياسية لتركيا وتأثيرها على سياستها الخارجية اتجاه سوريا (2011- 2018)**، مذكره لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس- كليه الحقوق والعلوم السياسية. 2019- 2020.
11. منال شريول، **التداعيات الدولية والإقليمية لمشكله اللاجئين في ظل تطور النزاع السوري**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية) 2016- 2017.

رابعا: المواقع الالكترونية

12. أحمد شيخو، الأمن الإقليمي بين احتياجات الشعوب ومصالح الدول ومراكز الهيمنة العالمية "دراسة "، مركز العرب للأبحاث والدراسات، في الرابط: https://2u.pw/BrPfgM

13.أحمد وليد، العملية العسكرية في عفرين الأهداف، الدلالات والتداعيات، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية (2018). متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/AzLFC4
14.الاشتباكات الحدودية التركية السورية خلال الحرب الأهلية السورية، في الرابط: https://ar.wikipedia.org،
15.إلماز توبتشو، غولسن سولاكر، مادور تركيا في هجوم فصائل مسلحة معارضة ضد قوات الأسد؟، في الرابط: https://2u.pw/TMqsqeg3
16."أوباما يدعو الأسد للتنحي"، روبترز 18/ 08/ /2011 متاح على الرابط: http:// ara. Reures.com/article/lop news/ da RACAEZZHOUZ 18.08/2011.
17.إيمان رجب، رضوى عمار، إعادة توجيه : كيف تؤثر تركيا على مسار الأزمة السورية 2012/04/19، متاح على الرابط : http: / / www. iasj. net/2 func=fulltext and old = 82955
18.باسل العودات، بعد علاقات ومصالح استراتيجية، الاسد يغادر بيت الطاعة العثماني عدوة، **صحيفة العرب**، العدد (9460) 2014/05/02.
19.الجزيرة، "بعد انطلاقها...تعرف إلى أهداف عمليه "نبع السلام" التركية بشمال سوريا"، 09-10-2019، متاح على الرابط: https://2u.pw/W3LlKz
20.تركيا بوست، نبض الإغاثة الإنسانية في تركيا والعالم، 2025/02/18، متاح على الرابط: http://www.tekey.post.net
21.الجزيرة، تعرف على ست محطات تركية للتدخل التركي بالشمال السوري، 11-10-2019، متاح على الرابط: https://2u.pw/6mfJExe
22.تقرير النازحون في سوريا و اللاجئون السوريون في لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر، اللجنة العربية لحقوق الإنسان- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.
23.تلفزيون تركيا، مشروع جديد لدعم اللاجئين السوريين واندماجهم، 2019/09/26- متاح على الرابط: https://2u.pw/ZY8GTI
24.جون كيرى: نحتاج إلى التعاون مع سوريا في الشأن السوري، "دي برس"، 24-01- 2013 متاح على الرابط https://kolalarab.net/news-15930.htm
25.حرب الاستنزاف التركية مع تنظيم "الدولة الإسلامية": تهديد الصواريخ، في الرابط: https://www.washingtoninstitute.org، تاريخ التصفح: 2025/06/15.
26.حزب العمال الكردستاني يحرق سلاحه. بين أهمية الخطوة والتشكيك فيها، في الرابط: https:// www.aljazeera.net.
27.الحسابات التركية في الحرب على داعش، في الرابط: https:// www.aljazeera.net

28.حسام الجيلاوي، الترحيل الشرعي للاجئين السوريين في تركيا،2018/11/26، على الرابط: htttps://.www.achariri center.org/forcing-syrious-in-turkey-to-leave-or/
29.خلفية وأسباب الثورة السورية، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، في الرابط: https:// ar.wikipedia.org
30.خورشيد دلي، تركيا والأزمة السورية، مقال منشور في جريدة الرأي الكويتية، العدد (11947)، 11 أذار 2012.
31.د. سعيد الحاج، "محددات السياسة الخارجية إزاء سوريا"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات مارس 2016، على الرابط lup://idraksy.net/wp-content/uploads/2006/02/turky- fonegn-peliry-cyria-pdf.
32.سارة طارق النادي، الدور التركي في سقوط النظام السوري وتداعياته الإقليمية، في الرابط: https://nvdeg.org،
33.سعيد الحاج، التحركات العسكرية التركية، الأسباب والانعكاسات الإقليمية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات: 2015/08/07.
34.سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، مارس 2016.
35.صباح بالة، مركب الأمن الإقليمي، الموسوعة السياسية، في الرابط: https://political- encyclopedia.org
36.صحيفة الشرق الاوسط- تقارير عن قمم أستانا و مواقف ايران و روسيا، متاح على الرابط http//wwwaawsat.com
37.الصراع بين تركيا وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، في الرابط: https://ar.wikipedia.org
38.الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، في الرابط: https://ar.wikipedia.org
39.طارق دياب، عمليه درع الفرات في مرحلتها الثالثة، المعهد المصري للدراسات، (5 ديسمبر 2016).
40.طهران ، "قمة استانا" تناقش خفض التوتر و ادارة الازمة بين انقرة و دمشق متاح علي الرابط: http// almaydeen.net
41.عبد اللطيف التركي ، ماذا وراء عملية " درع الفرات " العسكرية في سوريا ؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية (25 أوت 2016).
42.عبد الله مراد أوغلو، لماذا تدعم أمريكا وحدات حماية الشعب الكردي ؟، من الموقع: www.Turkpress.com

43.عز الدين أبو المجد، خريطة الصراع على الأراضي السورية ما قبل سقوط نظام الأسد، في الرابط: www.siyassa.org.eg/News،

44.عزمي بشارة، سورية : درب الآلام نحو الحرية محاولة في فهم التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

45.عقيل محفوظ ، العلاقات التركية السورية، التحولات والرهانات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011، على الرابط: www.dohaingtitute.org

46.علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية، **سلسله دراسات و أوراق بحثية**، المركز العربي للأبحاث والسياسات، الدوحة، حزيران 2011، متاح على الرابط: https://2u.pw/dnIC5

47.عماد قدورة: تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود، تحليل سياسات .المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، 2014، متاح على الرابط: https://2u.pw/AagKth

48.العملية العسكرية التركية في شمال سوريا، نطاقها و أهدافها، وردة الفعل عليها، تقدير موقف- أكتوبر 2015- المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات.

49.عملية غصن الزيتون: ... معركة لاستفادة عفرين في الرابط: https ://www.algazera.net/anyclopedia

50.فارس قرة، نظريات الدراسات الإقليمية، الموسوعة السياسية، في الرابط، https://political-encyclopedia.org

51.في ظل تغيرات اقليمية و دولية.....هل ياتي مؤتمر استانا بجديد لسوريا، متاح علي الموقع //thttp wwwalgaazera.net

52.القوات الأجنبية في سوريا.. كيف تدخلت في الصراع، في الرابط: https://www.skynewsarabia.com:

53.مجموعة من الباحثين، السياسة الخارجية التركية اتجاه الأزمة السورية خلال الفترة 2011 – 2021 م، المركز الديمقراطي العربي، في الرابط:

54.محمد حمدي السعيد، مفهوم الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية، مركز الإعلام الأمني، في الرابط: https://policemc.gov.bh

55.محمود سمير الرنتيسي، تركيا في عفرين تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الإقليمية و الدولية، مركز الجزيرة للدراسات (جانفي 2018).

56.المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات "مسار استانا و سقوط جنيف" من الموقع Httpm//acpss.ahram.org

57.المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية، تقدير موقف، 27 فبراير 2013.
58.مصطفي جاسم، حسين، الدور الاقليمي التركي للمد من 2002 الي 2010ن كلية العلوم السياسية، المستنصريةص2 من الموقع .http//www.iasj.net
59.مفاوضات استانا.....البحث عن حل سياسي لسوريا برعاية الاطراف الضامنة، متاح على الموقع thttp// wwwalgaazera.net
60.المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، " الأسئلة المتداولة حول اللاجئين السوريين في تركيا"، جانفي .2005.
61.ناصر ياسين، 101 من الحقائق والأرقام حول أزمة اللاجئين السوريين (بيروت معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الامريكية، 2018.)
62.هل أسفرت 22 جولة من محادثات إستانا عن تقدم نحو تسوية الأزمة السورية .http://www.bbc.com/arabic/Arbetes/cou7/0061y10
63.الوجود العسكري الأجنبي بسوريا. الأطراف والأهداف وأماكن التمركز، في الرابط: www.aljazeera.net
64.وكالة الاناضول-تغطية قمم استانا وانقرة وطهران (2017-2024) متاح على الموقع anadoly agency
65.ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، أمن، في الرابط : https://ar.wikipedia.org
66.عمر كوش، إلى أين تتجه عملية " درع الفرات " التركية؟ مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (26 سبتمبر 2016).

ب. باللغة الأجنبية

1. F.A.Reynolds :an introduction to international reation (longman grouplimited, london,1971.
2. Scott Bruchill And Others. theoris of of international relations .third edition , palgrave maclman,2005.

الفهـــــرس

الـفـهـــــرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**01**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن والسياسة الخارجية التركية	**06**
المبحث الأول: مفهوم الأمن والأمن الإقليمي في السياسة الدولية	**07**
المطلب الأول: تعريف الأمن وتطوره .	**07**
الفرع الاول: مفهوم الامن في السياسة الخارجية	**07**
الفرع الثاني: تطور مفهوم الامن	**09**
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي ونظرياته	**10**
الفرع الاول: مفهوم الامن الاقليمي	**10**
الفرع الثاني: . نظريات الامن الاقليمي	**11**
المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية ونظرياتها	**14**
المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية ونظرياته	**14**
الفرع الاول: تعريف السياسة الخارجية	**14**
الفرع الثاني: اهداف السياسة الخارجية	**17**
الفرع الثالث: نظريات السياسة الخارجية	**19**
المطلب الثاني: البعد الأمني في السياسة الخارجية	**25**
المبحث الثالث: البعد الأمني في السياسة الخارجية التركية	**27**
الفصل الثاني: الصراع في سوريا وافرازاته الامنية السلبية على الامن التركي	**41**
المبحث الأول: العلاقات التركية–السورية قبل2011	**42**
المطلب الأول: العلاقات التركية-السورية على المستوى السياسي والأمني	**42**
المطلب الثاني: العلاقات التركية-السورية على المستوى الاقتصادي والتجاري	**46**
المبحث الثاني: الصراع في سوريا من التوطين إلى التدويل وسقوط النظام	**48**
المطلب الأول: بداية الاحتجاجات: الأسباب الداخلية والحركيات المبكرة	**48**
المطلب الثاني: تحوّل الأزمة إلى صراع مسلح متعدد الأطراف	**51**
المطلب الثالث: التدخلات العسكرية الأجنبية	**52**
المطلب الرابع: نجاح المعارضة المدعومة تركيا في إسقاط النظام السوري	**54**
المبحث الثالث: تداعيات الصراع في سوريا على الأمن التركي	**56**
المطلب الأول: تطورات الموقف التركي من الصراع السوري حتى سقوط النظام	**57**
المطلب الثاني: تداعيات الصراع السوري على الأمن التركي	**57**
الفرع الأول: تفكك الجيش السوري وظهور الجماعات المسلحة	**66**
الفرع الثاني: تأثير تهديدات تنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني	**66**
الفرع الثالث: التدخلات العسكرية الأجنبية	**68**
الفرع الرابع: اللاجئون السوريون والأمن القومي التركي	**70**
الفصل الثالث: تحليل البعد الأمني في السياسة التركية تجاه الصراع في سوريا وتقييمه.	**76**
المبحث الأول: البعد الأمني في السياسة التركية تجاه الصراع في سوريا	**77**
المطلب الأول: العمليات العسكرية التركية المباشرة	**77**
الفرع الأول: عملية درع الفرات 2016	**77**

الفرع الثاني: عملية غصن الزيتون 2018	**80**
الفرع الثالث: عملية نبع السلام 2019	**83**
المطلب الثاني: العلاقة مع الفاعلين الإقليميين والدوليين	**85**
الفرع الأول: العلاقة مع روسيا وإيران في إطار عملية أستانا	**86**
الفرع الثاني: التوترات مع الولايات المتحدة حول دعمها لوحدات حماية الشعب	**91**
المطلب الثالث: توظيف القوة الناعمة التركية	**94**
الفرع الأول: دور الدبلوماسية التركية في دعم المعارضة السورية	**94**
الفرع الثاني: المساعدات الإنسانية وإيواء اللاجئين السوريين	**97**
المبحث الثاني: تقييم السياسة الأمنية التركية في سوريا وانعكاساتها على الأمن التركي	**101**
خاتمة	**105**
قائمة المراجع	**109**
الفهرس	**125**